



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

ماجستير العلوم المالية و المصرفية

دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة

ربا فهمي كوكش

المساعدة بالإشراف

الإشراف

د. أحلام الشيخ

د. محمد حمرة

قسم المحاسبة

قسم المصارف والتأمين



﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة آية 11

ومن أراد العلا عفواً بلا تعب

قضى، ولم يقض من إدراكها وطرا

لا بدّ للشَّهد من نحل يمتّعه

لا يجتني النفع من لم يحمل الضّرا

لا يبلغ السّؤل إلا بعد مؤلمة

ولا تتم المنى إلا لمن صبرا

الشاعر

"صفي الدين الحلي"

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف لدى المؤسسات المصرفية، من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان لدى الجهاز المصرفي السوري والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك على تطوير أدائها المصرفي من حيث إدارة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر تدني رأس المال، مستهدفة تحقيق معدلات مرتفعة للعائد على الموجودات وللعائد على حقوق الملكية والمحافظة على هامش الأمان المصرفي.

ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار 6 نسب مالية لعينة مكونة من 6 مصارف تجارية خاصة عاملة في سورية للفترة الزمنية الممتدة بين 2007 - 2010 باستخدام الدراسة التحليلية وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي الشهير SPSS وقد تم تطبيق أسلوب الإنحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين الأمان المصرفي ومتانة رأس المال لدى جميع البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية بينما تفاوتت العلاقة ما بين عكسية وطردية بين الأمان المصرفي وبقية العوامل وذلك حسب خصوصية الوضع المالي لكل مصرف.

كما أظهرت الدراسة بأن القطاع المصرفي الخاص يمتلك محفظة ائتمانية تمتاز بالجودة، وأنه يعاني من فجوة إعادة تسعير سالبة كما يمتلك فوائض نقدية عالية غير موظفة بالكامل مما أثر سلباً على ربحيته.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمتابعة سلوك العوامل المذكورة، وإجراء التحليلات المالية، بالنظر إلى دورها الفاعل في بيان الوضع المالي للمصارف، وبالتالي دوره في ترشيد القرارات، وضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق السياسات المناسبة لإدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها تحقيقاً للأمان المصرفي.

الإهداء

إلى التي يخفق لها قلبي.....
وسيطل يخفق إلى الأبد.....

إلى بلدي الأول.....سورية الحبيبة

إلى من تعجز كلماتي عن الامتنان له... إلى الذي أعطى ولم يسأل...
إلى من أقف في كل لحظة عاجزة عن اللحاق بركب عطائه....
إلى قدوتي في هذه الحياة.... إلى من أدين له بكل ماأنعم به الله علي...
أقول عسى أن تقبل مني أول ثمرة من غراسك الفتية....

إلى والدي الحبيب.. عزى ومفخرتي

إلى تلك المربية الفاضلة صاحبة القلب الرؤوم....
إلى هبة الرحمن ونور الإيمان
إلى أغلى من أحب وأطهر من عرفت.....
إلى من تغمدتني بوافر الدعاء

إلى درة قلبي...إليك أُمي

جواني وشقائق روحي... من شاركوني الآلام والأفراح طوال مشواري
إلى من تقاسمنا معاً البسمة والدمعة...إلى من تخلو معهم وبهم أيامي

إلى أُملي ومستقبلي إخوتي وأخواتي

إلى من شاركوني أجمل لحظات عمري....
إلى من ملكوا قلبي بحبهم ..وصدقهم ..ووفائهم...
إلى من وجدتهم أصدقاء... وإخوة... وشركاء درب وكفاح...

إلى أصدقائي... المخلصين الأوفياء

إلى منبر العلم والعلماء...ذلك الصرح الشامخ

إلى منارة العلم المضيئة...جامعة دمشق

الشكر والتقدير

الشكر أولاً لله تعالى الذي منّ عليّ بإتمام هذا البحث المتواضع...فليس لي شيء...ولاعندي شيء...ولا مني شيء....

أرأيت أشرف وأجلّ من الذي بيني وبينشئ أنفساً وعقولا؟

ومن أثار طريقاً للعلا رحباً ظلت تغازله من شوقها النجم

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بوافر الشكر وجزيل الامتنان إلى الدكتور الأستاذ الفاضل "محمد حمرة" لتكرمه بالموافقة على الإشراف على رسالتي... ولملاحظاته القيمة ومتابعته المستمرة حتى لأدق التفاصيل كما أشكر الدكتورة أحلام الشيخ التي ساعدت بالإشراف على رسالتي حتى استطاع هذا البحث أن يرى النور...فكانا خير من ساندني وقدم لي العون...

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من الدكتور اسماعيل اسماعيل والدكتور أحمد العلي لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة فجازهما الله خيراً وزادهما علماً وقدرًا...

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون...ولو بالدعاء والأمانى الطيبة.

الفهرس

أ	آية قرآنية
ب	كلمة
ت	الملخص
ث	إهداء
ج	شكر وتقدير
ح	الفهرس
د	قائمة الجداول
ذ	قائمة الأشكال البيانية
ر	قائمة الملاحق

3	مشكلة الدراسة
3	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	فرضيات الدراسة
5	منهجية الدراسة
6	مجتمع و عينة الدراسة
7	متغيرات الدراسة
8	محددات الدراسة
9	الدراسات السابقة
17	أهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

18	(مؤشرات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي)	المبحث الأول	الفصل الأول
19	(التحليل المالي - أهدافه واستخداماته -)		➤
19	أولاً : تعريف التحليل المالي.	*	
20	ثانياً : أهمية التحليل المالي.	*	
21	ثالثاً : مقومات التحليل المالي.	*	
22	رابعاً : محددات التحليل المالي.	*	
24	خامساً : مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.	*	
25	سادساً : أساليب التحليل المالي.	*	
27	(أدوات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي ومؤشراتها في سورية)		➤
27	أولاً : معدلات الأداء المالي.	*	
38	ثانياً : مؤشرات أداء الجهاز المصرفي السوري.	*	

73	(إدارة المخاطر المصرفية ودورها في الأمان المصرفي)	المبحث الأول	الفصل الثاني
75	(إدارة المخاطر - المفاهيم والمبادئ)		➤
76	أولاً : تعريف الخطر وإدارته	*	
77	ثانياً : وظيفة إدارة المخاطر	*	
78	ثالثاً : مبادئ إدارة المخاطر	*	
80	رابعاً : أنواع المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية	*	
86	مخاطر الأداء المصرفي (السيولة - رأس المال - الائتمان - معدل الفائدة)		➤
86	أولاً : السيولة ودورها في الأمان المصرفي	*	
103	ثانياً : رأس المال ودوره في الأمان المصرفي	*	
112	ثالثاً : الائتمان ودوره في الأمان المصرفي	*	
131	رابعاً : معدل الفائدة ودوره في الأمان المصرفي	*	

161	قياس كمي لدور التحليل المالي في تحديد درجة الأمان المصرفي	الفصل الثالث
164	تحليل البيانات واختبار الفرضيات لدى بنك سورية والمهجر	المبحث الأول
171	تحليل البيانات واختبار الفرضيات لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل	المبحث الثاني
177	تحليل البيانات واختبار الفرضيات لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي	المبحث الثالث
183	تحليل البيانات واختبار الفرضيات لدى بنك بيبيلوس	المبحث الرابع
189	تحليل البيانات واختبار الفرضيات لدى بنك عودة	المبحث الخامس
195	تحليل البيانات واختبار الفرضيات لدى البنك العربي	المبحث السادس

201	النتائج والتوصيات	
202	النتائج	أولاً
205	التوصيات	ثانياً
206	المراجع	ثالثاً

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
39-42-44-47-49-51-53	يوضح التطور التدريجي لعدد فروع "بنك سورية والمهجر، المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك بيمو السعودي الفرنسي - البنك العربي - بنك بيبيلوس - بنك عودة - بنك سورية والخليج على الترتيب خلال سنوات العمل.	1-4-7-10-13-16-19
40-43-45-47-49-52-53	يوضح أهم مصادر الأموال وتوظيفاتها لدى بنك سورية والمهجر - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك بيمو السعودي الفرنسي - البنك العربي - بنك بيبيلوس - بنك عودة - بنك سورية والخليج على الترتيب	2-5-8-11-14-17-20
40-43-45-48-50-52-54	يوضح هيكل الودائع (جارية-لأجل خاضعة لإشعار - توفير) لدى بنك سورية والمهجر - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك بيمو السعودي الفرنسي - البنك العربي - بنك بيبيلوس - بنك عودة - بنك سورية والخليج على الترتيب	3-6-9-12-15-18-21
55	يوضح معدل كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة	22
57	يوضح الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي لكفاية رأس المال خلال فترة الدراسة	23
58	يوضح معدل العائد على الأصول لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة	24
59	يوضح الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي ل ROA خلال فترة الدراسة	25
60	يوضح معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة	26
62	يوضح معدل الرفع المالي للبنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة	27
63	يوضح الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي ل ROE والرفع المالي على التوالي	28-29
64	يوضح نسبة مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة	30
66	يوضح الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي لنسبة النقدية	31
67	يوضح نسبة مخاطر سعر الفائدة لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة	32
69	يوضح الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي لمخاطر سعر الفائدة	33
70	يوضح نسبة مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة	34
72	يوضح نسبة الديون الرديئة إلى إجمالي محفظة التمويلات للبنوك التجارية السورية عام 2010	35
72	يوضح الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي لمخاطر الائتمان	36
97	يوضح فجوة الاستحقاق لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال عام 2007	37-38-39

98-100-100	يوضح فجوة الاستحقاق لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال الأعوام 2008-2009-2010	42-41-40
102	يوضح نسبة الفجوة التراكمية السالبة إلى إجمالي الالتزامات المتراكمة عام 2010 للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية.	43
126	يوضح نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة	44
128	يوضح نسبة التغطية لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة	45
129	يوضح نسبة المحفظة المغطى بضمانة لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة	46
130	يوضح أهم المؤشرات الائتمانية للقطاع المصرفي السوري خلال فترة الدراسة	47
139-140-141-	يوضح حجم فجوة إعادة التسعير لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال الأعوام 2007-	50 -49 -48
143	2008-2009-2010 على الترتيب	51
156	يبين أثر معدلات الفائدة المتغيرة على هامش الفائدة الصافي لدى المصرف (أ)	52

قائمة الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1-2-3-4-5-6-7	تطور ودائع العملاء خلال فترة الدراسة لدى بنك سورية والمهجر - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك بيمو السعودي الفرنسي - البنك العربي - بنك بيلوس - بنك عودة - بنك سورية والخليج على الترتيب.	40-43-46-48-50-52-54
8	تطور المعدل الوسطي لكفاية رأس المال للقطاع المصرفي خلال سنوات الدراسة	56
9	تطور المعدل الوسطي للعائد على الأصول لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سوريا خلال فترة الدراسة	59
10	تطور المعدل الوسطي للعائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي	61
11	العلاقة العكسية بين نسبة النقدية ومخاطر السيولة بناءً على البيانات المالية للبنوك خلال فترة الدراسة	65
12	تطور المعدل الوسطي لمخاطر سعر الفائدة للقطاع المصرفي خلال فترة الدراسة	68
13	تطور المعدل الوسطي لمخاطر الائتمان للقطاع المصرفي خلال فترة الدراسة	71
14	أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف	81
15	المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية C5	121
16	آثار تغيرات سعر الفائدة على الأرباح	135

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع
1	يوضح أهم المؤشرات الائتمانية لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سوريا (البنك العربي - بيبيلوس - فرنسبنك - بنك سورية والخليج - بنك عودة - بنك الأردن سوريا - بنك قطر الوطني - بنك الشرق - بنك بيمو السعودي الفرنسي - سورية والمهجر - المصرف الدولي للتجارة والتمويل).
2	قيمة الالتزامات المتراكمة عام 2010 للبنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية
3	قيمة الفجوة التراكمية عام 2010 للبنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يحتل القطاع المصرفي أهمية كبيرة في الاقتصاد السوري وخصوصاً في الآونة الأخيرة، أي بعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته سورية، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو افتتاح بورصة دمشق للأوراق المالية وما صاحب هذا الحدث من تطورات وأحداث مهمة جعلت عجلة التنمية والازدهار تتقدم باستمرار وبشكل ملحوظ.

إن الرائد الأول في هذا المجال هي البنوك التجارية العاملة في سورية، والتي تلعب دور مهم في التأثير على الاقتصاد السوري وتحمل جزء كبير من المسؤولية في تطويره وتنميته. وتعمل هذه البنوك باستمرار على تطوير الخدمات المصرفية المقدمة إلى الجمهور، وابتكار الجديد منها مما يتوافق مع المتطلبات الحالية للعصر حيث سيطرت التكنولوجيا على مختلف الأنشطة والفعاليات الأمر الذي يفرض على إدارة هذه البنوك العمل جاهداً لتقديم خدمات متطورة تتوافر فيها كل معايير الجودة والكمال. وهذا يعني مما لا شك فيه أن العمل المصرفي على تماس دائم مع المخاطر، لا بل تعتبر الأخيرة جزء لا يتجزأ من هذا العمل. فمنها ما هو مرتبط بالمنشأة ذاتها، ومنها ما هو مرتبط بالسوق والقواعد الرقابية المفروضة من مجلس النقد والتسليف التي تقوض من حرية العمل المصرفي.

ونتيجة لازدياد أهمية البيانات المالية، نشأت وتطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود هذه القوائم المالية، لاستخلاص المقاييس والعلاقات المهمة المفيدة في اتخاذ القرارات والوقوف على عناصر الأمان فيها، فمن أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً النسب المالية، التي تعبر عن علاقة رياضية بين قيمتين أو بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وبالإستعانة بهذه النسب المالية يمكن تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، وذلك بإجراء مقارنات بين النسب المالية لمؤسسة معينة والنسب المالية لمؤسسات مماثلة، وتمكن من مقارنة أداء المؤسسة قيد التحليل ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة وتحديد اتجاهات الأداء لديها.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي السوري فقد شهد القطاع المصرفي الخاص "التقليدي" توسعاً كبيراً حيث أشارت الإحصائيات إلى أن عدد البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية قد ازداد من (6) مصارف إلى (14) مصرف حتى نهاية عام 2011، كما ازدادت فروع هذه البنوك من (43) فرع إلى (198) فرع خلال نفس الفترة، وقد بلغ حجم موجوداته عام 2006 ما قيمته (182,795) مليون لتصل عام 2010 إلى (531,929) مليون، وحجم الودائع بلغ عام 2006 ما قيمته (144,952) مليون ليصل عام 2010 ما قيمته

(431,068) مليون، وحجم التسهيلات الائتمانية ازداد من (35,415) مليون إلى (252,834) مليون حتى نهاية عام 2010.¹

الأمر الذي يفرض ضرورة المحافظة على هذا التطور ودراسة المخاطر المرتبطة بأدائه من خلال الوقوف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان في هذا الجهاز، والتحديات والصعوبات التي تواجهه لمعالجتها ووضع الحلول المناسبة بشأنها، والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك في تطوير أدائها المصرفي.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تطور القطاع المصرفي السوري بشكل كبير خلال العقد الماضي، فازداد عدد المصارف، وتضاعف حجم الودائع، ولكن نسبة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف لم تزد بنفس المعدل بسبب زيادة حجم المخاطر التي تواجهه، لذلك حاولت الباحثة باستخدام التحليل المالي التعرف إلى أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي للتنبؤ قدر المستطاع بهذه الدرجة. ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تحاول الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على ما يلي:

1. دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف العاملة في سورية.
2. العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي في البنوك العاملة في سورية.
3. التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي من خلال العوامل المؤثرة عليها باستخدام التحليل المالي لكل بنك على حده.
4. الخروج بتوصيات من شأنها التنبيه إلى مدى تأثير بعض العوامل على الأمان المصرفي.

1 التقارير والنشرات النقدية والمالية للمصرف السوري المركزي.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى أهمية الأمان المصرفي للبنوك العاملة في سورية الذي يحقق فوائد للعديد من الجهات مثل:

- **المستثمرين:** سواء أكانوا أفراداً أم هيئات، وذلك للمحافظة على استثماراتهم وتوجيهها الاتجاه الصحيح الذي يحقق لهم أكبر عائد ممكن.
- **المودعين:** من أجل الاطمئنان على استرجاع ودائعهم من جهة والفوائد المترتبة عليها من جهة أخرى.
- **المالكين:** من أجل تعظيم رؤوس أموالهم وتعظيم الأرباح المترتبة على هذه الأموال.
- **الإدارة المصرفية:** للتعرف إلى مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لحمايتها من مخاطر الرفع المالي ومخاطر الرفع التشغيلي.
- **الجهات الرقابية:** من أجل اتخاذ تدابير احترازية تجنباً لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني.
- **وأخيراً الباحثين والدارسين:** حيث تفتح لهم هذه الدراسة آفاقاً جديدة لأبحاث أخرى.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة السيولة ودرجة الأمان المصرفي.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين متانة رأس المال ودرجة الأمان المصرفي.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين نسب الربحية ودرجة الأمان المصرفي.

خامساً: منهجية الدراسة:

1- جمع البيانات:

تم الاعتماد في جمع البيانات بشكل أساسي على ما يلي:

- القوائم المالية للبنوك.
- التقارير الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- التقارير الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية.
- الأبحاث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

2- منهج تحليل البيانات:

كون الدراسة تبحث في طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، لذا تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي لتحديد اتجاه العلاقة وقوتها بين المتغيرات، حيث استخدمت الباحثة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية الآتية:

- تحليل الانحدار البسيط (regression) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.
- معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
- معامل التحديد المعدل (Adjusted R square)

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الخاصة العاملة في سورية وهي:

1. البنك العربي سورية
2. بنك عودة سورية
3. بنك بيمو السعودي الفرنسي
4. بنك سورية والمهجر
5. المصرف الدولي للتجارة والتمويل

6. بنك بيلوس سورية
7. بنك الأردن سورية
8. بنك قطر الوطني سورية
9. بنك سورية والخليج
10. فرنسبنك
11. بنك الشرق
12. بنك البركة
13. بنك الشام الاسلامي
14. بنك سورية الدولي الاسلامي

حيث تتكون العينة من:

- (1) بنك بيمو السعودي الفرنسي
- (2) المصرف الدولي للتجارة والتمويل
- (3) بنك سورية والمهجر
- (4) بنك عودة
- (5) البنك العربي
- (6) بنك بيلوس
- (7) بنك سورية والخليج

وهذه البنوك هي من أوائل المصارف الخاصة التي تأسست في سورية وباشرت أعمالها، والباحثة ترغب بالحصول على أطول سلسلة زمنية ممكنة.

سابعاً: متغيرات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر على درجة الأمان المصرفي وتمثل متغيرات الدراسة :

1- المتغيرات المستقلة:

أ- معدل السيولة liquidity risk: وتحسب بالمعادلة التالية:

الموجودات السائلة/ اجمالي الودائع

ب- مخاطر تدني رأس المال capital risk: ويتم قياسها من خلال الوقوف على ملء رأس المال

حسب المعادلة التالية:

نسبة كفاية الأموال الخاصة = الأموال الخاصة الصافية/(الموجودات المثقلة + حسابات خارج الميزانية المثقلة + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)

ج- مخاطر الائتمان credit risk: وتقاس من خلال المعادلة التالية:

مخصصات الديون المشكوك فيها/ اجمالي القروض

د- مخاطر سعر الفائدة interest price: وتقاس من خلال المعادلة التالية:

الموجودات ذات التأثير بتقلبات سعر الفائدة/المطلوبات ذات التأثير بتقلبات سعر الفائدة

نسب الربحية معبراً عنها بكل من النسبتين التاليتين:

هـ- العائد على إجمالي الأصول ROA : حيث تحسب كما يلي:

الأرباح الصافية بعد الضرائب/ إجمالي الموجودات

و نسبة العائد على إجمالي حقوق الملكية ROE : حيث تحسب كما يلي:

الأرباح الصافية بعد الضرائب/ إجمالي حقوق الملكية.

2- المتغير التابع:

الأمان المصرفي وهو يشير إلى الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك من عملياتها التشغيلية

الأمان المصرفي = حقوق الملكية/إجمالي الموجودات

ثامناً:محددات الدراسة:

1. صعوبة احتساب بعض النسب المالية الخاصة بالمخاطر المصرفية (خاصة مخاطر سعر الفائدة) ، نظراً لدرجة تعقد البيانات المراد احتساب هذه النسب منها .
فلا يكفي الاعتماد على المحتوى الكمي للأرقام المنشورة في التقارير السنوية بل يتعدى الأمر ذلك، حيث تفرض مسألة احتساب النسب المعبرة عن متغيرات الدراسة المستقلة الحاجة إلى جداول تحليلية وإيضاحات مالية متطورة حول هذه البيانات.
2. اعتمدت الباحثة في احتساب نسبة متانة رأس المال على قرار مجلس النقد والتسليف السوري رقم 253 والمتكيف مع متطلبات لجنة بازل، وهذا ما يستدعي ضرورة توافر بيانات مالية معدة بطريقة تتناسب مع متطلبات هذا القرار.
3. اقتصرَت الدراسة على القوائم المالية للفترة الزمنية ما بين (2007-2010).
4. باشر بنك سورية والخليج أعماله في 30 حزيران عام 2007 كما حقق في معظم سنوات الدراسة خسائر تشغيلية، لذلك تم استبعاده من الدراسة الإحصائية حتى لا تؤثر القيم الشاذة الخاصة ببياناته على نتائج الدراسة.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى عدة محاور:

أولاً: الدراسات التي تناولت المخاطر المصرفية:

(1)- دراسة (النعمي ، 2002) بعنوان : "قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية"².

هدفت الدراسة إلى مناقشة مفهوم المخاطرة الإستراتيجية الذي يعد من المفاهيم المهمة التي تسهم في الوصول إلى استراتيجيات ناجحة، لدعم الوضع التنافسي للمصرف وتحقيق أهدافها المستقبلية، وذلك من حيث استخدام المؤشرات المالية وبيان مدى تأثير تلك المخاطرة على الأداء المالي للمصارف السودانية، وتحديد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر فيها.

وتكونت عينة الدراسة من عشرة مصارف، ثلاثة حكومية وسبعة مساهمة عامة محدودة في الفترة (1990-1997) وتم استخدام عدة أساليب في جمع البيانات بالاعتماد على الدوريات والمنشورات العربية والأجنبية، إضافة إلى بعض المقالات والمواضيع التي تم الحصول عليها بواسطة شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بالإضافة إلى جمع البيانات من خلال التقارير والكشوفات المالية للمصارف ومنشورات مصرف السودان المركزي، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية والنسب المالية لقياس متغيرات الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للمخاطرة الاستراتيجية على الأداء المالي للمصارف، كما أن الأداء المالي الاستراتيجي الجيد يتحقق من خلال تطوير المقدرات التنظيمية وتنفيذ النشاطات بكفاءة والتعامل البناء مع البيئة الخارجية، والنظر إلى الأداء المالي من ناحية العائد والمخاطرة لوضع الرؤية السليمة لمسار عمل المصرف ومساعدة الإدارة على صنع القرارات الصحيحة في ممارسة الأنشطة المصرفية.

² النعمي، شهاب الدين، 2002، قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية – دراسة تطبيقية في عينة من

المصارف السودانية -، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 29، العدد 1.

(2)- دراسة (2006) Alsbeh, Ghofran: بعنوان "محددات مخاطر الائتمان في بعض الدول العربية"³

ركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على بحث العوامل المؤثرة على إدارة مخاطر الائتمان في الأنظمة المصرفية في الدول العربية حسب معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وخاصة في الوقت الذي يسوده تقلبات في أسعار الفائدة وإلغاء القيود الحكومية و زيادة المنافسة التي تدفع المصارف للإنخراط في أنشطة ذات مخاطر عالية ولغرض هذه الدراسة تم استخدام مجموعتان من البيانات.

المجموعة الأولى بيانات من الاقتصاد الكلي حيث تم تنفيذ نموذجاً للاقتصاد القياسي باستخدام بيانات الهيئات الاستشارية لعينة مؤلفة من 50 مصرف تجاري في 11 دولة عربية من عام 1997-2004، أما المجموعة الثانية فهي بيانات من قبل المصرف نفسه (التقارير المالية السنوية).

ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة ما يأتي:

- سوف تعاني المصارف التي توسع من نشاطاتها الإقراضية من خطر الائتمان، وخاصة إذا لم يترافق هذا التوسع بتقدير مسبق ومدرّوس للمقترضين، وتم الاستنتاج بأنه يوجد نقص أو ضعف فيما يتعلق بتحليل الائتمان في عدة مصارف تجارية عربية، كما في حال المصارف المصرية مثال التي لديها العديد من المشاكل الإقراضية في محافظ قروضها .
- سوف تهدد نسب الربحية المنخفضة طاقات المصرف بتوليد احتياطات لتحقيق قروض غير منتجة، وتصبح بالتالي أكثر عرضة لمخاطر الائتمان. كما أن نسب رأس المال المنخفضة تحت المصارف على أن تقرض أكثر وبما يزيد بالتالي تعرضها لمخاطر الائتمان أيضاً.
- إن التطور المالي الحاصل في الدول العربية متنوع بين مستوى أدنى ومتوسط وعالي. حيث حققت الأنشطة المصرفية في دول مجلس الخليج وسجلت أوضاع مالية متقدمة وخاصة في السنتين الأخيرتين بسبب ارتفاع أسعار النفط. وفي هذه الفترة فإن العديد من الدول الأخرى مثل سورية واليمن ما تزال تخطو الخطوات الأولى باتجاه القطاع المالي والآلية الجيدة لعمل الاقتصاد
- كما تم إلقاء الضوء على متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاق بازل الجديد وتوصلت إلى أن الأنظمة المصرفية العربية يجب أن تكون مستعدة أكثر للتكيف مع هذه التغيرات في الأنظمة المالية الدولية.

³ Alsbehe, M.G, Davis, E. Philip, 2006, Determinants of credit risk in some Arab countries, Brunel university, London.

(3)- دراسة 2007,Yener,Santiago,Edward P.M and Philip بعنوان "اختبار العلاقة بين رأس المال،المخاطر،والكفاءة في المصارف الأوروبية":⁴

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين رأس المال،المخاطر، والكفاءة الدولية لعينة واسعة من

المصارف الأوروبية في الفترة الممتدة من 1999-2007 وتوصلت إلى ما يلي:

- لم يتم إيجاد علاقة بين عدم الكفاءة والمخاطر التي يتحملها المصرف.
- ظهر بأن المصارف الأوروبية غير الكفوءة تحتفظ برساميل عالية وتتحمل مخاطر أقل.
- هناك علاقة إيجابية بين المخاطر ومستوى رأس المال (السيولة)، وهذا ما يشير إلى أن المراقبين يفضلون الاحتفاظ برأس المال كوسيلة لتسديد الأنشطة ذات المخاطر.
- أثبت بأن القوة المالية في القطاع المصرفي التعاوني لها تأثير إيجابي على تخفيض المخاطر ومستويات رأس المال.
- لا يوجد اختلافات جوهرية في العلاقات بين رأس المال والمخاطر والكفاءة في كل من المصارف التجارية والادخارية على الرغم من وجود هذه العلاقة في المصارف التعاونية .
- في المصارف التعاونية، تم إيجاد بأن مستويات رأس المال ترتبط عكسياً بالمخاطر وبأن المصارف غير الكفوءة تحتفظ بمستويات أقل من رأس المال.

ثانياً:الدراسات التي تناولت الأمان المصرفي:

1) دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤) بعنوان: "العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية -".⁵

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من عدة مصادر شملت القوائم المالية للبنوك (موضوع العينة وعددها 13 بنك)، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية، وذلك عن الفترة (1992-2002)، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم من خلاله التوصل إلى مجموعة من النتائج، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي

⁴ Altunbas,Yener,Carbo,Santiago,Gardener,Edward P.M,Molyneux,Philip,Jan 2007,Examining The Relationships between capital,risk and efficiency in European Banking,European financial management,Vol.13 Issue 1,p49-70,22p.

⁵ خريوش، والزعبي، والعبادي، 2004، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني - دراسة ميدانية - مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة، م18، ع24، صفحة 59-77.

وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر تدني رأس المال ومخاطر الائتمان، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار.

(2) دراسة (Benston,2000)، بعنوان "محددات هيكلية رؤوس أموال البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية"⁶

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات هيكلية رؤوس أموال البنوك من أجل المحافظة على درجة الأمان المصرفي، وقد أوصت بضرورة تنظيم هيكلية البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون ذلك بضرورة المحافظة على الهيكل المالي للبنوك التجارية ورفع رؤوس أموالها وتطوير إدارة رأس المال خوفاً من التعرض لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين من ناحية، ومن أجل كسب ثقة المتعاملين مع البنك وتحقيق عوائد مجزية للمالكين من ناحية أخرى، مع العمل على إعداد موائمة بين الديون وحقوق الملكية حتى لا يتعرض البنك لمخاطر الرفع المالي.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت أداء البنوك التجارية:

(1- دراسة (غانم، 2002)، بعنوان: "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية"⁷

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال استخدام أدوات التحليل المالي، بغرض تحديد أثر العلاقة وطبيعتها بين كل من الاحتياطي الإلزامي والرفع المالي والكفاءة التشغيلية والمخاطر المصرفية وسعر إعادة الخصم ودخل الفرد والتفرع المصرفي على ربحية المصارف التجارية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار إعادة الخصم ومخاطر الائتمان من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

⁶ Benston,G.,Irnivne,P.and Rosenfeld,J.,2000,Bank capital structure.working paper,Goizueta business school,Emory university,Atlanty.

⁷ غانم، مروان، 2002، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان.

(2) - دراسة شهبون، لمياء، 2007، بعنوان "معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر"⁸

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الجزائرية العامة ودراسة مدى تطبيقها لمعايير بازل الدولية لكفاية رأس المال واستعرضت التطور التاريخي للنظام المصرفي الجزائري وللمعايير بازل الدولية بدءاً من بازل 1 والتعديلات اللاحقة في بازل 2 وتوصلت إلى النتائج التالية:

- استوتحت المصارف الجزائرية من معايير لجنة بازل وهي تطبقها وفقاً لتوجيهاتها.
- يظهر تقييم القطاع المصرفي الجزائري نقصاً من جانب الالتزام بتطبيق مبادئ لجنة بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، ويعكس أيضاً في مستوى القياس وإدارة المخاطر في المصارف.
- على الرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية والقانونية في مجال الإصلاحات المصرفية إلا أنها مازالت ضعيفة بالمقارنة مع الممارسات الدولية، ولم يكن لها انعكاسات فعالة على تحسين أداء المصارف الجزائرية وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة.

(3) - دراسة Makhamreh, 2000، بعنوان "أداء الشركات في الأردن" -دراسة القطاع المصرفي-:⁹

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (1989-1996) وقد استخدمت الدراسة أربعة مجموعات، والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة:

⁸ شهبون، لمياء، 2007، معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

⁹ Makhamreh, M. (2000). Corporate performance In Jordan. A study of the banking sector. the Arab Bank Review, 2, 2.

متغيرات دراسة "أداء الشركات في الأردن"

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
*العوامل التنظيمية وتتضمن: -الحجم مقاساً بإجمالي الأصول. -مستوي التكنولوجيا المستخدمة مقاسه بنسبة.	▪ نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة. ▪ معدل العائد على استثمار. ▪ سعر إغلاق السهم السنوي. ▪ القيمة السوقية للسهم.
*العوامل القيادية وتتضمن: -نسبة الديون إلى حقوق الملكية. -الأرباح المحتجزة.	
*العوامل البيئية وتتضمن: -النواتج المحلي الإجمالي.	
*العوامل الإدارية وتتضمن: -نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون الشركات إلى أعضاء المجلس الكلي. -هل المدير العام للبنك عضو في مجلس الإدارة أم لا.	

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أفضل المقاييس لقياس أداء البنوك التجارية في الأردن، نصيب السهم من الأرباح المحققة وسعر السهم والقيمة السوقية للسهم، وأن من أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية، العوامل التنظيمية ثم العوامل القيادية في حين لم يكن هناك أي أثر للعوامل البيئية والإدارية على أداء البنك.

رابعاً: الدراسات التي تناولت التحليل المالي:

(1) - دراسة Wright, Ken, 1996, بعنوان: "دور وأهمية المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات في

الأوراق المالية¹⁰

تناولت الدراسة دور وأهمية المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات في الأوراق المالية بهدف زيادة الوعي بسلوك المستثمرين وذلك بالتطبيق على أسواق رأس المال في بريطانيا، وقد اعتمدت الدراسة على قوائم الاستبيانات والتي أرسلت لمجموعة من المدراء التنفيذيين لتقييم المعلومات المحاسبية، وتوصلت إلى أن المعلومات المحاسبية ذات أهمية عند التقييم والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من أسهم الوحدات الاقتصادية (الأوراق المالية) وذلك لمساعدة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

(2) - دراسة اسلامبولي (2003) بعنوان " استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات

الغذائية العامة في سورية¹¹

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار إمكانية استخدام النسب المالية في تطوير نموذج رياضي يمكن الاستفادة منه في التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية الغذائية العامة في سورية. وتم اختيار عشرة نسب مالية طبق عليها أسلوب التحليل التمييزي ذو الخطوات لاختيار النسب الأفضل في التمييز بين المجموعتين الناجحة والمتعثرة .

أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي نموذج مكون من ثلاث نسب هي:

- ربحية المبيعات
- نسبة السيولة السريعة
- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات

¹⁰ Mike. Wirght,Robbie.Ken(Spring,1996),Venture capitalists,Unquoted equity investment appraisal and the role of accounting information,Accounting and Business Research pp:153-168.

¹¹ اسلامبولي، مرام ، 2003، استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العامة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

(3) - دراسة الطراونة و معاينة، 1997، بعنوان " قدرة متخذي القرار على الاستفادة من البيانات المالية

- دراسة ميدانية -12

ركزت هذه الدراسة على دور متخذي القرارات في ترشيد قراراتهم عندما تتوفر لديهم القدرة على التعامل مع البيانات المالية ، واستخدامها لتحقيق أهداف إدارتهم بكفاية وفعالية.

ونظراً لأن ترشيد القرارات الإدارية يتطلب دقة المعلومات التي يتم استخلاصها من البيانات المتاحة فإن قدرة متخذ القرار على الاستفادة من هذه المعلومات أمراً ضرورياً لإصدار القرارات العقلانية والرشيدة على مختلف مستويات التنظيم .

وقد هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية البيانات المالية وقدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات في عمليات اتخاذ القرارات الإدارية ، وترمي الدراسة تحديداً إلى تحقيق الأهداف التالية:

- (1) - إظهار أهمية البيانات المالية كأساس لعملية صناعة القرارات الإدارية.
 - (2) - التركيز على قدرة المقرر في الاستفادة من البيانات المالية المتعلقة بعمله.
 - (3) - إظهار أهمية البيانات المالية في مجال ترشيد القرارات الإدارية على مختلف مستويات التنظيم في التنظيمات الحكومية والمؤسسات العامة والمؤسسات المالية.
- وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي كان من أهمها:
- (1) - أظهرت النتائج أن أهم عامل يساعد على التنبؤ بقدرة متخذ القرارات على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعمله هي القرارات المتعلقة بالموازنة.
 - (2) - أظهرت النتائج أن متخذ القرار في محافظة الكرك يقوم بدراسة قراراته استناداً إلى القوانين والأنظمة والتعليمات المالية وأنه لا يخاطر باتخاذ القرارات دون دراسة كافية لكلفة القرار والنتائج المترتبة عليه.
 - (3) - نسبة عالية من أفراد العينة يعتقدون بأن لديهم القدرة على التعامل مع البيانات المالية لترشيد قراراتهم.

12 الطراونة، تحسين، ومعاينة، سلمان، 1997، قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية - دراسة ميدانية -، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع.

4- أظهرت نتائج التحليل أن التداخل بين التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار تزيد من القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، وتفيد هذه النتيجة بأن التحليل المالي يساعد متخذ القرار على استخلاص النتائج التي يبني عليها قراراته ، وتسهم في ترشيد القرارات المالية.

عاشراً:أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

1- من حيث الموضوع:

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة إلا أن هذه الدراسة تعتبر إضافة نوعية، لكونها تتضمن مجموعتين من المتغيرات التابعة والمستقلة التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة مجتمعة، التي كان من أهمها: مخاطر السيولة، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر تدني رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة. حيث تطرقت غالبية الدراسات إلى المتغيرات المستقلة المتعلقة بمعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار، ومخاطر تدني رأس المال، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر السيولة، أما مخاطر سعر الفائدة فلم تتطرق لها أي من الدراسات السابقة.

2- من حيث الهدف:

تهدف الدراسة إلى تحديد دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية الممثلة للعوامل السابقة في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي.

3- من حيث العينة:

اعتمدت الدراسة على عينة من البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية وعددها (6) بنوك، مما يعطي صورة أوضح عن واقع القطاع المصرفي السوري الخاص.

الفصل الأول

مؤشرات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي

المبحث الأول التحليل المالي – أهدافه واستخداماته

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي ومؤشراتها في سورية

المبحث الأول

التحليل المالي - أهدافه واستخداماته-

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي أحد مجالات المعرفة الحديثة والمتطورة، فهو دراسة تحليلية وانتقادية معمقة وموسعة لجميع عناصر القوائم المالية (المنشورة) أو بعضها، وإعادة التبويب الملائم لها باستخدام الأساليب المتنوعة للتحليل حسب نوعية المنشأة الاقتصادية أو إدارية.¹

أولاً: تعريف التحليل المالي:

هناك تعريفات عدة للتحليل المالي منها:

التحليل المالي: هو علم له قواعد ومعايير وأسس، حيث يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة، وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها، مثل العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة، والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط القوة والقصور في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة، ووضع الحلول والتوصيات اللازمة في الوقت المناسب.²

يعرف مطر التحليل المالي بأنه " عملية يتم من خلالها استكشاف، أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، والتي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى كي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.³

¹ الحسني، صادق، التحليل المالي والمحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، 1995، صفحة 120

² العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار البركة للنشر والتوزيع، صفحة 151

³ مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأردن، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، صفحة 3

كما عرفه آخرون: بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات التاريخية التي تحتويها القوائم المالية إلى كم أقل، أو أكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات.⁴

مما سبق يتضح أن التحليل المالي يلعب دوراً هاماً في عملية اتخاذ القرار، فهو يساعد في التعرف على مواطن القوة في وضع الشركة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

تتبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المتاحة في المشروع، وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة بالإضافة إلى بيان هذا التغير على الهيكل المالي العام للمشروع، وبالتالي يساعد في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع.⁵ ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتدرج في النقاط التالية:

1. تعتبر إحدى مهمات المدير المالي في المنشآت المختلفة، وتساعد في أداء مهامه بشكل فعال.
2. تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.
3. يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
4. يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة، والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

⁴ الشخمي حمزة، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

⁵ الحبال، وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، صفحة 24.

5. تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في فهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات، وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق.

6. يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات المختلفة تقييماً شاملاً يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية، أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه أو غير ذلك.

7. يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، وبالتالي معرفة الاجراءات المناسبة لتلافي إشهار إفلاسها، وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.⁶

ثالثاً: مقومات التحليل المالي:

لنجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبر أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع فيجب توجيه هذا التحليل نحو تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال الحرص على توفير مجموعة من الشروط من أهمها التالي:

1. أن تكون مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته تتميز بقدر معقول من المصداقية والموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

2. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

⁶ الحياي، وليد ناجي، التحليل المالي، 2007م، صفحة 21-22.

هذا ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المذكورة يتعين عليه مراعاة ما يلي:

1. أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
2. أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية التي ترتبط بالموضوع.
3. أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة والضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
4. أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز.⁷

رابعاً: محددات التحليل المالي:

التحليل المالي أداة مهمة لاقترب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المؤسسات المحللة إلا أن المدى الذي يصل إليه المحلل في هذا الاقتراب محكوم بمجموعة عوامل منها:

1. التحليل المالي جيد بقدر جودة المعلومات المستعملة في إعدادهِ، ولكن كثيراً ما يعمل المحللون في ظل شح من المعلومات، أو الاعتماد على معلومات غير دقيقة الأمر الذي يؤثر على نتائجهم.
2. تركيز إهتمام المحلل في معظم الحالات على جانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة. دون الجوانب الأخرى فالمقرض قرضاً قصيراً الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى في حين المستثمر يركز على الربحية.
3. تتفاوت درجات إهتمام المحلل في المؤسسة، ويتفاوت عمق التحليل المطلوب فالبنك الراغب في إقراض مبلغ مليون ليرة يحتاج لتحليل أكثر شمولية من التحليل الذي يقوم به البنك لتجديد حساب جاري مدين صغير كان يدار بشكل جيد لمدى عدة سنوات.
4. كمية ونوعية المعلومات المتاحة وذلك لأن للكمية والنوعية أثراً مباشراً في نتيجة التحليل فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة عدم التأكد وتؤدي إلى الإقتراب من الوضع الحقيقي.

⁷ مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأردن، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2003م، صفحة 4.

5. دخول بعض الأحكام الافتراضية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالإستهلاك وتقدير البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها، وإعادة تقييم الأصول وحساب الشهرة كل ذلك يشير الشك في مدى دقة تمثيلها للواقع.
6. مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية لأن تغير الأساليب يؤدي إلى تغير في النتائج ما لم يكن المحلل مدركاً لأبعاد ذلك فإنه سيجد نفسه واقعاً في الخطأ.
7. محدودية مؤشرات الاتجاه فليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي والمستقبل، فإذا تدنت نسب السيولة للسنوات الماضية فإن ذلك لا يعني بالضرورة استمرار هذا الاتجاه في المستقبل.
8. إختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
9. غياب الملاحظات عن الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية، وبشكل خاص حول تقييم البضاعة والإستهلاك، والانتقال من سياسة محاسبية لأخرى يحد من قدرة المحلل لأنه ليس باستطاعته أن يتنبأ بذلك.
10. تجميل الميزانيات أسلوب يصعب على المحلل معرفة مدى استعماله، فتوقيت الشركة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدد بعد أن يكون قد ظهر أثره في الموجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية يظهر سيولة المؤسسة أفضل من واقعها.
11. موقع الشركة ونوعها والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج فالشركة المقامة في المناطق ذات العمالة الرخيصة تعتمد على هذا العنصر بشكل مكثف، مما يرفع تكلفة الأجور وينقص من قيمة الآليات ويخفض الإستهلاك.
12. لا تظهر القوائم المالية شيئاً عن الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.
- إن هذه المحددات لا تقلل من أهمية التحليل المالي ولكن توجب استعماله بحكمة وحذر وليس كأداة ميكانيكية وبدون تفكير.⁸

⁸ عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، صفحة 307.

خامساً: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

لقد كان الهدف من التحليل المالي تقويم الأداء أولاً وأخيراً سواء أكان التقويم شاملاً للمنشأة كلها أم تقويم جانب معين كتحليل السيولة أو تقييم الربحية وهكذا... بينما أصبح العبء الملقى على عاتق التحليل المالي هو بالإضافة لما سبق تهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات بتهيئة المعلومات المفيدة والموضوعية والملائمة له، أي أن الهدف من التحليل المالي كان تقويم الأداء فهو بمثابة محاكمة للماضي والحاضر، أي أن وظيفة التحليل المالي كانت عملية مستقلة لا تتأثر بمتطلبات عملية اتخاذ القرارات المستقبلية، بينما أصبح اليوم جزءاً أساسياً من عملية اتخاذ القرار الإداري أو الاقتصادي أو المالي، وبالتالي أصبح الشغل الأساسي للمحلل المالي هو توفير كل ما هو ملائم لترشيد القرار الذي سيتخذ.⁹

مصادر المعلومات:

وهي تنقسم بالتفصيل وتكون:

1. **معلومات داخلية:** وهي بمثابة المدخلات للتقارير المالية الداخلية التي تقدم للإدارة حول أنشطتها المختلفة.

2. **معلومات خارجية:** وهي ذات طابع إجمالي وتعتبر بمثابة المدخلات للتقارير المالية الخارجية والتي تعرف بالقوائم المالية التي تصدرها المنشأة للأطراف المعنية، وهو النوع الأهم في هذا المجال.¹⁰ وبشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات والبيانات المحاسبية الختامية المنشورة، وغير المنشورة بمايلي:

1. الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
2. تقرير مدقق الحسابات، والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال، وهيئات البورصة، ومكاتب السمسرة.
5. النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية، ومراكز الأبحاث ومكاتب

الاستثمار.¹¹

⁹ الحسني، صادق، 1993، صفحة 62، مرجع سابق.

¹⁰ الحسني، صادق، 1993، صفحة 73، مرجع سابق.

سادساً: أساليب التحليل المالي:

1- التحليل الرأسي:

يعني تحليل كل قائمة مالية على حده تحليلاً رأسياً، وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها، أو إلى إجمالي مجموعة داخل القائمة المالية أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموعة القائمة نفسها، أو النسبة إلى عنصر معين متحكم في القائمة.¹² إذاً فهو ينطوي على دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية وذلك في تاريخ معين، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل من خلال تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه في الميزانية.¹³

2- التحليل الأفقي:

يسمى بتحليل الاتجاه TREND ANALYSIS يتم من خلال دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن ، وهذا التحليل يبين التغيرات التي تمت خلال الزمن، بعكس التحليل الرأسي الذي يتصف بالجمود والذي يقتصر على فترة زمنية واحدة. ولتلافي صفة الجمود هذه يلجأ رجال الأعمال إلى استخدام أسلوب التحليل الأفقي، حيث يتم دراسة البند أو العنصر، أو النسبة المالية خلال عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحاصل في حركة البند، أو النسبة خلال الفترة الزمنية محل المقارنة، والتي تمكن المحلل المالي من تكوين صورة أدق عن واقع المنشأة وعن أدائها المالي في المستقبل. ولذلك نجد أن المحلل المالي يستخدم في التحليل الأفقي بيانات منشورة لعدة فترات مالية تصل أحياناً من 5-10 سنوات وتعامل الفترة المالية الأولى كسنة أساس ليتم بعد ذلك إظهار قيمة كل بند من بنود القوائم المالية بنسبته إلى سنة الأساس ، ويمكن أن يقتصر تحليل الاتجاه على البنود الرئيسية فقط.¹⁴

¹¹ مطر، محمد، 2000، صفحة 6، مرجع سابق.

¹² حنفي، عبد الغفار، 2002، صفحة 317

¹³ عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان، 2006، صفحة 305

¹⁴ مطر، مرجع سابق، صفحة 28

3- التحليل المالي بالنسب:

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقتها ببعضها البعض أو الاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المنشأة موضوع التحليل فالنسبة تقدم معلومات هامة يتم تركيبها من بيانات مستقلة تتمثل في بسط ومقام النسبة ، لذلك تستخدم النسب في إضفاء دلالات معينة على المعلومات الواردة، و تساعد النسب المالية في الوصول إلى حالة التوازن بين العوامل المالية والإنتاجية المختلفة إذ من الصعب الموازنة بين سائر العوامل دون استخدام النسب.¹⁵

فالتحليل المالي بالنسب هو عبارة عن إيجاد علاقات كمية بين بيانات المركز المالي فقط، أو بين بيانات قائمة الدخل فقط، أو بين بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل معاً، وتسهل هذه العلاقات التحليل المالي لاختصارها كمية كبيرة للموجودات المتداولة والمطلوبات بنسبة واحدة هي نسبة التداول التي تستطيع أن تعطي معلومات معبرة عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير.¹⁶

مما سبق يتضح أن هناك أكثر من أسلوب للتحليل المالي لكن أفضلها التحليل بالنسب المالية لأنه التحليل القادر على عمليات التنبؤ فهو يقوم على دراسة مجموعة من المتغيرات ذات الخواص المشتركة كالنسب التي تقيس الربحية أو النسب التي تقيس النشاط وليس كما في التحليل الأفقي الذي يعمل على قياس عناصر القوائم المالية حسب عنصر واحد أو عنصرين من بياناتها.

وبشكل عام فإن اختيار أي من الأساليب السابقة يرتبط بعوامل متعددة منها: الهدف من التحليل، وقدرة المحلل وتأهيله العلمي والعملية، والمعلومات المتاحة، وظروف المؤسسة.

¹⁵ الحسيني، 1995، صفحة 227، مرجع سابق.

¹⁶ عبد الله وآخرون، دورة في التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الائتماني، غزة 1998، صفحة 14 .

المبحث الثاني

أدوات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي ومؤشراتها في سورية

مقدمة:

لقد ازدادت في الآونة الأخيرة المخاطر التي تواجهها البنوك وزاد ذلك من المسؤولية التي تتحملها المصارف أمام العديد من الجهات، وبالتالي تم تسليط الضوء على أهمية ودور التحليل المالي، فالمنشأة التي تهدف إلى تخطيط سليم لأعمالها وإلى تطوير أدائها بموضوعية لا تركز على منهج التجربة والخطأ، وإنما إعطاء أهمية أكثر لتحليل القوائم المالية والمحاسبية، فإن لم يفد ذلك في تغيير الماضي فلعله خطوة أولى في تخطيط المستقبل.

أولاً: معدلات الأداء المالي

إن الأداء المالي لأي منشأة يمكن التعبير عنه بعدة وسائل وأساليب، ولعل أهمها تلك المعدلات التي تحدد اتجاهات المنشأة و وضعها المالي ومدى انكشافها للمخاطر.

وهذا يمكن التعبير عنه بالمعدلات التالية:

1- معدلات الربحية:

تعتبر نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسة التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمتوقعون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم، باعتبار الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المنشأة على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية.¹⁷

كما تظهر كيفية إدارة المنشأة لمصاريفها من خلال مجموعة من النسب منها:¹⁸

هامش الربح الإجمالي الذي يحسب بقسمة المبيعات مطروحاً منها تكلفة البضاعة المباعة على المبيعات، ونسبة هامش الربح التشغيلي الذي يمكن حسابه بقسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على المبيعات. وهناك العديد من النسب الأخرى التي يمكن الاسترشاد بها، ولكن ستقتصر الباحثة على تلك الخاصة بالمؤسسات المصرفية:

¹⁷ الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، صفحة 77

¹⁸ Frank J.Fabozzi&Pamela P.Peterson ,2003,Financial management &analysis.second edition,page 736-737.

أ- معدل العائد على الموجودات:

وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال أصول المصرف الاستغلال الأمثل وذلك لتحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلاً على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

وتحسب هذه النسبة كالتالي:¹⁹

$$ROA = \frac{\text{net income (صافي الربح)}}{\text{total assets (إجمالي الموجودات)}} \text{ العائد على الأصول}$$

وترى الباحثة أنه حتى تتمكن المنشأة من الاستمرار في أداء نشاطها يجب أن تفوق هذه النسبة التكلفة الكلية للأموال.

ب- معدل العائد على حقوق الملكية:

تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، كما تعتبر مؤشراً على قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمارات محدداً أساسياً لقرارات المستثمرين.²⁰

ويمكن حسابه كالتالي:

$$ROE = \frac{\text{net income (صافي الربح)}}{\text{equity (حقوق الملكية)}} \text{ العائد على إجمالي حقوق الملكية}$$

ج - نسبة الفائدة أو العائد إلى الموجودات المولدة للدخل:

تقيس هذه النسبة العائد المتولد من الموجودات المولدة للفوائد التي تشتمل على كل من الاستثمارات المالية والقروض وتحسب كالتالي:

$$\% = \frac{\text{الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة}}{\text{الموجودات المولدة للدخل}}$$

¹⁹ الحياي، وليد ناجي، التحليل المالي، مرجع سابق، صفحة 125.

²⁰ عقل (2006)، مرجع سابق، صفحة 330

د - نسبة العائد المتحقق من التسهيلات الائتمانية وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية}} = \%$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع العائد المتولد من التسهيلات الائتمانية، مما يؤثر إيجابياً على ربحية المؤسسة باعتبار أن التسهيلات الائتمانية تعتبر من أهم استخدامات الأموال لدى المؤسسات المصرفية.

هـ - نسبة التوظيف الذاتي: وتحسب هذه النسبة كما يلي:²¹

$$\frac{\text{الاحتياجات}}{\text{رأس المال}} = \%$$

وتظهر هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على المصادر الداخلية في تمويل التوسعات التي تريد المنشأة تنفيذها، وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً، لأنه أولاً دليلاً على ارتفاع ربحية المنشأة لأن الاحتياجات لا يمكن تكوينها إلا إذا تحققت الأرباح، و ثانياً مؤشراً على سياسة المنشأة في الاعتماد على التمويل الذاتي للاستثمار الرأسمالي الجديد في المنشأة.

2- معدلات السيولة:

تعكس السيولة قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام تلك الأصول التي تحول بسهولة جداً إلى نقد.

وتسمى هذه الأصول التي يتم تسيلها في فترة قصيرة بالأصول السائلة LIQUID ASSETS والتي جرت العادة على تصنيفها في القوائم المالية كأصول جارية.²²

وإن العديد من المحللين الماليين يهتمون عند تحليل سيولة المنشأة برأس المال العامل، و الصافي منه والذي يمثل الفرق بين الموجودات الجارية والمطالب الجارية.

حيث أن الموجودات الجارية كما تمت الإشارة سابقاً هي التي تقبل التسييل أو التحول إلى نقدية خلال فترة قصيرة وهي سنة.

أما المطالب الجارية هي التي تلك التي تستحق السداد خلال سنة.²³

²¹ اسماعيل، اسماعيل، التحليل المالي، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، 2000م، صفحة 65.

²² Frank j&Pamela p , financial management&analysis, page 729.

أ- نسبة رأس المال العامل الصافي:

$$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{المطالب الجارية}} \times 100 = \%$$

وهي أيضاً ما يعرف بنسبة السيولة.

إن ارتفاع هذه النسبة لا يدل على كفاءة الإدارة المختصة بل على العكس يدل على العجز عن توظيف الأموال في استثمارات جديدة بدليل وجود فائض في صافي رأس المال العامل.²⁴

وتعتبر نسبة السيولة 1:2 نسبة شائعة، أما إذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح فإن المنشأة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل، وقد يشير إلى أن الشركة ليست في وضع مالي جيد إلا أنه لا يعني بالضرورة أنها ستعرض للإفلاس أو التصفية وهناك عدة طرق للحصول على التمويل.²⁵

ب- نسبة النقدية إلى الودائع تحت الطلب:²⁶

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{الودائع تحت الطلب}} = \%$$

إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحسن سيولة المصرف من حيث قدرة رصيد النقدية على مواجهة المسحوبات من الودائع تحت الطلب (الجارية).

ج- نسبة التسهيلات إلى إجمالي الودائع :

$$\frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{مجموع الودائع}} = \%$$

وهي تدل على مدى استعمال المصرف لمصادر أمواله لأغراض القروض والتسهيلات الائتمانية، وكلما ارتفعت النسبة زادت الخطورة بالنسبة للمصرف.

وعلى ذلك فإن المصرف مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها، بدراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر، ومدى الطلب على السيولة، إذ تتعلق احتياجات السيولة بمقدار الأموال التي يسحبها المودعون من

²³ Essentials of financial analysis, George T. Friedlob, Lydia L.F. Schleifer, 72.

²⁴ الحياي، وليد ناجي، التحليل المالي، 2007، مرجع سابق، صفحة 132.

²⁵ الشيخ، فهمي مصطفى، التحليل المالي، الطبعة الأولى، 2008، صفحة 32.

²⁶ الشماخ، خليل، التحليل المالي للمصارف، 1990، مرجع سابق، صفحة 78.

حساباتهم، إلى جانب توفير الائتمان تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، مع الالتزام بما يحدده المصرف المركزي من احتياطي قانوني تجاه الودائع.²⁷

د- نسبة الاستثمارات المالية قصيرة الأجل إلى الودائع :

الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

$$\frac{\text{الودائع}}{\text{الاستثمارات المالية قصيرة الأجل}} = \%$$

يشير هذا المقياس إلى نسبة السيولة أو النقدية المطلوبة لمقابلة السحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من غيره، ويتحدد هذا من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة سحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض، ومصادر هذه النقدية التي تتمثل في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل، مع أن كلا المتغيرين هما تقييريات تقريبية، فإن أموال القروض تستلزم قدرًا أكبر من النقدية وزيادة الخصوم وهما من أهم مصادر النقدية، وتعتبر مثل هذه العلاقة مؤشراً أولاً لقياس مخاطر السيولة.²⁸

هـ - نسبة الأرصدة النقدية إلى الودائع :

النقد في الصندوق ولدى المصارف

$$\frac{\text{النقد في الصندوق ولدى المصارف}}{\text{الودائع}} = \%$$

وتشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية المحتفظ بها لمواجهة سحوبات المودعين، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت مخاطر السيولة.

3- معدلات الأمان :

درجة الأمان هي مشكلة مرتبطة بالربحية والسيولة، وهي مدى ملائمة رأس المال لإجمالي الموجودات، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء المباني والعدد اللازمة لعمل المصرف، تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع

²⁷ حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، صفحة 239.

²⁸ حنفي، عبدالغفار، أبوقحف، عبدالسلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004، صفحة 223-275.

على السيولة، وهناك نسبة تقيس درجة الأمان المصرفي (Bank Hedging) وتشير إلى الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك من عملياتها التشغيلية.²⁹

الأمان المصرفي ويعطى بالعلاقة التالية:³⁰

$$\frac{\text{Equity حقوق الملكية}}{\text{Risky Assets الأصول الخطرة}} = \%$$

4- معدلات المخاطر:

هناك العديد من مقاييس المخاطر نقتصر في الحديث هنا عن المخاطر ذات العلاقة بالدراسة التي تتمثل في : مخاطر الائتمان، ومخاطر عدم كفاية رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، وهناك العديد من النسب التي تقيس كل نوع من تلك المخاطر نعرض أهمها فيما يلي:

أ- مؤشرات الائتمان :

(total loans) إجمالي القروض – (Provisions Doubtful Debts) مخصصات الديون المشكوك فيها

$$(1) - \frac{\text{مخصصات الديون المشكوك فيها}}{\text{إجمالي القروض}} = \%$$

(total assets) إجمالي الأصول

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة (الأصول) في عملية الاقراض، وتشير الأدبيات المالية والاقتصادية أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان وعمليات الائتمان المصرفي، أي كلما انخفضت مخاطر الائتمان كلما زادت عمليات الائتمان المصرفي.³¹

(2) – نسبة الموجودات الخطرة إلى إجمالي الموجودات

الموجودات الخطرة

$$\frac{\text{الموجودات الخطرة}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \%$$

إجمالي الموجودات

تشير إلى عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سداد أصل الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها أو معدومة.³²

²⁹ خريوش، الزعبي، العبادي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، م18، ع2، صفحة

59-77، عام2004.

³⁰ Hempel.G.and Simonson D.1999,bank management,John Wiley and Sons.Inc.pp66-68.

³¹ Hempel.G.and Simonson D.1999,pp61-87.

(3)- نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض

مخصصات الديون المشكوك فيها

$$\frac{\text{مخصصات الديون المشكوك فيها}}{\text{إجمالي القروض}} = \%$$

إجمالي القروض

حيث تقيس المخاطر الائتمانية التي يقدرها البنك كمخصص للديون المحتمل عدم تسديدها بناء على دراسة لإجمالي القروض التي يمنحها، فكلما زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (المخصص الخاص) يعني ذلك أن هناك جزءاً من القروض من المحتمل عدم سدادها من قبل مقترضها، وبالتالي تقيس حجم المخاطر التي يتحملها البنك نتيجة عملية الإقراض.³³

ب- كفاية رأس المال:

كغيرها من المؤسسات ينبغي على المصارف تحديد حجم رأس المال الذي ستعمل على أساسه وتختلف عمليات المصرف بشكل واضح عن عمليات غيره من المؤسسات الأخرى على اعتبار أن معظم أصوله (كالقروض وممتلكات المصرف من الأوراق المالية) تولد التدفقات النقدية بشكل شبه مؤكد. وبالتالي يمكن للمصارف استخدام درجات من الرفع المالي تفوق تلك التي تتمتع بها المؤسسات الأخرى.

كما يجب على المصارف أن تضع في اعتبارها الحد الأدنى المطلوب من نسبة رأس المال اللازمة لتلبية الضوابط التي تحددها الجهات المصرفية.³⁴

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون رأس المال الممتلك كافياً لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاج إليها المصرف والخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار وغيرها، وأن يساعد المصرف في المحافظة على استمراره، كما أن رأس المال الممتلك وثيق الارتباط بالمخاطر التي يتحملها المصرف حيث كلما ازدادت المخاطر التي يواجهها كلما زادت الحاجة لتدعيم رأسماله، وأمام المصرف التجاري الذي يواجه زيادة في المخاطرة حلان رئيسان الأول: زيادة رأسماله الممتلك، والثاني: توظيف جزء أكبر من موجوداته في مجالات أقل مخاطرة.³⁵

³² النعيمي، شهاب الدين، قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية، م29، ع1، 2002م.

³³ حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر، 2007، صفحة 239.

³⁴ محمد، نضال الشعار، أسس العمل المصرفي، سورية، حلب، 2005، صفحة 252.

³⁵ عبد الله، خالد أمين، العمليات المصرفية "الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000، صفحة 401.

وتوجد عدة مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة أو كفاية رأس المال الممتلك في المصرف التجاري أهمها ما يأتي:

(1) - نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات :

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \%$$

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات، وعلى الرغم من أن نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات تعد من بين النسب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك، إلا أنها تعاني من بعض العيوب أهمها: تعارضها مع مصالح الملاك (المساهمين) فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه البنك المركزي، إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلقي الضرر بالمساهمين، يضاف إلى ذلك أن النسبة المذكورة لا تكفي للحكم على مدى كفاية أو متانة رأس المال الممتلك باعتباره خط إسناد لحماية أموال المودعين، فتساوي نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات لمصرفين لا يعني أن مودعي هذين المصرفين يتعرضان للخطر نفسه من المخاطر، إذا ما تباينت درجة التقلب في الودائع.³⁶

(2) - نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات ذات المخاطرة :

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات ذات المخاطرة}} = \%$$

حيث أن الموجودات ذات المخاطرة = مجموع الموجودات - (النقدية بالصندوق ولدى المصارف من غير الاحتياطات القانونية + أوراق الحكومة + القروض المضمونة من قبل الحكومة).³⁷ وكما هو واضح تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي يقدمها رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا ما فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد الزبائن، ويمكن أن يطلق على هذه النسبة (هامش الأمان) المتاح لمواجهة الاستثمار في

³⁶ هندي، منير إبراهيم، إدارة المصارف التجارية "مدخل اتخاذ القرارات" الطبعة الثالثة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1996، صفحة 417-424.

³⁷ الشماخ، خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، مرجع سابق، 1990، صفحة 90.

الموجودات الخطرة، ومما يذكر في هذا الصدد أنه وفقاً لمقررات لجنة بازل الدولية التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى، تقضي بأن لا تقل نسبة رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) إلى الموجودات الخطرة عن 8%.³⁸

(3)- نسبة رأس المال الأولي و المساند إلى إجمالي الموجودات الخطرة:³⁹

$$\frac{\text{رأس المال الأولي والمساند}}{\text{الموجودات الخطرة}} = \%$$

تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الموجودات قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين، ويعني هذا أن البنك الذي تبلغ نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات 10% يمكنه تحمل انخفاض في قيمة الموجودات بنسبة أكبر عن بنك آخر تبلغ النسبة لديه 5%.

و يتكون رأس المال الأولي من:

◀ رأس المال المدفوع.

◀ الاحتياطيات.

◀ الأرباح المحتجزة.

ويتكون رأس المال المساند من:

◀ الاحتياطيات غير المعلنة (تعبّر عن حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف).

◀ احتياطيات إعادة تقييم الأصول: (تنشأ من تقييم الأصول في البنك بقيمتها الجارية بدلاً من قيمتها

الدفترية، وتشتترط اتفاقية بازل أن يكون ذلك التقييم معقولاً وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55%

للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول بالسوق واحتمالات خضوعها للضريبة).

◀ المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة: (لا تواجه هذه المخصصات هبوط

محدد في قيمة الأصول بذاتها فهذه المخصصات تكون بمثابة احتياطيات على أن يكون الحد الأقصى

³⁸ Madura.J,Financial markets and institutions.South-Western college publishing,pp488-508.

³⁹ Basel Committee on Banking Supervision,"Report of The Steering Committee on Regulatory Capital", Basel,iif, May 2001,p27.

لهذا النوع من المخصصات، والذي يدرج ضمن القاعدة الرأسمالية 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر).

◀ القروض المساندة: (تطرح في صورة سندات ذات أجل محدد ومن خصائصها أن ترتيب سدادها في حال إفلاس البنك يرد بعد سداد حقوق المودعين وقبل سداد ماقد يستحق للمساهمين به وتتمتع بسعر فائدة متميز) والقروض المساندة التي أتاحت اتفاقية بازل اعتبارها ضمن عناصر رأس المال المساند هي القروض التي تزيد آجالها عن 5 سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها، على أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي، والحكمة من ذلك تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها.

الاستبعادات من رأس المال الأولي:

◀ الشهرة.

◀ الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة.

◀ الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

(4) – نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض دون ضمان عيني :

رأس المال الممتلك

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع القروض دون ضمان عيني}} = \%$$

مجموع القروض دون ضمان عيني

تعتبر هذه النسبة مقياساً آخر لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض.⁴⁰

واكتفت الباحثة بالقروض دون ضمان عيني لأن الدراسات أشارت إلى أن القروض المضمونة ليست بحاجة إلى هامش أمان، وأن من الأفضل إيجاد الهامش لتلك التي لا تتمتع بضمان عيني ولهذا كانت النسبة السابقة.

⁴⁰ المليجي، هشام، الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية لكلية التجارة، ع26، 2004م، صفحة 345-346.

(5) - نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية :

رأس المال الممتلك

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية}} = \%$$

مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية

تقيس نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر المحتملة في الأوراق المالية والاستثمارات قصيرة الأجل، ولذلك يطلق على هذا المؤشر "هامش الأمان لمقابلة المخاطر الاستثمارية".⁴¹

ج- مخاطر معدل الفائدة:

إن إحدى أكبر التحديات المصرفية والتي لا يمكن لأي مصرفي أو مدير مالي تجنبها بشكل تام هي مخاطر تقلبات سعر الفائدة، فعندما تتغير أسعار الفائدة السوقية فإن المصرف يجد أن هذا التغير يؤثر في أهم مصدر من مصادر إيراداته ألا وهو "دخل الفوائد من القروض والأوراق المالية". وفي أهم مصدر في تكاليفه ألا وهو "مصرف الفوائد على الودائع والأنواع الأخرى من الاقتراض المصرفي"، ويعتبر المتغير المحوري عند إدارة الموجودات والمطلوبات هو مخاطر سعر الفائدة والتي يمكن قياسها بعدة طرق منها:

1- مخاطر سعر الفائدة : و تحسب كما يلي

$$\text{مخاطر سعر الفائدة} = \frac{\text{الموجودات ذات التأثير بتقلبات سعر الفائدة}}{\text{المطلوبات ذات التأثير بتقلبات سعر الفائدة}}$$

الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة هي:

- الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل (لغرض المتاجرة) وليس لغرض الاحتفاظ (المساهمة في رؤوس أموال المشروعات).
- القروض والسلفيات والأوراق المالية المخصصة قصيرة الأجل .

⁴¹ حنفي، أبوقحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، 2004م، صفحة 273 - 277.

المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة هي:

◀ الودائع التي تتصف بقصر الأجل: ودائع البنوك، والمؤسسات المالية، وودائع البنوك المركزية، والتأمينات النقدية، بالإضافة إلى ودائع العملاء، ولا تحتسب من ضمنها الودائع لأجل وبإخطار سابق، حيث أنها لا تتأثر بسهولة نتيجة تغير سعر الفائدة.

◀ القروض قصيرة الأجل التي حصل عليها البنك سواء من البنك المركزي أو البنوك الأخرى⁴²

(2)- نسبة الموجودات الحساسة تجاه سعر الفائدة إلى إجمالي الأصول

$$\frac{\text{الموجودات الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \%$$

(3) - المطلوبات الحساسة تجاه سعر الفائدة إلى إجمالي المطلوبات :

$$\frac{\text{المطلوبات الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي المطلوبات}} = \%$$

(4)- الأصول الحساسة - المطالبات الحساسة⁴³.

ثانياً: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي السوري:

1- دراسة نظرية للمصارف موضوع الدراسة:

أ- بنك سورية والمهجر BSO: (سوق نظامي)

تم تأسيس بنك سورية والمهجر كشركة سورية مساهمة مغلقة في 19 تشرين الثاني 2003 بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001.

ولقد اتخذ البنك مركزاً رئيساً له في دمشق - الجمهورية العربية السورية.

تأسس البنك برأس مال مقداره 1.5 مليار موزع على 3,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصل إلى 3,600,000,000 ليرة سورية موزع على 7200,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

⁴² حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية، "منخل معاصر في الإدارة المالية"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م، صفحة 354.

⁴³ حماد، طارق عبد العال، "إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007م، صفحة 239.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية.

الجدول رقم(1)

تطور عدد فروع مصرف سورية و المهجر خلال الفترة 2007 - 2010

2010	2009	2008	2007
24 فرع	21 فرع	16 فرع	10 فروع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر.

يساهم بنك لبنان والمهجر ش.م.ل بنسبة % 49 في البنك. كما أن أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (سوق نظامي).

ويساهم بنك سورية والمهجر (شركة مساهمة مغلقة) بنسبة % 52 في شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولة والتي باشرت أعمالها في 25 تشرين الأول 2009 بقرار رقم 1051م الصادر عن هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية.⁴⁴

يعتمد المصرف في تمويل عملياته على ودائع الزبائن بشكل أساسي (وتتمثل بالودائع تحت الطلب وودائع توفير وودائع لأجل وخاضعة لإشعار واكتتابات شركات قيد التأسيس) لتشكل نسبة 90.60% من إجمالي الموجودات كما يعتمد على ودائع المصارف (تحت الطلب لمصارف محلية وخارجية). ويوظف المصرف أمواله مع المصارف المراسلة بالقطع الأجنبي للحصول على أعلى معدل فائدة ممكن مع الأخذ بعين الاعتبار مدة التوظيف وهيكل الودائع بحيث يتمكن المصرف من تسهيل هذه الأموال بطريقة تمكنه من مقابلة أي طارئ، كما يوظفها في عمليات التسليف للمؤسسات التجارية والصناعية (تسليفات مباشرة وغير مباشرة) وتشكل القروض والتسليفات الممنوحة للشركات الكبرى الحصة الأكبر من محفظة التسليفات المباشرة بنسبة قدرها 57.60%.

وتظهر هذه التوظيفات في الميزانية العامة وتفصيلات الأوراق المالية فيها خلال الفترة 2007 - 2010 بالإضافة إلى مصادر الأموال كما يلي:

⁴⁴ التقرير السنوي، 2010، بنك سورية والمهجر.

الجدول رقم (2)

تطور أهم مصادر الأموال وتوظيفاتها لدى بنك سورية والمهجر خلال الفترة 2007 - 2010 الأرقام لأقرب مليون

2010	2009	2008	2007	المصادر
83,884	66,154	62,835	56,917	الودائع
5,116	4,395	3,806	3,404	حقوق الملكية
1,447	941	1,000	1,257	التأمينات النقدية
9,640	6,370	2,165	528	التوظيفات
3,563	2,007	438	478	أوراق متوفرة للبيع
1	-	-	-	أوراق محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	50	300	1,100	أوراق مالية للمتاجرة
30,353	19,391	18,139	13,372	قروض وتسليفات (شهادات الإيداع)
2,077	1,905	1,432	771	تسهيلات مباشرة
				الموجودات الثابتة

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

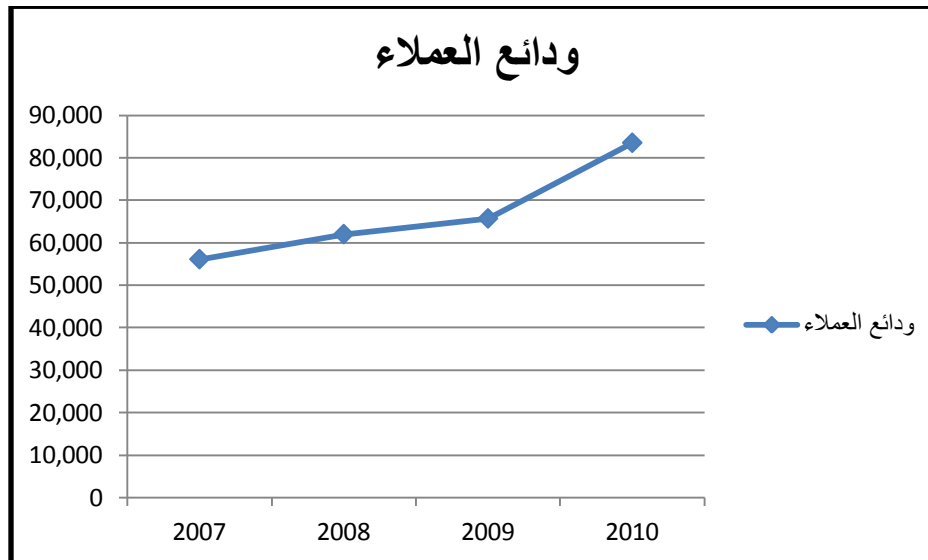
الجدول رقم (3)

هيكل الودائع لدى بنك سورية و المهجر خلال الفترة 2007 - 2010 الأرقام لأقرب مليون

2010	2009	2008	2007	ودائع
28,924	21,558	19,875	16,703	جارية
53,662	43,450	41,515	38,488	لأجل
1,192	1,073	1,110	1,623	التوفير
106	73	335	103	اكتتابات شركات قيد التأسيس

الشكل رقم (1)

تطور ودائع العملاء لدى بنك سورية والمهجر خلال فترة الدراسة*



الجدول والشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.
* تم إهمال ودائع البنوك نظراً لانخفاض قيمتها مقارنة بودائع العملاء.

ب- المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF:(سوق نظامي)

هو شركة مساهمة سورية مغفلة تم تأسيسه في 4 كانون الأول 2003 بموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 . ولقد اتخذ المصرف مركزاً رئيساً له في دمشق - سورية.

تأسس المصرف برأسمال مقداره 1.5 مليار ل.س موزعاً على 3 ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد وقد تم زيادة رأس المال ليصل إلى 3 مليار بنهاية 2007 موزع على 6 مليون سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد كما جرت زيادة رأس المال ليصل إلى 5 مليار ل.س خلال شهري نيسان وأيار من عام 2010 موزع على 10 مليون سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد .

إن أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (سوق نظامي)، وجميع أسهم البنك الاسمية مقسمة إلى فئتين:

1. وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو معنويين، وتسدد قيمتها بالليرات السورية. بالنسبة للسوريين المقيمين في الخارج يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتاباتهم بالعملات الأجنبية حسب سعر صرف نشرة مصرف سورية المركزي وتشكل هذه الفئة 51% من رأسمال المصرف.

2. وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالعملات الأجنبية حسب سعر صرف نشرة مصرف سورية المركزي، وتشكل هذه الفئة 49% من رأسمال المصرف.

يمتلك بنك الاسكان للتجارة والتمويل - الأردن ما نسبته (49%) من رأسمال المصرف من خلال تملكه أسهم الفئة ب.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأسمال البنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليار ل.س وقد منحت البنوك المرخصة مهلة 3 سنوات لتوفيق أوضاعها لزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب علماً أن المصرف قد قام بزيادة رأسماله بقيمة 2 مليار خلال شهري نيسان وأيار 2010.

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال المركز الرئيس والفروع المنتشرة في المحافظات السورية.

الجدول رقم (4)

تطور عدد فروع المصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الأعوام 2007-2010

2010	2009	2008	2007
29 فرع	26 فرع	16 فرع	14 فرع

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

كما يساهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل ش.م.م بنسبة 85% في شركة المركز المالي الدولي للخدمات والوساطة المالية والتي يبلغ رأسمالها 155 مليون ل.س.⁴⁵

وتظهر التقارير والقوائم المالية الختامية للمصرف عن السنة المنتهية في 2010\12\31 ما يلي:

يعتمد المصرف في تمويل عملياته على الودائع بالدرجة الأولى سواء من الشركات الكبرى والصغيرة والمتوسطة أو من الأفراد بنسبة 91.67% على شكل (حسابات جارية وتحت الطلب وودائع توفير وودائع لأجل خاضعة لإشعار)، وبلغت نسبة الودائع التي لا تحمل فوائد 35.8% من إجمالي الودائع، كما يعتمد المصرف على التأمينات النقدية (مقابل تسهيلات مباشرة وغير مباشرة والصناديق الحديدية) .

ويستثمر المصرف أمواله بشكل أساسي بمنح القروض والديون للعملاء والتي بلغت نسبتها 4.89% من إجمالي التسهيلات، كما بلغت نسبة التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى والمتوسطة نسبة 75.87% من إجمالي التسهيلات، فيما بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية ككل 42.35% من إجمالي الموجودات.

⁴⁵ التقرير السنوي ، 2010، المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

الجدول رقم (5)

تطور مصادر الأموال وتوظيفاتها لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال فترة الدراسة الأرقام لأقرب مليون

2010	2009	2008	2007	المصادر
64,667	57,303	42,208	37,991	الودائع
7,319	4,775	4,211	3,875	حقوق الملكية
4,177	5,087	3,955	3,911	التأمينات النقدية
				التوظيفات
-	-	-	-	أوراق مالية متوفرة للبيع
234	220	-	-	أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	6	أوراق مالية للمتاجرة
-	300	400	800	قروض وسلف
33,078	27,135	19,036	11,968	تسهيلات ائتمانية مباشرة
2,244	2,104	1,615	970	موجودات ثابتة

الجدول رقم (6)

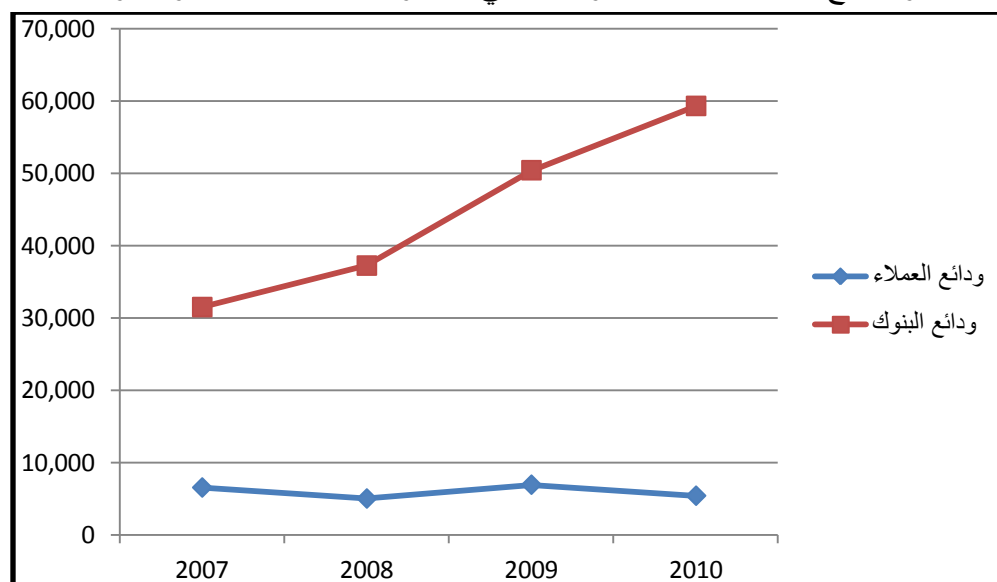
هيكل الودائع لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة 2010-2007

2010	2009	2008	2007	
22,255	16,560	13,329	14,535	ودائع جارية
31,773	34,103	24,039	20,665	ودائع لأجل
10,639	6,640	4,840	2,791	ودائع التوفير

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

الشكل رقم (2)

تطور ودائع العملاء لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال فترة الدراسة*



الجدول والشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل.

ج- بنك بيمو السعودي الفرنسي BBSF:(سوق نظامي)

هو شركة مساهمة سورية مسجلة في السجل التجاري رقم 13901 تاريخ 29 كانون الأول 2003.

يقع مركزه الرئيس في دمشق - سورية.

تأسس المصرف برأسمال قدره 1.5 مليار ل.س موزع على 3 ملايين بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصبح رأس مال المصرف المصرح به والمكتتب به والمدفوع 3,705,000,000 ل.س مقسم إلى 7,410,000 سهم مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بقيمة اسمية قدرها 500 ل.س للسهم الواحد.

باشر المصرف أعماله في 4 كانون الثاني 2004 ويقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال شبكة مكونة من 36 فرعاً ومكتباً موزعاً في المحافظات السورية.

الجدول رقم (7)

تطور عدد فروع بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الأعوام 2010-2007

2010	2009	2008	2007
36 فرع	30 فرع	20 فرع	10 فروع

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنك.

كما أنه بتاريخ 5 تشرين الثاني 2007 تمت المصادقة على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 324م ناب ١4 المتضمن الموافقة للمصرف بالمساهمة في تأسيس شركة وساطة مالية تحت اسم شركة بيمو السعودي الفرنسي المالية المساهمة المغفلة .

قام المصرف بتسديد مساهمته المتمثلة بنسبة 74.67% من رأس مال الشركة بتاريخ 5 شباط 2008.

يعتمد المصرف في تمويل عملياته على ودائع الزبائن لتشكل نسبة 90% من إجمالي الموجودات (وتتمثل بالحسابات الجارية والودائع تحت الطلب وودائع لأجل خاضعة لإشعار وودائع التوفير) ونلاحظ أن اعتماد بنك بيمو على ودائع المصارف (المقيمة والخارجية) ضئيل حيث تشكل نسبة 1% من إجمالي الودائع.

الجدول رقم (8)

تطور مصادر و استخدامات أموال بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الأعوام 2007-2010 الأرقام لأقرب مليون

2010	2009	2008	2007	المصادر
104,714	92,463	79,929	73,331	الودائع
5,074	4,407	3,863	2,305	حقوق الملكية
2,721	3,062	3,794	2,576	التأمينات النقدية
				التوظيفات
92	75	65	43	أوراق مالية متوفرة للبيع
1,491	-	-	-	أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
348	320	311	359	أوراق مالية للمتاجرة
-	150	500	800	قروض وسلف
36,854	28,172	26,719	16,797	تسهيلات ائتمانية مباشرة
2,114	1,684	1,260	922	موجودات ثابتة

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك بيمو السعودي الفرنسي.

- في عام 2010 وتحت بند موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تم اقتناء سندات الخزينة الحكومية بتاريخ 22 كانون الأول، وهي تمثل شراء المصرف لسندات خزينة صادرة من مصرف سورية المركزي بمعدل فائدة 1.44% ومعدل عائد 2% وتستحق في 23 كانون الأول 2011 (القيمة الاسمية 100,000,000).
- كما تم اقتناء سندات خزينة حكومية خارجية بتاريخ 15 كانون الأول بمعدل فائدة 5.15% ومعدل عائد 2.61% وتستحق في 9 نيسان 2014 (القيمة الاسمية 9,000,000 دولار أمريكي).
- تشكل القروض والتسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى الحصة الأكبر من محفظة القروض لتشكل نسبة قدرها 40.5% من إجمالي التسهيلات.
- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة (غير المنتجة) نسبة 6.89% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة، وهذا يعني أن هناك زيادة بنسبة 1.05% عن عام 2009 حيث كانت النسبة 5.84% .

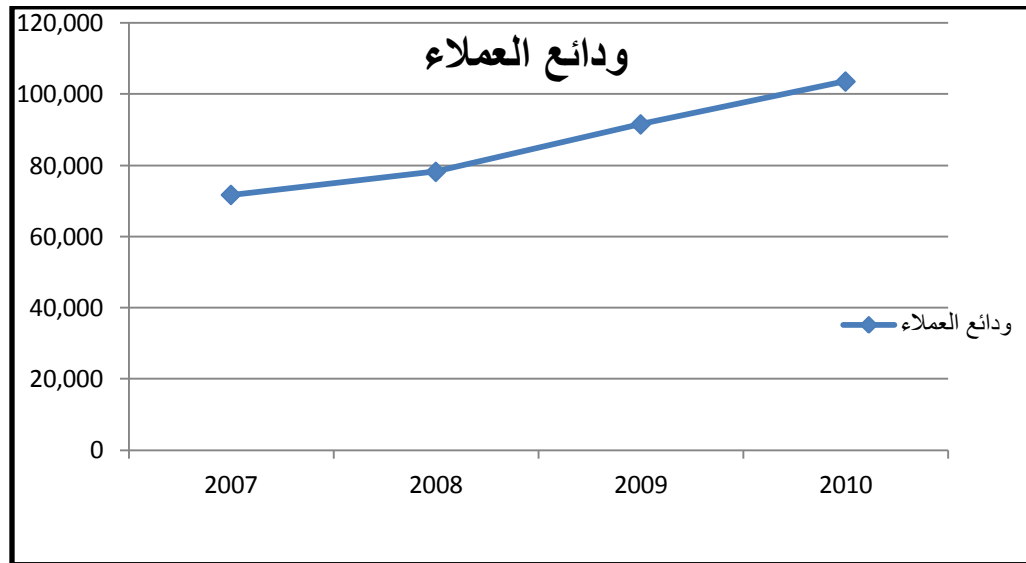
الجدول رقم (9)

هيكل الودائع لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال فترة الدراسة 2007-2011 الأرقام لأقرب مليون

2010	2009	2008	2007	
68,610	56,145	46,797	35,172	ودائع جارية
32,664	33,503	30,325	34,268	ودائع لأجل
3,440	2,815	2,807	3,891	ودائع التوفير

الشكل رقم (3)

تطور ودائع العملاء لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال فترة الدراسة*



الجدول والشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك بيمو السعودي الفرنسي.
* تم إهمال ودائع البنوك نظراً لانخفاض قيمتها مقارنة بودائع العملاء.

د- البنك العربي ARBS: (سوق نظامي)

البنك العربي - سورية هو شركة مساهمة سورية مغفلة مملوكة بنسبة 49% من البنك العربي - الأردن، رخص لإنشائها بتاريخ 22 أيلول 2004م بموجب القرار رقم 34 ، والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 1500,000,000 ليرة سورية موزع على 3000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد.

وفي عام 2008م تم زيادة رأس المال ليبلغ 3000,000,000 ل.س، كما في 31 كانون الأول 2008م و3,180,000,000 ل.س كما في 31 كانون الأول 2010.

حيث أنه بموجب القانون رقم 3 لعام 2010 الذي نص بزيادة رأس مال المصارف التقليدية إلى 10 مليار ل.س توجب على المصارف زيادة رأسمالها إلى 5 مليار كما في 31 كانون الأول 2010 على أن تستكمل زيادة رأس المال خلال السنتين التاليتين، ولقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى بتاريخ 14 تشرين الثاني 2010 من زيادة رأس المال وذلك بتوزيع أسهم مجانية للمساهمين بقيمة 180 مليون ل.س (عبارة عن 360,000 سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد). وفي 2011 أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية موافقتها للبنك العربي - سورية باستكمال الزيادة الثانية لرأس المال وذلك عن طريق طرح 3,740,000 سهم

جديد بقيمة اسمية إجمالية تبلغ 1,870,000,000 ل.س. وسوف يتم طرح هذه الأسهم للاكتتاب من قبل المساهمين الحاليين المسجلين في سجل المساهمين كما في 20 كانون الثاني 2011. يقوم المصرف بتقديم كافة الخدمات المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيس في دمشق، وفروعه داخل الجمهورية والبالغ عددها 20 موزعة على المحافظات كافة.

الجدول رقم (10)

تطور عدد فروع البنك العربي خلال الأعوام 2010-2007م

2010	2009	2008	2007
20 فرع	16 فرع	9 فروع	6 فروع

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنك.

إن مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 16 تشرين الثاني 2010م، وقد باشر أعماله المصرفية في 2 كانون الثاني 2006م.

الجدول رقم (11)

تطور مصادر الأموال واستخداماتها لدى البنك العربي خلال الأعوام 2010-2007م الأرقام لأقرب مليون

2010	2009	2008	2007	المصادر
35,478	29,219	27,671	18,365	الودائع
3,635	3,331	3,303	1,623	حقوق الملكية
1,427	1,292	776	818	التأمينات النقدية
316	270	-	-	التوظيفات
199	-	-	-	أوراق مالية متوفرة للبيع
-	-	-	-	أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	300	550	235	أوراق مالية للمتاجرة
23,411	17,309	12,254	6,770	قروض وسلف
1,546	1,563	1,303	1,150	تسهيلات ائتمانية مباشرة
				موجودات ثابتة

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي.

- يعتمد المصرف في تمويل عملياته بشكل كبير على ودائع الزبائن بنسبة 99.5% من إجمالي الودائع على شكل حسابات جارية و ودائع التوفير و ودائع لأجل خاضعة لإشعار.
- بلغت نسبة الودائع بدون فائدة في 31 كانون الأول 2010 (14.66%) من إجمالي الودائع مقابل (12.46%) في 31 كانون الأول 2009.

- كما يعتمد المصرف في تمويل عملياته على التأمينات النقدية مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة التي تشكل نسبة 74% من إجمالي التأمينات النقدية، بالإضافة إلى التأمينات النقدية مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة.
- بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة للفوائد 6.43% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وذلك عام 2010 مقابل 4.38% عام 2009.
- في عام 2009 منح المصرف قروض وسلف لمصارف محلية على شكل شهادات إيداع صادرة عن المصرف العقاري والتي بلغ معدل العائد عليها 9.49% كما في 31 كانون الأول 2009 وتستحق في آذار 2010 ولم يتم منح أي قروض أو سلف للمصارف بعد هذا التاريخ .

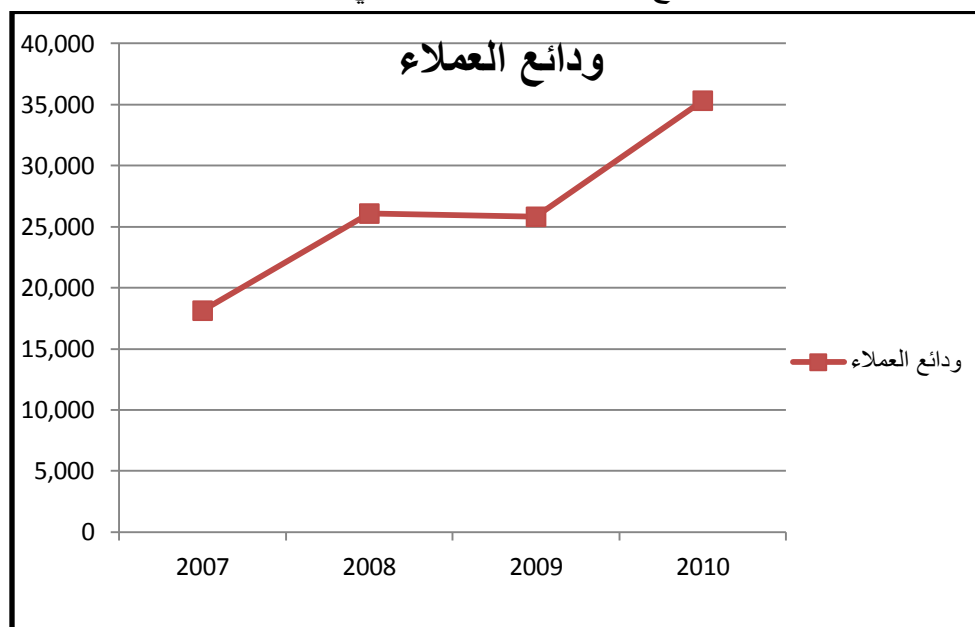
الجدول رقم (12)

هيكل الودائع لدى البنك العربي خلال فترة الدراسة 2010-2007

2010	2009	2008	2007	
10,790	9,449	1,201	6,147	ودائع جارية
23,112	18,356	18,080	11,132	ودائع لأجل
1,576	1,414	1,323	1,086	ودائع التوفير

الشكل رقم (4)

تطور ودائع العملاء لدى البنك العربي خلال فترة الدراسة*



الجدول والشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.
* تم إهمال ودائع البنوك نظراً لانخفاض قيمتها مقارنة بودائع العملاء.

هـ- بنك بيبيلوس: (موازي أ)

تم تأسيس بنك بيبيلوس سورية كشركة مساهمة سورية مغفلة في 20 تشرين الأول 2005 بموجب القرار رقم 925/ل أ بتاريخ 26 تشرين الثاني 2005 ،وبموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 .
اتخذ البنك مركزاً رئيسياً له في دمشق سورية.
تم تسجيل البنك برأسمال مقداره 2,000,000,000 ليرة سورية موزع على 4,000,000 سهم، بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال بتاريخ 16 حزيران 2010 ليصل إلى 4,000,000,000 ليرة سورية موزع على 8,000,000 سهم، بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.
يقوم البنك بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيس وفروعه التسعة في مختلف المحافظات.

الجدول رقم (13)

تطور عدد فروع بنك بيبيلوس خلال الأعوام 2010-2007

2010	2009	2008	2007
9فروع	9فروع	6فروع	6فروع

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

وقد أدرجت أسهم البنك في سوق دمشق للأوراق المالية (سوق موازي - أ-) بتاريخ 17 تشرين الثاني 2009.
كما يساهم بنك بيبيلوس ش.م.ل. بيروت بنسبة % 41.5 من رأسمال البنك.

الجدول رقم (14)

تطور أهم مصادر الأموال واستخداماتها لدى بنك بيبيلوس خلال الأعوام 2010-2007 الأرقام لأقرب مليون

2010	2009	2008	2007	المصادر
36,215	28,873	23,380	14,671	الودائع
4,389	2,302	2,122	1,912	حقوق الملكية
1,217	1,004	393	444	التأمينات النقدية
1,209	63	63	1,715	التوظيفات
-	-	-	-	أوراق مالية متوفرة للبيع
-	-	-	-	أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	أوراق مالية للمتاجرة
1,298	2,500	2,047	500	قروض وسلف
22,390	16,285	10,561	6,592	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,267	1,301	1,204	1,010	موجودات ثابتة

الجدول رقم (15)

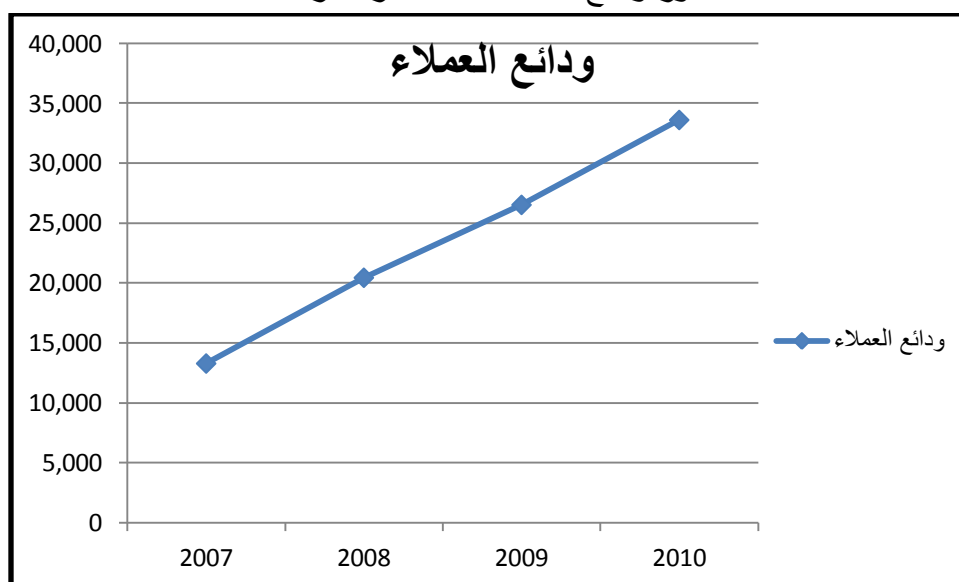
هيكل الودائع لدى بنك بيبيلوس خلال فترة الدراسة 2010-2007

2010	2009	2008	2007	
11,979	9,816	7,891	4,948	ودائع جارية
23,888	18,601	14,972	9,357	ودائع لأجل
348	456	517	366	قروض

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

الشكل رقم (5)

تطور ودائع العملاء خلال فترة الدراسة*



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك بيبيلوس.
* تم إهمال ودائع البنوك نظراً لانخفاض قيمتها مقارنة بودائع العملاء.

و- بنك عودة BASY: (سوق نظامي)

تم تأسيس بنك عودة - سورية كشركة مساهمة مغفلة في 30 آب 2005 وبناء على قرار رقم 703 ل أ الصادر عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 13 أيلول 2005 وبموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001. ولقد اتخذ البنك مركزاً رئيساً له في دمشق - سورية.

تأسس البنك برأسمال مقداره 2.5 مليار ليرة سورية موزع إلى 2.5 مليون سهم بقيمة اسمية ألف ل.س. للسهم الواحد وقد تم زيادة رأس المال بتاريخ 20 آب 2009 ليصل إلى 5 مليار ومن ثم تلاها زيادة أخرى في 21 حزيران 2010 ليصبح 5 مليار و 350 مليون ل.س.

كما أن البنك يقدم خدماته من خلال مركزه الرئيس وفروعه الموزعة في مختلف المحافظات.

الجدول رقم (16)

تطور عدد فروع بنك عودة خلال الأعوام 2010-2007

2010	2009	2008	2007
21 فرع	21 فرع	14 فرع	9 فروع

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

يساهم بنك عودة- سورية بنسبة 99.99% في شركة كابيتال سورية محدودة المسؤولية .
وقد قامت الهيئة العامة للبنك في 20 آب 2005 بالموافقة على توقيع اتفاقية مساعدة فنية مع بنك عودة ش.م.ل "مجموعة عودة سرادار" حيث يقدم خبراته الإدارية في النشاطات المصرفية إلى البنك، والتي تتضمن وفقاً لهذه الاتفاقية الخدمات التالية:

- المساعدة في تحديد وتطبيق استراتيجية البنك التشغيلية في سورية.
- مساعدة تشغيلية من خلال التعيين والتدريب والإشراف والتقييم لموظفي البنك، بالإضافة إلى إعاره الموظفين.
- المساعدة في تطوير خدمات البنك المقدمة للزبائن من خلال تقديم منتجات بنك عودة ش.م.ل "مجموعة عودة سرادار" الملائمة للسوق السوري.
- المساعدة في تحديد وتطبيق الاجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- المساعدة في تقييم وتطوير واختيار تكنولوجيا المعلومات وأنظمة معلومات الإدارة و بنية الاتصالات اللازمة لقيام البنك بأعماله.
- المساعدة في القيام بأبحاث متعلقة بخدمات البنك المقدمة لزيائنه وذلك من خلال تقديم أبحاث بنك عودة ش.م.ل "مجموعة عودة سرادار" إلى البنك أو القيام بأبحاث خاصة.

الجدول رقم (17)

تطور أهم مصادر الأموال و استخداماتها لدى بنك عودة خلال الأعوام 2010-2007

الأرقام لأقرب مليون

2010	2009	2008	2007	المصادر
82,450	65,650	50,489	31,884	الودائع
6,864	6,130	3,067	2,811	حقوق الملكية
2,568	2,464	3,603	1,009	التأمينات النقدية
5,094	3,497	276	3,160	التوظيفات
-	-	-	-	أوراق مالية متوفرة للبيع
-	-	-	-	أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
1,116	1,151	1,960	1,900	أوراق مالية للمتاجرة
39,444	26,100	19,306	9,832	قروض وسلف
1,543	1,259	1,323	697	تسهيلات ائتمانية مباشرة
				موجودات ثابتة

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

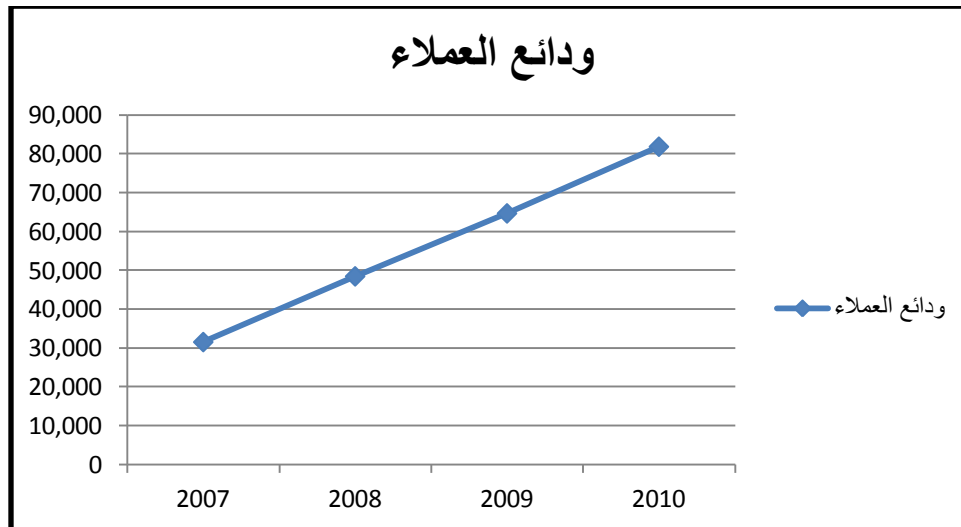
الجدول رقم (18)

هيكل الودائع لدى بنك عودة خلال فترة الدراسة 2010-2007

2010	2009	2008	2007	
25,128	20,521	16,021	11,345	ودائع جارية
52,872	41,999	32,583	17,265	ودائع لأجل
4,352	3,070	1,743	1,009	ودائع التوفير
98	59	142	2,265	حسابات مجمدة

الشكل رقم (6)

تطور ودائع العملاء لدى بنك عودة خلال فترة الدراسة*



الجدول والشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك عودة.
* تم إهمال ودائع البنوك نظراً لانخفاض قيمتها مقارنة بودائع العملاء.

ز- بنك سورية والخليج SGB:(موازي ب)

إن بنك سورية والخليج هو شركة مساهمة مغفلة سورية خاصة تم الترخيص لها بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 13 نيسان 2006 وتخضع لأحكام القانون رقم 23 لعام 2002 الخاص بقانون النقد الأساسي والقانون رقم 28 لعام 2001 وتعليماته التنفيذية وقانون التجارة رقم 149 لعام 1949 وقانون مصرف سورية المركزي وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف.

تأسس البنك برأسمال قدره 3 مليار ل.س موزع على 6 ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد. يقدم البنك جميع الخدمات المصرفية من خلال مركزه الرئيس في دمشق وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية.

الجدول رقم (19)

تطور عدد فروع بنك سورية والخليج خلال الأعوام 2010-2007

2010	2009	2008	2007
12 فرع	8 فروع	3 فروع	1 فرع

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

بدأ البنك بممارسة نشاطه المصرفي خلال شهر حزيران عام 2007. كما أن أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (سوق موازي - ب-).

الجدول رقم (20)

تطور مصادر الأموال و استخداماتها لدى بنك سورية والخليج خلال الأعوام 2010-2007

الأرقام لأقرب مليون

2010	2009	2008	2007	المصادر
12,742	8,659	4,908	1,696	الودائع
2,470	2,673	2,668	2,828	حقوق الملكية
137	554	120	6	التأمينات النقدية
48	47	45	-	التوظيفات
481	470	-	-	أوراق مالية متوفرة للبيع
-	-	-	-	أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	أوراق مالية للمتاجرة
-	-	-	-	قروض وسلف
7,460	4,546	4,162	573	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,297	1,241	825	498	موجودات ثابتة

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

الجدول رقم (21)

تطور هيكل الودائع لدى بنك سورية والخليج خلال فترة الدراسة

2010	2009	2008	2007	
3,065	1,331	2,259	370	ودائع جارية
9,173	7,194	2,488	1,310	ودائع لأجل
504	134	161	16	ودائع التوفير

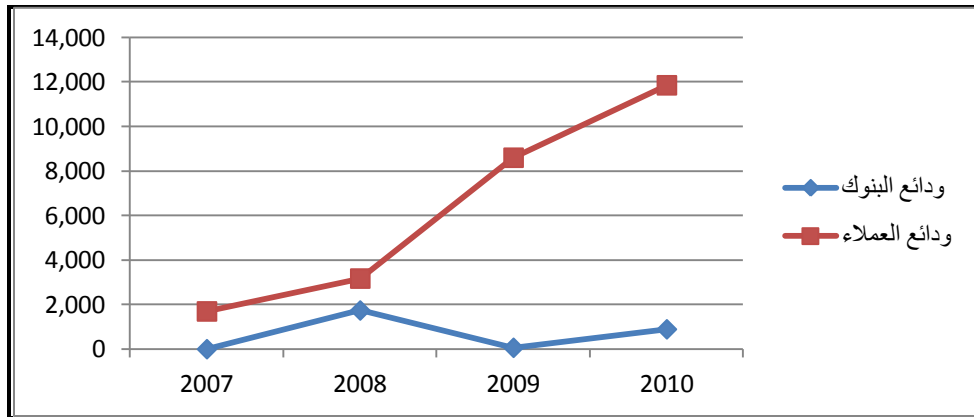
الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

➤ إن المصدر الأهم لتوظيف أموال البنك هو التسهيلات الائتمانية المباشرة حيث يعتمد عليها البنك بشكل كبير دونما الاهتمام بالمصادر الأخرى التي تدر عائد مقبول وتتمتع بسيولة عالية كالموجودات المالية - أوراق مالية للمتاجرة- أوراق مالية متوفرة للبيع، وكذلك القروض والسلف وهذا النوع من الاستثمارات لا بد من إعطائه حصة أكبر من مصادر الأموال المتوفرة.

➤ بلغت الديون غير المنتجة عام 2010 قيمة 580 مليون ل.س أي ما نسبته 7.77% من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل 220 مليون ل.س عام 2009 أي ما نسبته 4.83% من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة، في حين لم يكن لدى البنك ديون غير منتجة عام 2007-2008.

الشكل رقم (7)

يوضح مصدر الودائع المتأتي من العملاء والبنوك خلال فترة الدراسة



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

2- مؤشرات أداء البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية:

أ- مؤشرات متانة (كفاية) رأس المال:

وهي مجموعة نسب تستهدف تحديد العلاقات بين الموجودات ورأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية وهي مؤشرات عامة عن الأموال التي قدمها المالكون وما توفره من حماية للمودعين وانسجاماً مع التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي والمتعلقة بمتطلبات كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر مع اتفاق بازل 2 بدأت البنوك التجارية باحتساب نسبة كفاية رأس المال كما هو منصوص عليها في القانون رقم 253.

نسبة كفاية الأموال الخاصة = الأموال الخاصة الصافية \ (الموجودات المثقلة + حسابات خارج الميزانية المثقلة + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)

الجدول رقم (22)

معدل كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة 2007-2010

المصرف - السنة	2007	2008	2009	2010	المعدل الوسطي لكفاية رأس المال*
ARABS البنك العربي	21.01%	20.22%	19.03%	16.12%	19.10%
BSO بنك سورية والمهجر	12.30%	11.63%	13.11%	11.93%	12.24%
BASY بنك عودة	12.40%	9.58%	15.34%	16.48%	13.45%
BBS بنك بيلوس	15.74%	11.14%	8.44%	13.26%	12.15%
IBTF المصرف الدولي للتجارة والتمويل	16.62%	15.67%	11.61%	17.38%	15.32%
BBSF بنك بيمو السعودي الفرنسي	8.42%	12.14%	11.46%	12.27%	11.07%
SGB بنك سورية والخليج	108%	26%	37.55%	25.27%	49.21%
BOJS بنك الأردن سورية	-	92.73%	2.41%	38.83%	44.66%
FSBS بنك فرنسبنك	-	188.17%	27.26%	16.17%	77.20%
SHRQ بنك الشرق	-	439.13%	62.04%	43.11%	181.43%
QNBS بنك قطر	-	-	298%	224%	261 %
أكبر قيمة	108%	439.13%	298%	224%	
أصغر قيمة	8.42%	9.58%	2.41%	11.93%	
المعدل الوسطي لكفاية رأس المال* ¹ للقطاع المصرفي	27.78%	82.64%	46.02%	39.53%	
المتوسط العام للبنوك الستة الأولى				13.89%	
المتوسط العام للقطاع المصرفي				50.18%	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية.

*المعدل الوسطي لكفاية رأس المال لكل بنك على حدا خلال فترة الدراسة 2007 - 2010 .

¹*المعدل الوسطي لكفاية رأس المال لكل البنوك التجارية السورية في كل سنة على حدا.

◀ إن أكبر نسبة ملاءة عام 2007 كانت موجودة لدى بنك سورية والخليج ولكن هذا البنك قد تأسس في 30\6\2007 ولم يتسنى له منح الكثير من التسهيلات الائتمانية، حيث كانت قيمة هذه التسهيلات أقل بنسبة 627% عن عام 2008 ولذلك نرى أن نسبة الملاءة قد انخفضت بنسبة 76% عام 2008 عما كانت عليه عام 2007 .

◀ سجلت البنوك (الشرق - قطر الوطني) أعلى نسبة ملاءة عام 2008 - 2009 - 2010 على الترتيب وبنفس الطريقة سنعلل السبب:

◀ في عام 2008 لم يمنح بنك الشرق أي تسهيلات ائتمانية مما نتج عنه أكبر نسبة ملاءة في العام نفسه.

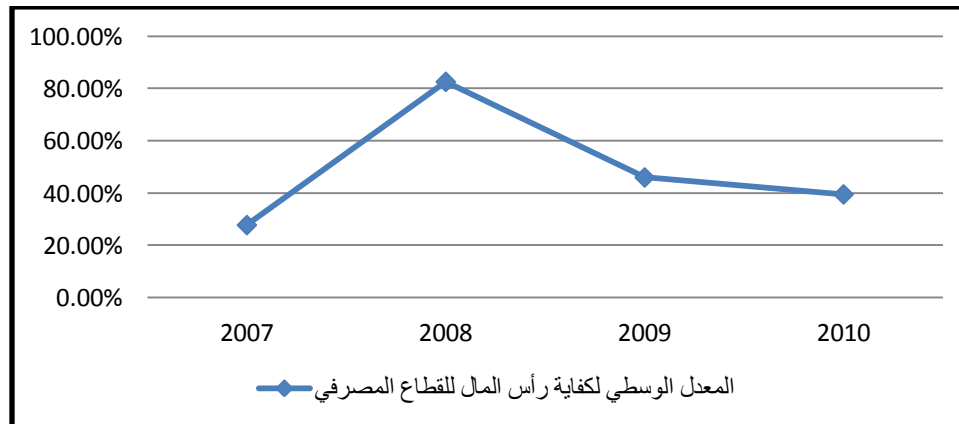
◀ إن المخاطر التشغيلية لدى بنك الشرق قد ازدادت عام 2010 بنسبة 94% عما كانت عليه عام 2009 كما أن التسهيلات الائتمانية قد ازدادت عام 2010 بنسبة 156% عما كانت عليه عام 2009.

◀ لقد سجل بنك الأردن - سورية أقل قيمة لمعدل كفاية رأس المال خلال جميع سنوات الدراسة وذلك عام 2009 .

وكون المصرف قد باشر أعماله في 18\11\2008 لذلك كانت مخاطر السوق معدومة وهذا ما يفسر تلك النسبة المرتفعة بذلك العام، وعلى الرغم من ازدياد رأس المال عام 2009 بمقدار الضعف إلا أن التسهيلات الائتمانية في نفس العام قد ازدادت بمقدار 4 مليار تقريباً أي بنسبة مرتفعة جداً لذلك انخفضت نسبة الملاءة عام 2009.

الشكل رقم (8)

تطور المعدل الوسطي لكفاية رأس المال للقطاع المصرفي خلال سنوات الدراسة



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية.

نلاحظ أن المعدل الوسطي لكفاية رأس المال على مستوى الجهاز المصرفي ككل مرتفع جداً مقارنة بالحد الأدنى المطلوب حيث سجل أعلى قيمة له عام 2008 ويعود ذلك للمعدل المرتفع الذي سجلته تلك البنوك الحديثة (الشرق - قطر الوطني) وقد فسرنا هذا الارتفاع سابقاً.

الجدول رقم (23)

الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي لكفاية رأس المال خلال فترة الدراسة

المعدل الوسطي	المصرف
261%	بنك قطر QNBS
181.43%	بنك الشرق SHRQ
77.20%	بنك فرنسبنك FSBS
49.21%	بنك سورية والخليج SGB
44.66%	بنك الأردن سورية BOJS
19.10%	البنك العربي ARABS
15.32%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF
13.45%	بنك عودة BASY
12.24%	بنك سورية والمهجر BSO
12.15%	بنك بيبيلوس BBS
11.07%	بنك بيمو السعودي الفرنسي BBSF

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

فيما لو تم استثناء البنوك الحديثة نلاحظ أن بنك سورية والخليج قد سجل أعلى معدل وسطي لكفاية رأس المال خلال فترة الدراسة في حين أن بنك بيمو السعودي الفرنسي حقق أدنى معدل وسطي لكفاية رأس المال خلال الفترة نفسها ويعود ذلك لارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر لديه. وتجدر الإشارة إلى أن المعدلات المرتفعة لكفاية رأس المال والتي تتجاوز الـ 8% بشكل كبير هي مؤشر سلبي عن الربحية و السياسة التوظيفية التي تتبعها المؤسسات المصرفية. ب- مؤشرات الربحية:

تقيس قدرة المصرف على توليد الأرباح، وهي تشير إلى كفاءة المصرف في إدارة استخداماته وموارده من أجل تحقيق الربحية، وقد اقتصرَت الدراسة على قياس مؤشرات الربحية من خلال ما يلي:

➤ معدل العائد على الأصول:

تقيس مدى قدرة الموجودات على خلق الأرباح، وتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

(صافي الأرباح / إجمالي الموجودات) وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف.

الجدول رقم(24)

معدل العائد على الأصول لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة

المعدل الوسطي لـ ROA لكل بنك	2010	2009	2008	2007	المصرف - السنة
0.76%	0.98%	0.54%	0.84%	0.68%	البنك العربي
0.74%	0.77%	0.88%	0.94%	0.37%	بنك سورية والمهجر
0.72%	0.73%	0.83%	0.62%	0.71%	بنك عودة
0.50%	0.54%	0.54%	0.75%	0.15%	بنك بيبيلوس
1.11%	1.17%	1.24%	1.12%	0.89%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
0.65%	0.58%	0.65%	0.82%	0.56%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
0%	0%	0.016%	0%	0%	بنك سورية والخليج
0.06%	0.11%	0%	0.07%	-	بنك الأردن سورية
0.01%	0.02%	0%	0%	-	فرنسبنك
0%	0%	0%	0%	-	بنك الشرق
0%	0%	0%	-	-	بنك قطر
	0.45%	0.43%	0.52%	0.48%	المعدل الوسطي لـ ROA للقطاع المصرفي
	1.17%	1.24%	1.12%	0.89%	أكبر قيمة
	0.02%	0.016%	0.07%	0.15%	أصغر قيمة*
	0.75%				المتوسط العام للبنوك الستة الأولى
	0.46%				المتوسط العام للقطاع المصرفي

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية.
* إن أصغر قيمة تم احتسابها بغض النظر عن تلك المصارف التي حققت خسائر والتي كان الـ ROA لها معادلاً للصفر.

يتأثر معدل العائد على الموجودات بالعنصر الرئيس بقائمة الدخل وهو الربح الصافي بالإضافة إلى مجموعة من العوامل أهمها أيضاً مصادر واستخدامات الأموال في المصرف والتغيرات في سعر الفائدة السائدة في السوق.⁴⁶

➤ إن أعلى معدل للعائد على الأصول كان عام 2007 وقد حققه المصرف الدولي للتجارة والتمويل. ففي العام نفسه حقق كل من بنك بيمو السعودي الفرنسي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى قيمة للأرباح الصافية، إلا أن قيمة أصول الأخير كانت أقل بنسبة 39% عن قيمة أصول بنك بيمو السعودي الفرنسي وهذا مايفسر ارتفاع ROA لدى المصرف الدولي.

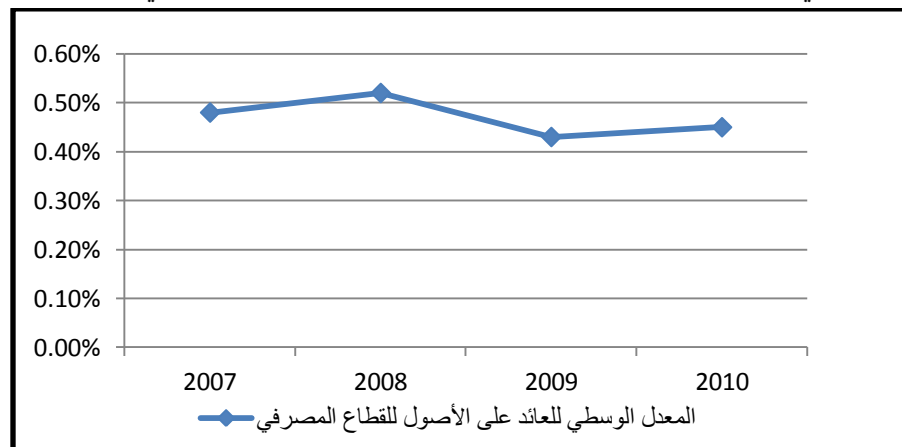
➤ لقد حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى معدل للعائد في كل سنة من سنوات الدراسة ويعود ذلك لارتفاع الأرباح لديه حيث أعلى قيمة سجلت في عام 2009 وقد بلغت 1.24% .

⁴⁶ الشعار، محمد نضال، مرجع سابق، صفحة 274.

◀ إن أدنى قيمة لـ ROA خلال سنوات الدراسة حققها بنك سورية والخليج عام 2009 فبعد الخسائر المتوالية التي حققها البنك عامي 2007 و 2008 كانت أرباحه عام 2009 تعادل 1,985,606 وهي منخفضة جداً مقارنة بالبنوك الأخرى.

الشكل رقم (9)

تطور المعدل الوسطي للعائد على الأصول لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية.

إن المعدل الوسطي لـ ROA للقطاع المصرفي خلال سنوات الدراسة كان قريب من 1% خلال عامي 2007-2008 في حين أنه انخفض عامي 2009-2010 ويعود ذلك للخسائر التي حققتها المصارف المحدثة خلال هذين العامين.

الجدول رقم (25)

الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي لـ ROA خلال فترة الدراسة

1.11%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
0.76%	البنك العربي
0.74%	بنك سورية والمهجر
0.72%	بنك عودة
0.65%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
0.50%	بنك بيبيلوس
0.06%	بنك الأردن سورية
0.01%	بنك فرنسبنك
0%	بنك سورية والخليج
0%	بنك الشرق
0%	بنك قطر

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

قد حقق كل من بنك سورية والخليج وبنك الشرق وبنك قطر خسائر تشغيلية خلال معظم سنوات الدراسة لذلك حققت هذه البنوك معدلات وسطية للعائد على الأصول معادلة الصفر.

☞ معدل العائد على حقوق الملكية:

هو مقياس هام للعائد المتحقق على أموال المستثمرين (المساهمين) في المصرف، وعندما يرغب المستثمرون باتخاذ قرار الاستثمار من عدمه في مؤسسة ما فإن من أهم المؤشرات التي يهتم بها هؤلاء هي نسبة العائد على حق الملكية. وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أهمية هذا المؤشر في إعطاء صورة عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال داخلياً.⁴⁷

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/حقوق الملكية

الجدول رقم (26)

معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة

المصرف – السنة	2007	2008	2009	2010	المعدل الوسطي لـ ROE لكل بنك
البنك العربي	9%	8%	6%	11%	8.50%
بنك سورية والمهجر	7%	17%	14%	14%	13%
بنك عودة	9%	12%	10%	10%	10.25%
بنك بيبيلوس	1.38%	9%	8%	5%	5.85%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	11%	14%	18%	12%	13.75%
بنك بيمو السعودي الفرنسي	19%	19%	15%	13%	16.50%
بنك سورية والخليج	0%	0%	0.07%	0%	0%
بنك الأردن سورية	-	0.08%	0%	0.62%	0.23%
بنك فرنسبنك	-	0%	0%	0.34%	0.11%
بنك الشرق	-	0%	0%	0%	0%
بنك قطر الوطني	-	-	0%	0%	0%
المعدل الوسطي لـ ROE للقطاع المصرفي	8%	8%	6%	6%	
أكبر قيمة	19%	19%	18%	14%	
أصغر قيمة *	1.38%	0.08%	0.07%	0.34%	
المتوسط العام للبنوك الستة الأولى				11.31%	
المتوسط العام				7%	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية.
* تم احتساب أصغر قيمة باستثناء البنوك التي حققت خسائر أي معدل العائد لها كان معادلاً للصفر

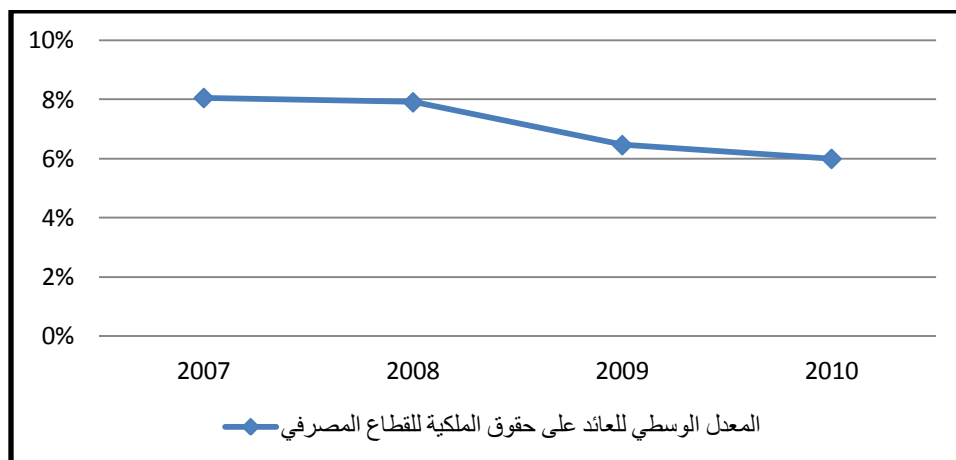
إن المعدل الوسطي للعائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي لا بأس به، حيث بلغ 8% في عامي 2007 – 2008 ولكنه انخفض عامي 2009–2010 إلى 6% ففي عام 2009 كان هناك أربعة بنوك بلغ معدل

⁴⁷ Maetev Fridson، Fernando Alvarez، financial statement analysis، p333.

الـ ROE بالنسبة لها الصفر وذلك بسبب الخسائر التي حققتها في ذلك العام كونها من المصارف المحدثة مؤخراً مما أثر على المعدل الوسطي لـ ROE على مستوى جميع البنوك التجارية العاملة في سورية.

الشكل رقم (10)

تطور المعدل الوسطي للعائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

إن البنك الذي حقق أعلى معدل للعائد على حقوق الملكية خلال جميع سنوات الدراسة هو بنك بيمو السعودي الفرنسي وقد بلغ 19% في العامين 2007-2008 في حين أن البنك الذي حقق أدنى عائد (باستثناء البنوك المحدثة) هو بنك سورية والخليج وقد يبلغ 0.07% وذلك عام 2009. ولتفسير أسباب التغير في قيم العائد على حقوق الملكية لابد من تحليل هذا العائد إلى مكوناته، وبالتالي ستعمل الباحثة على اتباع أسلوب

: DuPONT

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي هامش الربح} \times \text{معدل دوران حقوق الملكية}$$

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{حيث معدل دوران حقوق الملكية}$$

$$= \text{معدل دوران الأصول} \times \text{الرفع المالي}$$

إذاً العائد على حقوق الملكية = صافي هامش الربح × معدل دوران الأصول × الرفع المالي
وبطريقة مختصرة تتناسب مع البيانات المصرفية (كون المصرف مؤسسة خدمية) سنجد:

$$\boxed{\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على الأصول} \times \text{الرفع المالي}}$$

$$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

بالنسبة إلى العائد على الأصول فقد قمنا باحتسابه سابقاً أما معدل الرفع المالي للبنوك التجارية خلال فترة الدراسة فسنوضحه في الجدول التالي.

الجدول رقم (27)

معدل الرفع المالي للبنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة

المعدل الوسطي للرفع المالي لكل بنك	2010	2009	2008	2007	المصرف – السنة
11.10	11.33	10.29	9.77	13.02	البنك العربي
17.75	18.01	16.53	18.08	18.37	بنك سورية والمهجر
14.51	13.66	12.32	19.11	12.94	بنك عودة
11.35	9.70	14.21	12.42	9.05	بنك بيبيلوس
12.52	10.70	14.36	12.37	12.64	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
25.09	22.62	23.14	23.12	34.72	بنك بيمو السعودي الفرنسي
3.88	6.38	4.54	2.93	1.67	بنك سورية والخليج
3.37	5.65	3.32	1.15	-	بنك الأردن سورية
8.52	15.51	8.81	1.24	-	بنك فرنسينك
2.50	4.11	2.13	1.25	-	بنك الشرق
1.41	1.61	1.20	-	-	بنك قطر
	10.84	10.08	10.14	14.63	المعدل الوسطي للرفع المالي للقطاع المصرفي
	22.62	23.14	23.12	34.72	أكبر قيمة
	1.61	1.20	1.15	1.67	أصغر قيمة
	15.49				المتوسط العام للبنوك الستة الأولى
	11.13				المتوسط العام للقطاع المصرفي

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية.

- إن ارتفاع نسبة الرفع المالي تؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية وهذا ما يفسر أن بنك بيمو السعودي الفرنسي قد حقق أعلى معدل ROE خلال فترة الدراسة وذلك عامي 2007-2008 حيث في هذين العامين حقق أعلى معدل للرفع المالي وقد بلغ (34.72) - (23.12) مرة على الترتيب.

- لقد حقق بنك الأردن - سورية أدنى معدل للرفع المالي خلال جميع سنوات الدراسة وقد بلغ 1.15 مرة وذلك عام 2008 وفي العام نفسه حقق أدنى معدل للعائد على حقوق الملكية وذلك على مستوى جميع البنوك التجارية الخاصة وخلال جميع سنوات الدراسة المذكورة.

الجدول رقم (28)

الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي ل ROE

بنك بيمو السعودي الفرنسي	16.50%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	13.75%
بنك سورية والمهجر	13%
بنك عودة	10.25%
البنك العربي	8.50%
بنك بيلوس	5.85%
بنك الأردن سورية	0.23%
بنك فرنسبنك	0.11%
بنك سورية والخليج	0%
بنك الشرق	0%
بنك قطر	0%

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

الجدول رقم (29)

الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي للرفع المالي

بنك بيمو السعودي الفرنسي	25.09
بنك سورية والمهجر	17.75
بنك عودة	14.51
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	12.52
بنك بيلوس	11.35
البنك العربي	11.10
بنك فرنسبنك	8.52
بنك سورية والخليج	3.88
بنك الأردن سورية	3.37
بنك الشرق	2.50
بنك قطر	1.41

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

إن أدنى ثلاث بنوك من حيث المعدل الوسطي للعائد على حقوق الملكية هي بنك سورية والخليج وبنك الشرق وبنك قطر الوطني حيث بلغ الصفر، وذلك لانعدام العائد على الأصول كما رأينا سابقاً (وجود خسائر خلال تلك الأعوام) وبالتالي مهما بلغ معدل الرفع المالي لن يتمكن من تحسين قيمة ال ROE.

لقد حاولت الباحثة تفسير التغيرات التي تحصل في قيمة العائد على حقوق الملكية من خلال تفسير التغيرات الحاصلة في العناصر المكونة له، ولكن هذا لا يعني أنها السبب الوحيد وراء هذا التغير ولكن هناك العديد من العوامل الأخرى مثل الوضع الاقتصادي والضوابط الحكومية وغيرها.

ج- مخاطر السيولة :

تشير إلى عدم توفر النقدية الكافية لمقابلة سحبيات المودعين وطلبات الائتمان، وتم قياس هذه المخاطرة من خلال النسبة: مخاطر السيولة = مقلوب نسبة النقدية

حيث أن نسبة النقدية = (الأصول السائلة/إجمالي الودائع) حيث تشير إلى نسبة النقدية التي يواجه بها المصرف سحبيات المودعين.

وكما انخفضت نسبة النقدية المخصصة لمواجهة السحبيات كلما ازدادت مخاطر السيولة.

الجدول رقم (30)

معدل السيولة لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة

المعدل الوسطي لنسبة النقدية لكل بنك	2010	2009	2008	2007	المصرف - السنة
48%	34%	35%	57%	67%	البنك العربي
55%	29%	48%	67%	77%	بنك سورية والمهجر
44%	43%	43%	56%	33%	بنك عودة
37%	30%	28%	43%	45%	بنك بيبيلوس
62%	40%	49%	67%	90%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
46%	44%	52%	43%	43%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
85%	42%	56%	48%	193%	بنك سورية والخليج
183%	33%	40%	475%	-	بنك الأردن سورية
164%	43%	61%	389%	-	بنك فرنسبنك
182%	48%	81%	417%	-	بنك الشرق
1398%	121%	2675%	-	-	بنك قطر
	46%	288%	166%	78%	المعدل الوسطي لنسبة النقدية للقطاع المصرفي
	121%	2675%	475%	193%	أكبر قيمة
	29%	28%	43%	33%	أصغر قيمة
	48%				المتوسط العام للبنوك الستة الأولى
	151%				المتوسط العام للقطاع المصرفي

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية.

- نلاحظ أن البنك الذي حقق أعلى نسبة نقدية خلال جميع سنوات الدراسة هو بنك قطر الوطني وقد بلغت 2675% وذلك عام 2009، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنك

ولاسيما ودائع الزبائن التي كانت ضئيلة جداً خلال العام نفسه. ولا ننسى أن نذكر بأن المصرف قد تأسس في 2009\9\30 وهذا ما قد يفسر تلك النتائج.

- إذا أردنا إهمال البنوك التي بدأت العمل عام 2008 فإن البنك الذي حقق أعلى نسبة نقدية هو بنك سورية والخليج حيث بلغت 193% وذلك عام 2007 وهذا يعني انخفاض مخاطر السيولة لديه عن بقية البنوك التجارية، ولكن من جهة أخرى فإن البنك سيتعرض لمخاطر تدني الربحية طالما أن هناك فائض سيولة غير موظف، فنسبة السيولة لديه تفوق متوسط البنوك الستة الأولى بـ 145% وهي نسبة مرتفعة جداً، مما يتوجب عليه تحقيق موائمة أفضل بين السيولة والربحية، وهو ما حاول بالفعل تحقيقه في الأعوام التالية حيث وصلت نسبة السيولة لديه عام 2010 (42%).
- إن أدنى قيمة لنسبة النقدية موجودة لدى بنك بيبيلوس وقد بلغت 28% وذلك عام 2009 مما يترتب عليه مخاطر سيولة أعلى مقارنة بالبنوك التجارية الأخرى.

وإذا أردنا احتساب المعدل الوسطي لنسبة النقدية للبنوك الستة الأولى في كل سنة من سنوات الدراسة فإننا

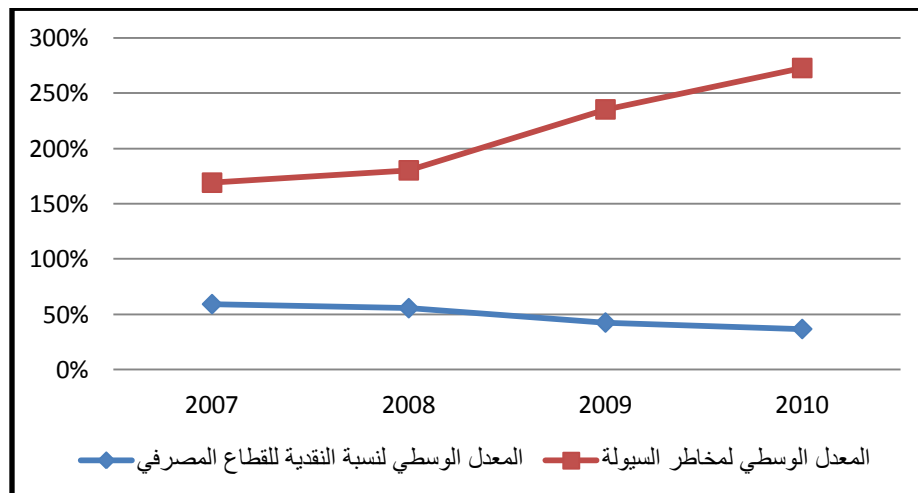
سنجد

السنة	2007	2008	2009	2010
المعدل الوسطي لنسبة النقدية	59%	56%	43%	37%

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية الخاصة.

الشكل رقم (11)

العلاقة العكسية بين نسبة النقدية ومخاطر السيولة بناءً على البيانات المالية للبنوك خلال فترة الدراسة



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

- إن أعلى معدل وسطي لنسبة النقدية لتلك البنوك الستة كان عام 2007 وقد بلغ 59% مما يدل على وجود أدنى معدل وسطي لمخاطر السيولة لتلك البنوك أيضاً وفي العام نفسه.
- وبالمقابل فإن أدنى معدل وسطي لنسبة النقدية كان عام 2010 وقد بلغ 37% مما يدل على وجود أعلى معدل وسطي لمخاطر السيولة لتلك البنوك أيضاً وفي العام نفسه.

الجدول رقم (31)

الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي لنسبة النقدية

بنك قطر	1398%
بنك الأردن سورية	183%
بنك الشرق	182%
بنك فرنسبنك	164%
بنك سورية والخليج	85%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	62%
بنك سورية والمهجر	55%
البنك العربي	48%
بنك بيمو السعودي الفرنسي	46%
بنك عودة	44%
بنك بيبيلوس	37%

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

د- مخاطر أسعار الفائدة:

تنشأ هذه المخاطر من احتمال تأثير التغير في أسعار الفائدة على كل من الموجودات والمطلوبات الأكثر حساسية لتغير أسعار الفائدة ويمكن قياس ذلك من خلال النسبة التالية:

الأصول ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة / الخصوم ذات التأثير بأي تغير في سعر الفائدة

الجدول رقم (32)

نسبة مخاطر سعر الفائدة لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة

المصرف - السنة	2007	2008	2009	2010	المعدل الوسطي لمخاطر أسعار الفائدة لكل بنك
البنك العربي	78%	86%	83%	78%	81%
بنك سورية والمهجر	82%	89%	84%	126%	95%
بنك عودة	99%	91%	95%	105%	98%
بنك بيبيلوس	92%	86%	85%	85%	87%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	103%	106%	103%	93%	101%
بنك بيمو السعودي الفرنسي	95%	93%	92%	94%	94%
بنك سورية والخليج	175%	105%	81%	99%	115%
بنك الأردن سورية	-	573%	112%	91%	259%
بنك فرنسبنك	-	406%	101%	95%	201%
بنك الشرق	-	420%	104%	94%	206%
بنك قطر	-	-	1689%	256%	973%
المعدل الوسطي لمخاطر أسعار الفائدة للقطاع المصرفي أكبر قيمة	103%	206%	239%	111%	
أصغر قيمة	78%	86%	81%	78%	
المتوسط العام للبنوك السنة الأولى				93%	
المتوسط العام				170%	

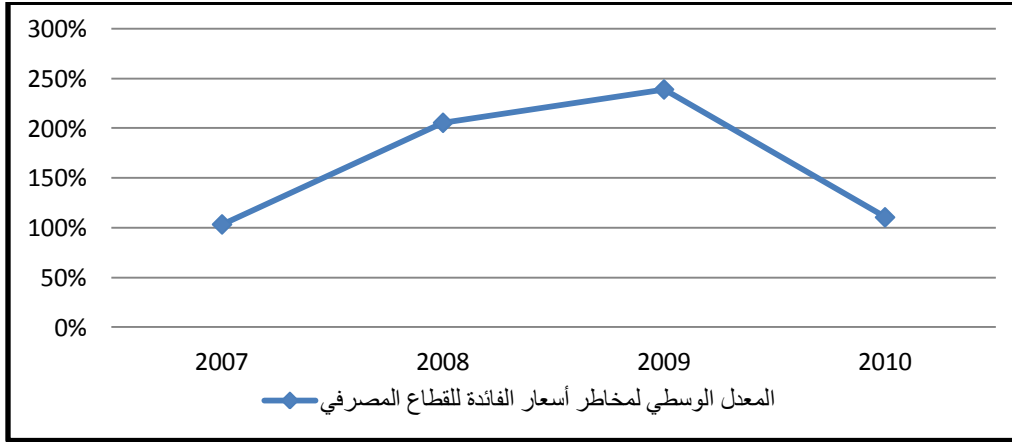
الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية.

- إن البنك الأكثر حساسية تجاه خصومه (يتأثر سلبياً بارتفاع أسعار الفائدة) خلال جميع سنوات الدراسة هو البنك العربي، فقد حقق أدنى معدل لمخاطر سعر الفائدة والبالغ 78% عن عام 2007 مما يدل على أن خصومه الحساسة تتجاوز أصوله الحساسة تجاه تغيرات أسعار الفائدة بنسبة 22% في العام نفسه.
- إن البنكين الأقل حساسية تجاه خصومهما خلال جميع سنوات الدراسة هما بنك عودة وبنك سورية والخليج، فقد حققا بلغ معدل مخاطر سعر الفائدة 99% عن عامي 2007 - 2010 لكل منهما على الترتيب، مما يدل على أن الخصوم الحساسة تتجاوز قيمة الأصول الحساسة تجاه تغيرات أسعار الفائدة بنسبة 1% وهي نسبة ضئيلة جداً ويشير ذلك إلى موائمة فضلى بين الأصول والخصوم الحساسة مما يجعل هذه البنوك أقل تعرضاً لمخاطر سعر الفائدة مقارنة بالبنوك الأخرى.
- إن البنك الأكثر حساسية تجاه أصوله (يتأثر سلبياً بانخفاض أسعار الفائدة) خلال جميع سنوات الدراسة هو بنك الأردن سورية، فقد حقق أعلى معدل لمخاطر سعر الفائدة والبالغ 573% عن عام 2008 مما يدل على أن قيمة أصوله الحساسة تعادل تقريباً خمسة أضعاف خصومه الحساسة تجاه تغيرات أسعار الفائدة في العام نفسه، وهو أمر خطير للغاية ولكن لا بد من التنويه إلى أن البنك قد باشر أعماله في

- 28/5/2008 وبالتالي لم يتسن للبنك تحقيق الموائمة الفضلى بين أصوله وخصومه الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة، إضافة إلى انعدام قيمة كل من ودائع المصارف والتأمينات النقدية والمخصصات المتنوعة، كما أن قيمة ودائع الزبائن كانت منخفضة جداً فقد بلغت تقريباً 192 مليون ل.س وتعتبر جميعها من الخصوم الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة مما أسهم في ارتفاع قيمة الأصول الحساسة مقارنةً بها.
- إن البنك الأقل حساسية تجاه أصوله (يتأثر سلبياً بانخفاض أسعار الفائدة) خلال جميع سنوات الدراسة هو فرنسبنك، فقد بلغ معدل مخاطر سعر الفائدة 101% عن عام 2009 مما يدل على أن أصوله الحساسة تتجاوز قيمة خصومه الحساسة تجاه تغيرات أسعار الفائدة بنسبة 1% في العام نفسه.
 - هناك أربعة بنوك قد حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام البالغ 170% وهي بنك الأردن سورية وفرنسبنك وبنك الشرق وبنك قطر الوطني .

الشكل رقم (12)

تطور المعدل الوسطي لمخاطر سعر الفائدة للقطاع المصرفي خلال فترة الدراسة



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

- نلاحظ أن المعدل الوسطي لمخاطر أسعار الفائدة قد كان منخفضاً نسبياً عام 2007 ومن ثم بلغ الذروة عام 2009 نظراً للمعدلات المرتفعة التي سجلتها البنوك حديثة العهد في السوق السورية ويعود ذلك إلى سوء الموائمة بين الأصول والخصوم الحساسة لتغيرات سعر الفائدة لدى تلك البنوك.
- وإذا أردنا استثناء البنوك التي بدأت العمل عام 2008 فإن هناك بنكين قد حققا متوسطات أدنى من المتوسط العام البالغ 93% وهما البنك العربي - بنك بيبيلوس.

الجدول رقم (33)

الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي لمخاطر سعر الفائدة

البنوك الحساسة تجاه أصولها	البنوك الحساسة تجاه خصومها
بنك قطر الوطني 973%	البنك العربي 81%
بنك الأردن سورية 259%	بنك بيبيلوس 87%
بنك الشرق 206%	بنك بيمو السعودي الفرنسي 94%
بنك فرنسبنك 201%	بنك سورية والمهجر 95%
بنك سورية والخليج 115%	بنك عودة 98%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل 101%	-

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

إن البنكين الأقل حساسية تجاه تغيرات أسعار الفائدة هما المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبنك عودة في حين أن البنكين الأكثر حساسية هما بنك قطر الوطني والبنك العربي.

هـ- مخاطر الائتمان :

تشير إلى عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سداد أصل الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها أو معدومة، وتم قياس هذه المخاطرة من خلال نسبة (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض).

الجدول رقم (34)

نسبة مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة

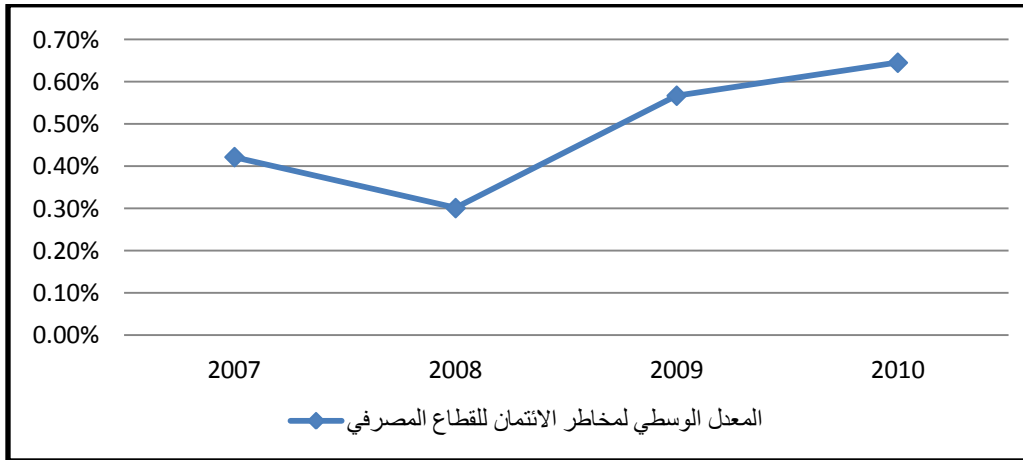
المصرف - السنة	2007	2008	2009	2010	المعدل الوسطي لـ CR لكل بنك
البنك العربي	0%	0.003%	0.85%	0.99%	0.46%
بنك سورية والمهجر	0.22%	0.52%	0.65%	0.47%	0.47%
بنك عودة	0.78%	0.57%	0.51%	0.71%	0.64%
بنك بيلوس	0.29%	0.53%	0.70%	0.61%	0.53%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.004%	0.01%	0.09%	0.17%	0.07%
بنك بيمو السعودي الفرنسي	1.66%	1.38%	1.87%	2.13%	1.76%
بنك سورية والخليج	0%	0%	0.61%	1.48%	0.52%
بنك الأردن سورية	-	0%	0.96%	0.50%	0.49%
بنك فرنسبنك	-	0%	0%	0.04%	0.01%
بنك الشرق	-	0%	0%	0%	0%
بنك قطر	-	-	0%	0%	0%
المعدل الوسطي لـ CR للقطاع المصرفي	0.42%	0.30%	0.57%	0.65%	
أكبر قيمة	1.66%	1.38%	1.87%	2.13%	
أصغر قيمة	0.004%	0.003%	0.09%	0.04%	
المتوسط العام للبنوك الستة الأولى				0.65%	
المتوسط العام للقطاع المصرفي				0.50%	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية.

- إن أصغر قيمة لمخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة وعلى مستوى جميع البنوك التجارية موجودة لدى البنك العربي وذلك عام 2007 وقد بلغت 0% وهذا يعني ارتفاع في جودة محفظة التسهيلات ضمن هذا البنك وانخفاض معدل التعثر لديه مما يترتب عليه مخاطر ائتمانية منخفضة.
- إن المتوسط العام لمخاطر الائتمان للقطاع المصرفي بلغ 0.50% وهو منخفض نسبياً وهذا يدل على جودة محفظته الائتمانية.
- نلاحظ أن المعدل الوسطي لمخاطر الائتمان لبنك الشرق وبنك قطر الوطني قد بلغ الصفر وهذا كونهما من المصارف المحدثّة مؤخراً.
- هناك خمسة بنوك قد حققت معدل وسطي لمخاطر الائتمان أقل من المتوسط العام وهي: البنك العربي - بنك سورية والمهجر - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - فرنسبنك - بنك الأردن سورية .

الشكل رقم (13)

تطور المعدل الوسطي لمخاطر الائتمان للقطاع المصرفي الخاص خلال فترة الدراسة



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

- إن المعدل الوسطي لمخاطر الائتمان للقطاع المصرفي قد بلغ أدنى قيمة له عام 2008 ومن ثم بلغ أعلى قيمة له عام 2010، مما يدل على تراجع جودة المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي السوري في العام الأخير وازدياد حالات عدم السداد بسبب تراجع قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم.
- إن أكبر قيمة لمخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة وعلى مستوى جميع البنوك التجارية موجودة لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك عام 2010 وقد بلغت 2.13%. وهذا يعني أن حالات عدم السداد التي من المحتمل أن يواجهها البنك مرتفعة
- لو أردنا استثناء البنوك التي باشرت أعمالها عام 2008 فإن المصرف الدولي للتجارة والتمويل قد حقق عام 2010 أدنى قيمة لمخاطر الائتمان والبالغة 0.17% مما يدل على تدني قيمة الديون المتعثرة لديه في العام نفسه وهذا ماسيوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (35)

نسبة الديون الرديئة إلى إجمالي محفظة التمويلات للبنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية عام 2010

المصرف	النسبة
بنك بيمو السعودي الفرنسي	4%
بنك عودة	2%
بنك بيبيلوس	1%
بنك سورية والخليج	2%
بنك الأردن سورية	0.01%
بنك سورية والمهجر	1%
البنك العربي	1%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.40%
بنك فرنسبنك	0.1%
بنك الشرق	0%
بنك قطر	0%

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية.

- حقق بنك بيمو السعودي الفرنسي أعلى نسبة ديون رديئة إلى إجمالي محفظة التمويلات مما يفسر ارتفاع المخاطر الائتمانية لديه، وبالتالي ارتفاع مخصص التدني الذي تم تشكيله عام 2010، فقد أوجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 بتشكيل مخصص بنسبة 100% للديون الرديئة.
- حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل أدنى قيمة لنسبة الديون الرديئة إلى إجمالي محفظة التمويلات (باستثناء البنوك التي باشرت أعمالها عام 2007)، وهو ما يفسر انخفاض المخاطر الائتمانية لديه.

الجدول رقم (36)

الترتيب التنازلي للبنوك حسب المعدل الوسطي لمخاطر الائتمان

بنك بيمو السعودي الفرنسي	1.76%
بنك عودة	0.64%
بنك بيبيلوس	0.53%
بنك سورية والخليج	0.52%
بنك الأردن سورية	0.49%
بنك سورية والمهجر	0.47%
البنك العربي	0.31%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.07%
بنك فرنسبنك	0.01%
بنك الشرق	0%
بنك قطر	0%

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

الفصل الثانى

إدارة المخاطر المصرفية ودورها فى الأمان المصرفى

المبحث الأول :إدارة المخاطر – المفاهيم والمبادئ.

المبحث الثانى :مخاطر الأداء المصرفى (السيولة – الائتمان – معدل الفائدة)ومتانة رأس المال .

مقدمة:

إن معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، والمحافظة على هامش أمان مناسب، فإذا كان الدخول في المخاطرة يقصد به الحصول على أرباح أعلى فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفسل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية، والتقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة، تتطلب الإجابة عن العديد من التساؤلات حول: ما المقصود بالمخاطر؟ وما هي أنواعها؟ وكيف يمكن تفاديها؟

كل هذه التساؤلات وغيرها يمكن الإجابة عنها من خلال:

المبحث الأول: إدارة المخاطر – المفاهيم والمبادئ.

المبحث الثاني: مخاطر الأداء المصرفي (السيولة – رأس المال – الائتمان – معدل الفائدة).

المبحث الأول

إدارة المخاطر – المفاهيم والمبادئ

مقدمة:

شهدت البيئة المصرفية في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات العالمية المعاصرة، من أهمها تحرير تجارة الخدمات والتقدم التكنولوجي الكبير وازدياد حدة المنافسة، سواء فمابين المصارف بعضها البعض أو فيما بينها وغيرها من المؤسسات الأخرى، وما تطلبه ذلك من الحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. وقد كان لازماً أن يتطور الفكر المصرفي ليتواءم مع التطورات الحديثة في مجال الثورة التكنولوجية والخدمات المصرفية المستحدثة، لذا فقد كان من الضروري التركيز على بيان المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف وكيفية قياسها وإدارتها والوسائل التي يمكن إنجازها للحد من تلك المخاطر.

ومع ظهور توجهات لجنة بازل الجديدة بالنسبة لإطار كفاية رأس المال الذي أصبح الالتزام به واجباً بدءاً من عام 2007، فإن العمل المصرفي أصبح أمام تحديات جديدة بخصوص الرسلة والتصنيف الائتماني وأنظمة إدارة المخاطر.

وكما هو معلوم فإن الاهتمام يتنامى حالياً من قبل لجنة بازل ومن قبل السلطات الرقابية وكذلك من قبل المصارف بمسألة قياس المخاطر وطرق إدارتها، بما يخفف من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ويحافظ على استقرار الجهاز المصرفي.

وعليه فإن وحدات الجهاز المصرفي مدعوة إلى الأخذ بالممارسات السليمة الخاصة بالرقابة على إدارة المخاطر حسب المعايير العالمية لاسيما معايير لجنة بازل، بحيث تعمل هذه المصارف على وضع إطار ملائم لإدارة المخاطر بما يساهم في التحكم بها.¹

¹ الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاه، 2005، صفحة 12-13.

أولاً:تعريف الخطر وإدارته:

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة.² وفي مجال الإدارة المالية تعني المخاطرة: الاختلاف في التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة.³

فمصدر المخاطر المالية هو الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلب المتغيرات المالية، وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية)، حيث تكون المؤسسات المالية في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة التزاماتها مع أصولها الجارية.⁴

أما في مجال العمل المصرفي فتعني المخاطرة: احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و /أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.⁵

وإذا كان الخطر يتعلق بالأحداث غير المتوقعة والتي يمكن أن تحدث في المستقبل فإن إدارة الخطر تتعلق بالاعتراف عن ماهية هذه الأحداث ،مقدار شدتها أو وطأتها وكيفية السيطرة عليها وبالتالي فإن التعريف الملائم لإدارة الخطر هو تحديد وتحليل ومن ثم السيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع،وهذه تلخص خطوات إدارة الخطر.⁶

ويمكن تعريف إدارة الخطر بأنها العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف استراتيجية العمل ولتحديد المخاطر التي ستعرض لها وإعطاء قيم لهذه المخاطر،ولفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والسيطرة عليها.⁷

² Jorion,Phillippe and Sarkis J.Khoury (1996), Financial risk management domestic and international dimensions,black well publishers,cambridge,massachusetts.

³ Van Home, James and John Wachowicz. 1995. "Fundamentals of Financial Management". 9th ed.,Prentice Hall.

⁴ Gleason,James T.(2000)•risk:The new management Imperative in finance,Bloomberg press,Princeton,new Jersey,p21.

⁵ Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts",HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004,p9,www.hm-treasury.gov.uk

⁶ الراوي، خالد وهيب، إدارة المخاطر المالية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009، صفحة 10.

⁷ خان، طارق الله، أحمد، حبيب، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة، السعودية، ورقة مناسبات رقم 5، عام 2003، صفحة 30.

ثانياً: وظيفة إدارة المخاطر:

تتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر، ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية ويرفع للإدارة العليا لمناقشته ومن المسؤوليات الأخرى الرئيسة لإدارة المخاطر التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري ودقيق، ويتضمن هذا التقرير توصيات بتخفيض مستويات التعرض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المناطق الجغرافية أو المجموعات ذات العلاقة المترابطة التي يشكل الحجم الكلي لالتزاماتها نسبة عالية من موجودات البنك أو في علاقة بعض المخاطر بالعائد المتحقق من ورائها .

إن الهدف الرئيس لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل. وتتلخص المسؤوليات والوظائف الرئيسة لإدارة المخاطر كالتالي:

- ◀ ضمان توافق الإدارة العامة للمخاطر مع المتطلبات القانونية.
- ◀ القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك.
- ◀ تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- ◀ مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة - مخاطر الطرف الآخر - الصناعة - المنطقة الجغرافية.
- ◀ مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- ◀ مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة.⁸

⁸ الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، صفحة 18-19.

◀ تطبيق النماذج التي تعتمد على المؤسسة في تحديد المخاطر رقمياً والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.

◀ المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.

◀ نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.⁹

ثالثاً: مبادئ إدارة المخاطر:

قامت لجنة الخدمات المالية الأمريكية بدراسة متميزة لوضع مبادئ لإدارة المخاطر بصورة سليمة، وهذه المبادئ تعتبر أيضاً مناسبة لإدارة المخاطر المصرفية في الدول الأخرى، ويمكن إجمال هذه المبادئ والتي يطلق عليها المبادئ السبعة فيما يلي:

1- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:

يجب أن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات إدارة المخاطر، التي تتضمن تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياسها والرقابة عليها، على أنه في حال اتخاذ الإدارة العليا لقرارات ذات مخاطر عالية فيجب عرض الأمر على مجلس الإدارة للموافقة عليها، وذلك ضماناً للالتزام بالإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر التي تحدد في هذا المقتضى، وفي هذا الشأن أيضاً يجب أن تتوافق السياسات الموضوعية مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف، ومراجعة هذه السياسات كل فترة زمنية وإجراء التعديلات الملائمة عليها وتعديلها بصورة دورية للتأكد من جدوى هذه السياسات في المحافظة على درجة أمان مناسبة للمصرف.¹⁰

⁹ الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، صفحة 18-19.

¹⁰ The Financial Services Roundtable "Subcommittee On Risk Management Principles", Guiding Principles in Risk Management for US. Commercial Banks, June 1999, p3, Washington, D.C
www.fsround.org.

2- وضع إطار لإدارة المخاطر:¹¹

يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، ويتم من خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر. كما يجب أن يتصف وإجراءاتها بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال ويكون إطاراً فاعلاً لإدارة هذه المخاطر.

حيث يجب أن يشتمل الآتي:

- أ - تحديد واضح لسياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها والسيطرة عليها.
- ب - هيكل تنظيمي يحدد بوضوح وبصورة خاصة مسؤوليات الأشخاص الذين تبني قرارات أعمالهم على المخاطر، وبالإضافة إلى ذلك لابد من وجود دائرة تختص بإدارة المخاطر، ومتابعتها والرقابة الفاعلة عليها، كما أن الأشخاص القائمين بوظيفة مراجعة المخاطر والتدقيق الداخلي، يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية عن الأشخاص الذين يتخذون القرارات التي قد يتولد عنها المخاطر، وتُرفع التقارير مباشرة لمجلس الإدارة.

ت - وجود نظام معلومات إدارية فاعل، يضمن تدفق المعلومات من المستويات التشغيلية إلى أعلى المستويات الإدارية.

ث - يجب أن يخضع إطار إدارة المخاطر للمراجعة المستمرة، من حيث مراجعة سياسات إدارة المخاطر وإجراءاتها، حتى تتوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية.

3- تكامل إدارة المخاطر:

يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها بعضاً ولكن بصورة متكاملة، نظراً لتداخل المخاطر فيما بينها، وتأثر كل منها بالآخر.

4- محاسبة خطوط الأعمال:

إن أنشطة المصرف يمكن أن تقسم إلى خطوط أعمال، وعليه فإن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسؤولاً عن إدارة المخاطر المصاحبة له.

¹¹ حماد، 2007، مرجع سابق، صفحة 223.

5- تقييم وقياس المخاطر:

جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

6- المراجعة المستقلة:

أحد أهم ما يميز إدارة المخاطر، هو الفصل بين مهام الأشخاص الذين يتخذون قرارات الدخول في المخاطر، ومهام الأشخاص الذين يقومون بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في المصرف، هذا يعني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة، يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقاريرهم للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

7- التخطيط للطوارئ:

يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث، التي قد تؤثر على المؤسسة. هذه الأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية ويجب أن تستخدم هذه الأسس للحكم على قوة وسلامة ممارسات البنك في إدارة المخاطر.

رابعاً: أنواع المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية:

هناك طرق عديدة لتقسيم المخاطر إحدى هذه الطرق هي التفريق بين مخاطر الأعمال التي تأتي من طبيعة أعمال المنشأة، وتتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق والمخاطر المالية.¹² وثمة طريقة أخرى لتقسيم المخاطر بين مخاطر عامة وخاصة، أما الأولى ترتبط بأحوال السوق أو الاقتصاد عامة بينما تتصل الثانية بمنشأة بعينها أو بنوع معين من الأصول. وبينما يمكن التحكم في آثار المخاطر الخاصة بأصل (استثمار) محدد من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية، فإن هذا الإجراء لا يمكن بالنسبة للمخاطر العامة، غير أن بعضاً من مكونات هذه المخاطر العامة في حكم المقدور عليه لتخفيف آثارها واستخدام أساليب لتحويلها، ومن أجل فهم القاعدة الأساسية لإدارة المخاطر فإنه يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية إلى الأنواع الثلاثة الآتية:¹³

¹² Jorion·phillippe and Sarkis J.Khoury(1996),p2

¹³ Santomero,Anthony M.(1997),”commercial bank risk management:An Analysis of the process”,Journal of financial services research,12-83-115

• المخاطر التي يمكن التخلص منها.

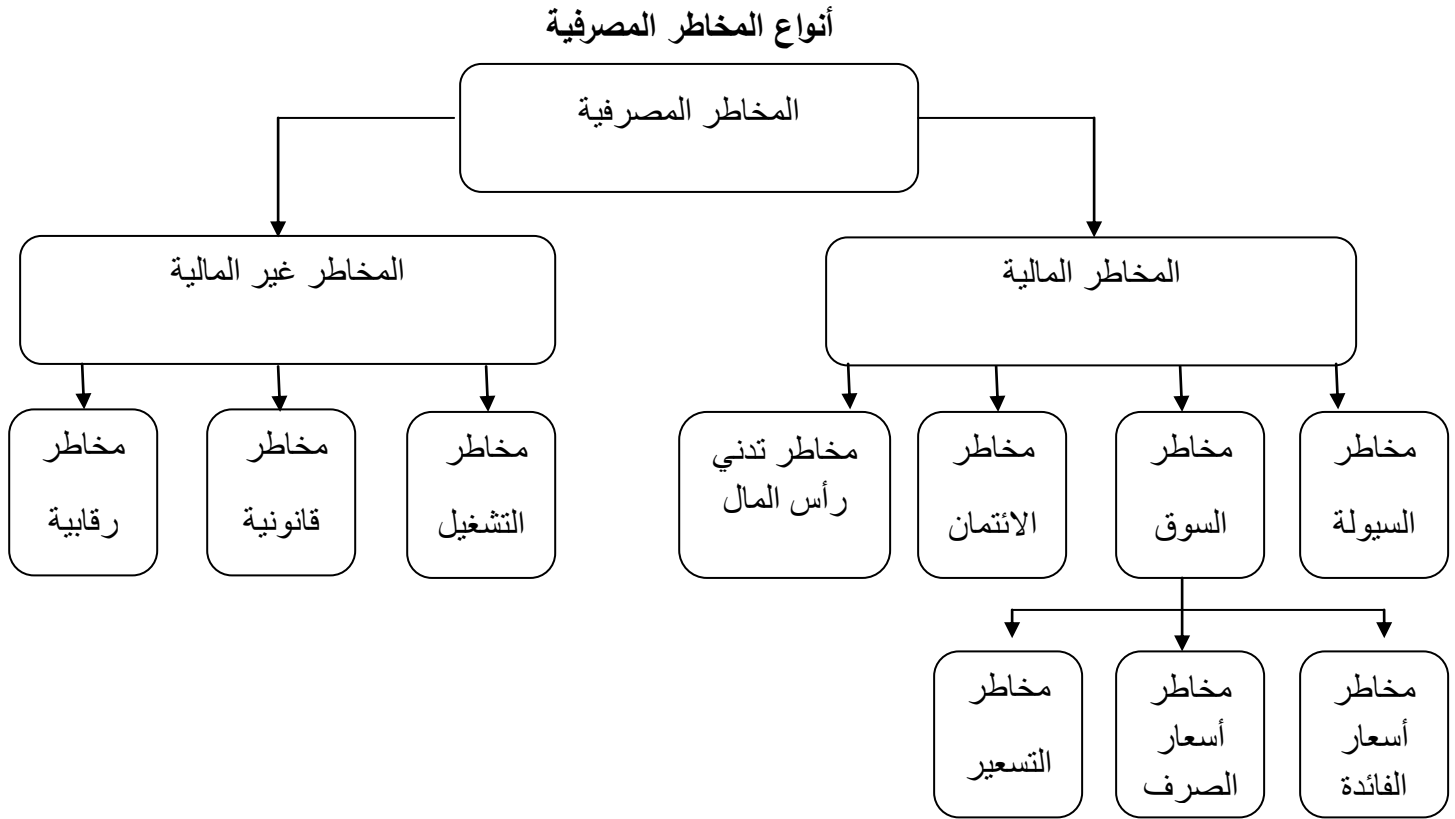
• مخاطر يمكن تحويلها للأطراف الأخرى.

• المخاطر التي بإمكان المؤسسة نفسها أن تديرها.

إن معظم الوسائط المالية تتحاشى مخاطر بعينها بفضل خبرتها العملية، ولا تدخل في أعمال تجلب لها المخاطر، وتقوم طريقة عمل المؤسسات المالية على الدخول في أعمال ترتبط بها مخاطر يمكن إدارتها بكفاءة وتحويل ما يمكن تحويله من المخاطر.

أما المخاطر التي تواجهها المصارف بصورة خاصة فيمكن تقسيمها كما يلي:¹⁴

الشكل رقم (14)



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواردة بالمرجع رقم 14

¹⁴ Gleason, James T. (2000), risk: The new management Imperative in finance, Bloomberg press, princeton, new Jersey.

1- المخاطر المالية:

أ- مخاطر السوق:

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدر لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية – أي المتغيرات الاقتصادية على المستوى الجزئي.

فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتتسبب عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها. على أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق.¹⁵

وبالتالي يمكن تعريف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تتجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية.¹⁶

1- مخاطر أسعار الفائدة:

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات البنك والقيمة الاقتصادية لأصوله. وتزداد المخاطر لدى البنوك المتخصصة التي تعمل في مجال الأموال الإلكترونية نظراً لتعرضها لمخاطر معدلات فائدة كبرى إلى الحد الذي تنخفض فيه الموجودات نتيجة الحركة السلبية لمعدل الفائدة بما يؤثر على مطلوبات الأموال الإلكترونية القائمة. وكذلك هناك أنواع من مخاطر أسعار الفوائد منها :

1. مخاطرة إعادة التسعير، والتي تنشأ من الاختلافات الزمنية في فترة الاستحقاق (للأسعار الثابتة) وأسعار أصول البنك (العائمة) .

2. ومخاطرة منحى العائد، والتي تنشأ عن تغيرات في انسياب منحى العائد وشكله .

3. المخاطرة القاعدية التي قد تنشأ عن العلاقة غير الصحيحة في الأسعار المكتسبة والمدفوعة بإدارات مختلفة.¹⁷

¹⁵ خان، طارق الله، أحمد، حبيب، إدارة المخاطر، 2003م، صفحة 30-31.

¹⁶ الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، 2005م، صفحة 234.

(2)- مخاطر أسعار الصرف:

1. تنشأ مخاطر أسعار الصرف عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة لإجمالي مراكز العملات.
2. تنشأ عن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف.
3. يشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية.

(3)- مخاطر التسعير:¹⁸

- تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية.
- هناك عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير
- تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة.
- تتمثل العوامل الداخلية بالوحدة الاقتصادية نفسها وهي تنقسم إلى ما يلي:
 - الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية
 - نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية
 - خصائص الوحدة الاقتصادية
 - تشغيل الوحدة الاقتصادية

ب- مخاطر الائتمان:

إن من الأهمية بمكان الاعتراف أولاً بأن أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة وتفاوت هذه الأخطار تبعاً لكل عملية، ومن ثم يجب على المصرف المقرض أن يحاول كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعة، لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يريجه، وقد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال المقرضة أيضاً، لذا فإن المصرف المقرض يقدر خطر منح أحد الأفراد قرضاً، فيعتمد إلى تحليل قدرة المقرض على السداد.

¹⁷ Sunders.Anthony,2000,"Financial institutions management",Irwin,chapter 7-17.

¹⁸ الخطيب، سمير، قياس و إدارة المخاطر، مرجع سابق، صفحة 238.

ج- مخاطر السيولة:

وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العسر المالي الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة خاصة في البنوك المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية.¹⁹

د- مخاطر تدني رأس المال:

إن وضع حدود دنيا ملائمة ورشيدة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل بنك تعكس مدى قدرته على امتصاص الخسائر وحجم المخاطر التي يجب أن يأخذها في الاعتبار، وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال المملوك للبنك يمثل عنصر أمان كما أنه مصدر للتمويل، ويساهم في امتصاص الخسائر، وتوفير قاعدة للنمو المستقبلي، وعلى ذلك فوجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال مطلب ضروري لامتصاص المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها كل من المودعين والدائنين، ويعمل على توفير الاستقرار في الصناعة المصرفية.²⁰

2- المخاطر غير المالية:

أ- مخاطر التشغيل:

- هي مفهوم عام وربما تكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث وهي مخاطرة الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية. وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية وإما إلى قصور أي منها، وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو بسبب فساد الذمم، فإن الأخطاء الفنية قد تكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي.
- أما مخاطرة العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج وعدم الدقة في تنفيذ العمليات والخروج عن الحدود الموضوعة للسيطرة على التشغيل. ونظراً للمشكلات التي تأتي من

¹⁹ الخطيب، سمير، قياس و إدارة المخاطر، مرجع سابق، صفحة 238.

²⁰ Sunders,2000,chapter 7.

عدم الدقة في العمل وفي حفظ السجلات وتوقف الأنظمة وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، هناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها الأمر الذي سيؤثر سلباً على الإيرادات.²¹

العوامل التي زادت من أهمية المخاطر التشغيلية:

- تطور وتعدد الخدمات المالية.
- زيادة استخدام التكنولوجيا.
- ممارسة أنشطة البنوك على مستوى دولي.
- الاعتماد على جهات أخرى في توفير بعض الخدمات.

ما هو حجم مخاطر التشغيل:

أشارت دراسات لجنة بازل إلى أن البنوك تخصص ما نسبته 15% من مجمل الدخل السنوي خلال آخر ثلاث سنوات سابقة لمقابلة مخاطر التشغيل، وذلك وفقاً لطريقة المؤشر الأساسي أما المتطلب الرأسمالي لها وفقاً للطريقة النمطية فيمثل مجموع متوسط مجمل الدخل السنوي لكل خط من خطوط الأعمال بالبنك مضروباً في معامل بيتا (يتراوح بين 12-18%).²²

ب- المخاطر القانونية:

ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع العقود المالية وضع التنفيذ أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها المصارف كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية تمت بصلة لإدارة المصرف ولموظفيه (مثل الاحتيال وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين). وقد اعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن المخاطر القانونية جزء من مخاطر التشغيل أما المخاطر الرقابية فتتشتت من التغييرات في الإطار الرقابي للبلد المعني.²³

²¹ Crouhy, Michel, Dan Galai, and Robert Mark (2001), risk management, Mc Graw Hill, New York, p487.

²² الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، صفحة 241.

²³ BCBS (2000A), operation risk, (Basel: Basel committee on banking supervision)..

المبحث الثاني

مخاطر الأداء المصرفي (السيولة - رأس المال - الائتمان - معدل الفائدة)

أولاً: السيولة ودورها في الأمان المصرفي

في هذا المبحث سيتم الحديث عن المخاطر الأشد تأثيراً على الأداء والأمان المصرفي كما أنه سيتم تسليط الضوء على أساليب إدارتها وأهم ما جاءت به الأدبيات المصرفية بشأن هذا الموضوع وفيما يتعلق بمخاطر السيولة فإن إدارة السيولة تحتاج إلى مهارة وكفاءة عالية، حيث من المعروف أن كمية السيولة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية تعتبر مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة البنوك للمحافظة على درجة أمان واستقرار مناسبين، وذلك لأن زيادة السيولة في البنوك التجارية تعني أن تلك البنوك تضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة، أو تعني من ناحية أخرى أن البنوك التجارية لا تقوم بواجبها على الوجه الأكمل في تحريك متطلبات الاقتصاد القومي وتدعيمه.²⁴

1- مفهوم السيولة:

مفهوم السيولة في معناها المطلق تعني نقدية أما السيولة في معناها الفني فتعني "قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء مالياً أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والموجودات سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبدون التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها.²⁵

وتعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الأهداف الأساسية للمنشآت المالية وخاصة في المصارف، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية، ولكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها. وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية وبقية المنشآت المالية بشكل كبير خاصة في

24 جبر، هشام (2006 م)، "إدارة المصارف - أصولها العلمية والعملية"، الطبعة الثانية، عمادة البحث العلمي - جامعة النجاح الوطنية فلسطين: نابلس، صفحة 97.

25 عبد الحميد، عبد المطلب (2002 م)، "البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها"، الإسكندرية: الدار الجامعية، صفحة 230.

مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع ولكي تتمكن من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية، حيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة.²⁶

كما عرف البعض السيولة بأنها " الاحتفاظ بموجودات سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة ".²⁷

مما سبق يتضح أن تأمين السيولة المناسبة في الوقت اللازم وبالمبلغ المطلوب من أكثر الأمور أهمية في إدارة البنك، وذلك لمواجهة طلبات السحب على الودائع والطلب المتزايد على الاقتراض من قبل العملاء عدا الوفاء بمتطلبات الرقابة المصرفية. وطالما أن الهدف الرئيس لأي مؤسسة هو تحقيق أقصى عائد ممكن فإن مسألة السيولة تقف عائقاً أمام هذا الهدف إذ لا بد من تحقيق التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة.

" نقص النقدية يجبر المصرف على تصفية بعض من موجوداته، و يعتبر أحد المؤشرات الأولى عن تدهور وضعه المالي، وبالتالي سيواجه فقدان الودائع الذي يستنزف النقدية لديه، عدا أن المصارف الأخرى تتردد بشكل متزايد في مسألة إقراض هذا المصرف دون أخذ الضمانات الإضافية منه وبأسعار فائدة مرتفعة".

2- أدوار و وظائف السيولة:

أ - السيولة لمقابلة سحب الودائع: فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة، وأيضاً مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، كما أنها تمكن من مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي للإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، وأخيراً تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، مما يحافظ على استقرار المصرف ومستوى أمانه.

إن أداء المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية يعتبر جيداً فقد ارتفعت قيمة إجمالي الودائع للقطاع المصرفي من 223,902 مليون عام 2007 إلى 408,902 مليون عام 2010 أي بزيادة نحو 83%.²⁸

²⁶ الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، (2000 م)، " إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الأردن: عمان، صفحة 93.

²⁷ أبو حمد، رضا (2002 م)، " إدارة المصارف - مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة، الأردن: عمان، صفحة 185.

²⁸ التقارير والنشرات النقدية والمالية لمصرف سورية المركزي.

ب - السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات :حيث تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب، فإذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع وكانت الإدارة تتوقع ذلك، فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات، وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، لذلك فإن إمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك - تتوقف على موارده المالية - سواء بطريقة مباشرة عن طريق زيادة الودائع، أو بطريقة غير مباشرة وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض والسلفيات، أو بيع بعض الموجودات التي يمتلكها البنك. وقد ارتفع حجم صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية من 65,903 مليون عام 2007 إلى 192,702 مليون عام 2010 أي بزيادة نحو 192% .²⁹

3- العوامل التي تؤدي إلى مخاطر السيولة:

تتحقق مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية وهي كما يلي:

تتمثل العوامل الداخلية في :

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة في السيولة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

تتمثل العوامل الخارجية في :

- الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر.
- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.³⁰

²⁹ التقارير والنشرات النقدية والمالية لمصرف سورية المركزي.

³⁰ الخطيب، قياس وإدارة المخاطر، مرجع سابق، صفحة 211.

4- إدارة السيولة:

تمر المصارف في بعض الأحيان بفترات تتميز بنقص حاد في السيولة وذلك كما سبق الحديث ينتج عندما تتجاوز تدفقاتها النقدية الخارجية تدفقاتها النقدية الداخلية، وبمقدور المصارف التغلب على مثل هذا النقص في السيولة من خلال تحديد الاحتياجات للسيولة، ومن ثم العمل على خلق مصادر آمنة للسيولة ويتم ذلك بعدة طرق منها خلق المزيد من الأصول أو من خلال بيع بعض الأصول وتملك المصارف العديد من القنوات التي تستطيع من خلالها الاقتراض، مثل سوق قروض الاحتياطي ويتوفر لديها أيضاً بعض الأصول التي يمكن بيعها مباشرة في السوق الثانوية.

إن القرار المتعلق بتحديد مصدر الأموال يعتمد على الحالة التي يواجهها المصرف فلو كانت الحاجة إلى الأموال حاجة مؤقتة فقد يكون من المستحسن اللجوء إلى زيادة الخصوم قصيرة الأجل (عن طريق الاستفادة من سوق قروض الاحتياطي). أما لو كانت الحاجة إلى الأموال دائمة فينبغي على المصارف أن تتبع سياسة زيادة الإيداعات أو بيع الأصول السائلة المتوفرة لديها، وعلى اعتبار أن بعض الأصول تتمتع بقدرة تسويقية أكبر من غيرها في السوق الثانوية فإن تركيبة أصول المصرف تؤثر بلا شك على درجة السيولة التي سيتمتع بها، وفي أسوأ الأحوال يمكن للمصارف أن تضمن لنفسها ما يكفي من درجة السيولة عن طريق توظيف معظم أموالها في شراء الأوراق المالية الصادرة عن الخزينة. ومع ذلك ينبغي على المصارف هنا أن توجه اهتمامها نحو تحقيق عائد معقول على أصولها الأمر الذي يخلق تعارضاً بين عنصري الربحية والسيولة .

لقد أظهرت الدراسات الحديثة أن المصارف عالية الأداء هي المصارف القادرة على الاحتفاظ بالسيولة عند حدودها الدنيا. وعلى المصارف اليوم أن تحتفظ بمستوى من الأصول السائلة يكفي لتلبية حاجات السيولة لديها وأن توجه المتبقي من الأموال لخدمة أهدافها الأخرى.

إن الفعالية التي أصبحت سمة الأسواق الثانوية للقروض ستمكن المصارف أكثر من ذي قبل من تلبية حاجات السيولة لديها، اعتماداً على توظيف أموالها في جزء كبير من تلك القروض في نفس الوقت الذي تعمل فيه جاهدة لرفع معدلات ربحيتها.³¹

³¹ عبد الحميد، عبد المطلب (2002 م)، "البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها"، الإسكندرية: الدار الجامعية، صفحة 232.

5- الاستفادة من عملية التسديد في تعزيز درجة السيولة:

يمكن تعزيز وضع السيولة في المصرف من خلال الاستفادة من قدرة المصرف اليوم على تسديد (توريق) تلك الأصول مثل قروض السيارات وقروض الرهن وتتضمن عملية التسديد قيام المصارف ببيع تلك الأصول إلى أحد متعهدي الاصدار الذي يختص بإصدار الأوراق المالية المضمونة بتلك الأصول، وبدورها قد تستمر المصارف في خدمة القروض، إلا أنها تضطلع بمهمة تحويل مدفوعات وأقساط القروض إلى المستثمرين الذين قاموا بشراء تلك الأوراق المالية، وهكذا تتمتع المصارف بقدر كبير من السيولة كنتيجة لعملية التوريق هذه، ذلك أن المصارف تستطيع وعلى نحو فعال تحويل التدفقات النقدية المستقبلية إلى أموال جاهزة. وفي معظم الحالات لا بد من وجود كفيل في هذه العملية يكفل مقابل عمولة أداء المدفوعات المستقبلية المستحقة للمستثمرين أصحاب تلك الأوراق المالية. هذا ومن الطبيعي أن تفوق قيمة القروض الضامنة للأوراق المالية قيمة الأوراق المالية المصدرة أو المدعومة بكفالة إضافية من قبل المصرف لتلك القروض.³²

6- معايير إدارة السيولة (في سورية):

عملاً بالممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات المصرفية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بتاريخ شباط عام 2000 وبناءً على " المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة " الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول عام 1997 أصدر مجلس النقد والتسليف قرار رقم (74/ م ن/ب 4) بتاريخ 19/9/2004 والمصدق من قبل السيد رئيس الوزراء المتضمن توصية للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بضرورة العمل على اتباع التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة (معايير إدارة السيولة) المبينة فيما يلي:

أ- إنشاء وتطوير هيكلية لإدارة مخاطر السيولة³³

- تمت التوصية بإدارة السيولة يومياً وتحديد الحد الأدنى لنسب السيولة بكل عملة يتعامل بها البنك والأساليب الواجب اتباعها لإدارة السيولة بالعملات الرئيسية والبلدان التي يمكن التعامل معها، كما ركز هذا المعيار على ضرورة تحديد السيناريوهات الممكن العمل بها في حال وجود أزمات سيولة مؤقتة أو طويلة الأمد.

³² الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، صفحة 218-220.

³³ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (74/ م ن/ب 4)، 2004، معايير إدارة السيولة.

■ تم تحديد مسؤولية مجلس إدارة المصرف بالمصادقة على سياسة إدارة مخاطر السيولة واتخاذ الاجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر ، ويتطلب ذلك وجود مراقبة مستمرة لأية تركيزات في عناصر السيولة ومتابعة التغيرات الهامة التي قد تطرأ عليه.

■ التأكد من أنّ مسألة السيولة يتم إدارتها بفعالية وهذا يتطلب اتخاذ الاجراءات التالية:

-مراجعة سياسة السيولة وجعلها ملائمة مع تغير أوضاع البنك.

- التواصل والتفاعل بين الجهة التي تضع سياسة السيولة والجهات التي تملك معلومات لها تأثير على وضع السيولة كمدرء الائتمان .

- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بحيث لا تقل عن النسب التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

- وضع نظام ضبط داخلي واختبار وضع السيولة في ظل ظروف ضاغطة.

■ توافر أنظمة المعلومات التي تعمل على قياس ومراقبة مخاطر السيولة وتقوم بإعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة بها وإرسالها بالتوقيت المناسب إلى الجهات المعنية.

ب- قياس ومراقبة احتياجات التمويل الصافية

يتطلب ذلك من البنك :

■ حصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستحقة بما فيها الحسابات خارج الميزانية.

■ أشار هذا المعيار إلى أهمية سلم الاستحقاق كوسيلة لتحديد الاحتياجات النقدية المستقبلية وهذا يوجب على المصارف وضع السيناريوهات المناسبة لمواجهة العجز المتراكم الذي قد يظهر في أي فترة.

■ التأكد من أن الظروف التي يتم بناء عليها وضع الافتراضات لاحتماب مخاطر السيولة مازالت مستمرة.

■ وهذه الافتراضات تساعد على تحديد سيولة كل من الموجودات والمطالب والنشاطات خارج الميزانية.

ج- إدارة عملية اللجوء إلى السوق

هنا تم التأكيد على العلاقات الدورية التي تربط بين المصرف والجهات الممولة في السوق المصرفي وهل باستطاعة المصرف تسييل الموجودات، وهذا يخلق خط دفاعي لمواجهة أزمات السيولة. وهنا لابد من التنويع في مصادر التمويل وأدواتها وتوسيع مناطق انتشارها.

د- الخطط البديلة

ساعد هذا المعيار على إيضاح أهم الخطط التي يمكن أن تلجأ إليها المصارف في حال الأزمات الطارئة وهي:³⁴

- استخدام خطوط الائتمان الممنوحة من المصارف المراسلة أو المؤسسات التمويلية الأخرى.
- التوريق.

هـ- إدارة السيولة بالعملات الأجنبية

أشار هذا المعيار إلى ما يسمى باختبارات التحمل كوسيلة لتحليل الاحتياجات اليومية بكل عملة أجنبية على حدة، ومعرفة أثر الظروف الصعبة على وضع السيولة بهذه العملة. وهنا لابد من الانتباه إلى الأمور التالية:

- مدى اعتماد المصرف على العملات الأجنبية لتمويل موجوداته بالعملة المحلية والقدرة على تلبية الالتزامات من هذه العملة عند الاستحقاق، ومدى تأثير هذه العملية على الربحية في حال اللجوء إلى سوق العملات الأجنبية و الاضطرار إلى الشراء بمعدلات أسعار قطع مرتفعة.
- ركز هذا المعيار على دراسة أثر تحسن أسعار الفائدة على العملة المحلية على هيكلية الودائع (تحول جزء من الودائع بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية).
- هل باستطاعة المقترضين بالعملات الأجنبية التي تكون معظم دخولهم بالعملة المحلية على سداد

التزاماتهم.³⁵

و- الضبط الداخلي لإدارة مخاطر السيولة

ط- الإفصاح

³⁴ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (741م ن اب 4)، 2004، معايير إدارة السيولة.

³⁵ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (741م ن اب 4)، 2004، معايير إدارة السيولة.

ترى الباحثة أن هذه المعايير كافية وشاملة كما أنها تتماشى مع اتفاقية بازل بمحاورها الثلاث حيث أكدت هذه المعايير على ضرورة تحديد المتطلبات الدنيا لحجم السيولة والقيام بعمليات المراجعة الإشرافية إضافةً إلى الإفصاح.

كما أن مجلس النقد والتسليف أصدر القرار رقم (73م ن اب 4) بتاريخ 19\9\2004 يطلب من خلاله من جميع المصارف التقيد بالتعليمات الخاصة بنسبة السيولة التالية:

صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز التي تستحق خلال فترة 3 أشهر

الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية المرجحة (المثقلة) والتي تستحق خلال نفس الفترة يستثنى من هذه النسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على الودائع (حيث أنه بالاستناد إلى القرار رقم 389\م ن اب 4 بتاريخ 5 أيار 2008 والقرار رقم 666\م ن اب 4 بتاريخ 27 أيار 2010 تعمل البنوك على الاحتفاظ باحتياطي إلزامي على شكل ودائع من دون فوائد لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 10% من متوسط ودائع العملاء ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية).

7- سلم الاستحقاق:

أ- الجانب النظري³⁶

يعتبر سلم استحقاق الموارد المالية أسلوباً مفيداً لمقارنة التدفقات النقدية الواردة والخارجة خلال فترات مختلفة زمنياً ويعتبر فائض أو عجز صافي التدفقات النقدية مؤشراً جيداً لحركة السيولة خلال تلك الفترات. علماً أن التدفقات النقدية لخصوم البنك تتضمن الالتزامات واجبة السداد والالتزامات الطارئة خاصة بما يتعلق بحدود الائتمان الممنوحة التي يمكن سحبها (ويتم تصنيف التدفقات النقدية للخصوم طبقاً لتواريخ استحقاق الالتزامات أو أول تاريخ يجوز فيه المطالبة بالالتزامات الطارئة)، كما تتضمن التدفقات النقدية للأصول أية تدفقات يمكن للبنك تحصيلها مستقبلاً، ويندرج تحت هذا المفهوم حدود السحب على المكشوف الممنوحة له من بنوك أخرى.

³⁶ خان، طارق الله، أحمد، حبيب، إدارة المخاطر، 2003م، مرجع سابق، صفحة 44.

ويتم تحديد فترات لاستحقاق في البنوك المتقدمة وفقاً للتبويب التالي:

(1) المستحق ولم يسدد في تاريخ إعداد البيان (overdue)

(2) يوم العمل التالي

(3) أكثر من يوم العمل التالي إلى 7 أيام

(4) أكثر من 7 أيام إلى شهر

(5) أكثر من شهر إلى 3 أشهر

(6) أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر

(7) أكثر من 6 أشهر إلى سنة

(8) أكثر من سنة

يتم احتساب صافي الوضع التراكمي على مدى تلك الفترات، ويتم تحديد الحد الأقصى لنسب عدم توافق

التدفقات النقدية للأصول والخصوم لكل فترة زمنية والتي تسمى عدم موائمة استحقاق الأصول والخصوم.

وهناك بعض الأمور التي يتعين مراعاتها لدى استيفاء الجداول الخاصة بنظام السيولة وفقاً لسلم

الاستحقاقات:³⁷

أولاً: الأصول:

(1) النقد والموجودات النقدية:

يتم إدراجها بقيمتها الدفترية في فترة الاستحقاق اليوم التالي

(2) الودائع لدى البنك المركزي:

وهي غالباً ما تكون في صورة حسابات جارية ويتم إدراجها في فترة الاستحقاق اليوم التالي، أما إذا كانت تلك

الإيداعات في صورة ودائع آجلة فيتم إدراجها وفقاً لفترة استحقاقها.

(3) أدون وسندات الخزنة:

يتم إدراجها بكامل قيمتها في فترة الاستحقاق يوم العمل التالي بغض النظر عن تواريخ استحقاقها.

(4) الودائع لدى البنوك المحلية والأجنبية:

³⁷ خان، طارق الله، أحمد، حبيب، إدارة المخاطر، 2003م، مرجع سابق، صفحة 46.

يتم توزيعها وفق تواريخ استحقاقها عند إعداد البيان حيث يتعين إدراج تلك الودائع حسب الفترة المتبقية على تاريخ استحقاقها.

(5) شهادات الايداع:

يتم إدراجها حسب الفترة المتبقية على تاريخ استحقاقها لدى إعداد البيان، ويراعى استثناء بعض الأصول (التي تحمل فترة استحقاق والقابلة للتداول) من إدراجها على أساس الفترات الزمنية المقابلة لاستحقاقها وإدراجها ضمن الفترة الزمنية 7 أيام فأقل) بشرط توافر شروط معينة فيها مع احتساب معامل خصم عليها وفق أسس معينة.

(6) مطالب على المؤسسات المالية:

وتدرج بصافي قيمتها بعد استبعاد المخصصات المحددة وفق فترات استحقاقها.

(7) القروض والسلفيات للمقيمين وغير المقيمين:

يتم إدراجها بصافي قيمتها بعد استبعاد المخصصات المحددة وتوزيعها وفق فترات الاستحقاق الخاصة بها.

(8) الاستثمارات المالية:

يتعين إدراجها بصافي قيمتها بعد استبعاد المخصصات المحددة.

(9) الاتفاقيات الإقراضية القائمة:

تدرج في الجدول ضمن التزامات أخرى بالفترة الزمنية يوم العمل التالي.

(10) الأصول الثابتة:

تدرج بصافي قيمتها بعد الاستهلاك في الفترة الزمنية أكثر من سنة.

ثانياً: الخصوم وحقوق المساهمين:³⁸

(1) الودائع وشهادات الايداع بكافة صورها تدرج حسب الفترة المتبقية لاستحقاقها، وبالنسبة لإدراج الودائع

الجارية وتحت الطلب وودائع التوفير فإنه وفقاً لبعض الأنظمة المتحفظة يتم إدراجها بكامل قيمتها في

الفترة الزمنية يوم العمل التالي .

³⁸ خان، طارق الله، أحمد، حبيب، إدارة المخاطر، 2003م، مرجع سابق، صفحة 47.

(2) الالتزامات الأخرى وتتمثل فيما يلي:

- الالتزامات المحددة التي يتم بناء عليها توفير الأموال اللازمة في مواعيد محددة حيث تدرج وفقاً لفترات استحقاقها وبقيمنتها الكاملة على أن تنعكس ذات القيمة لهذه النوعية من الالتزامات في جانب الأصول تحت بند other commitment وفق تواريخ الاستحقاق المحددة في عقود القروض.
- الالتزامات غير المحددة التي لا تستحق الأداء في موعد معلوم (مثلاً السحب على المكشوف) وفي حالة تسهيلات السحب على المكشوف، فإنه يتم احتساب معامل خصم للجزء غير المستخدم (وليكن 40% مثلاً) ويتم توزيع الجزء المتبقي (والبالغ 60%) على جزأين متساويين يدرج الجزء الأول ضمن الخصوم التي تستحق خلال الفترة الزمنية 7 أيام فأقل و الجزء الثاني يدرج ضمن الخصوم التي تستحق خلال الفترة الزمنية أكثر من 7 أيام إلى شهر، ويتم إدراج الجزء الذي تم توقع استخدامه من تلك التسهيلات (والذي يمثل نسبة 60% من الجزء غير المستخدم من تلك التسهيلات) في جانب الأصول تحت بند other commitment خلال فترة زمنية من 6 أشهر إلى سنة.

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات الإقراضية فيتم إدراجها في بند other commitment في الفترة الزمنية يوم العمل التالي.

(3) حقوق المساهمين:

يتم إدراجها في فترة الاستحقاق أكثر من سنة.

(4) خصوم أخرى:

يتم إدراجها حسب فترات استحقاقها ويراعى أن تشمل الخصوم الأخرى على أرباح الفترة والتي يتم إدراجها أيضاً وفق التاريخ المتوقع لاستحقاقها، كما تشمل أيضاً على المخصصات العامة والتي يتعين إدراجها ضمن الفترة الزمنية أكثر من سنة.³⁹

³⁹ الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، صفحة 216-228.

ب- تطبيقات سلم الاستحقاق لدى المصارف التجارية السورية:

يحتفظ البنك بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسيلها بسهولة كحماية ضد أي حالة نقص غير منظورة في السيولة.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بالمحافظة على وديعة إلزامية لدى مصرف سورية المركزي تساوي 10% من متوسط ودائع الزبائن و 10% من رأسمال البنك، ويتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة.

إن المصارف التجارية السورية تعمل على تحليل الموجودات والمطالبات وفقاً للفترة الزمنية المتوقعة لاستردادها أو تسويتها حتى تتمكن من تحديد حاجتها للسيولة خلال الفترات القادمة.

الجدول رقم (37)

الأرقام مقربة لأقرب مليون فجوة الاستحقاق لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية عام 2007

2007	أقل من 8 أيام	من 8-30 يوم	من 1-3 شهور	من 3-6 شهور	من 6-9 شهور	من 9 أشهر-سنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
البنك العربي	(2,284)	(7,256)	5,043	(62)	2,813	62	1,036	2,271	1,623
سورية والمهجر	(3,893)	(46)	1,912	204		(319)	4,281	1,265	3,404
بيبلوس	(82)	(2,852)	1,053	(1,335)	426	413	2,370	1,920	1,912
الدولي للتجارة والتمويل	823	(2,458)	(2,950)	1,590	2,569		3,313	987	3,875
بيموالسعودي الفرنسي	(20,193)	(10,116)	7,058	5,394	1,328	3,803	9,774	5,257	2,305

الجدول رقم (38)

الأرقام مقربة لأقرب مليون فجوة الاستحقاق لدى بنك سورية والخليج عام 2007

البيان	حتى شهر واحد	3 أشهر	6 أشهر	سنة	5 سنوات	<5 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
بنك سورية والخليج	3	0	0	0	0	0	0	3

الجدول رقم (39)

الأرقام مقربة لأقرب مليون فجوة الاستحقاق لدى بنك عودة عام 2007

البيان	أقل من 3 أيام	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر - سنة	من 1-5 سنوات	<5 سنوات	المجموع
بنك عودة	(6)	(4)	4	6	3	3

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

هناك اثنان من المصارف قد حلت الموجودات والمطالبات وفقاً لفترات زمنية مختلفة عن الفترات التي اتبعتها باقي المصارف التجارية السورية، لأنه في تلك الفترة لم تكن الأخيرة ملزمة بنموذج معين والذي أقره مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم /588/ عام 2009 حيث ألزم البنوك التجارية الخاصة العاملة في

سورية، بتحليل الموجودات والمطالب وفقاً لأسلوب الاستحقاق وبناء على فترات زمنية محددة، كما حدد الحدود القصوى لنسبة الفجوة التراكمية السالبة إلى إجمالي الالتزامات المتراكمة لكل فترة زمنية كما يلي:

الفترة الزمنية	الحد الأقصى لنسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافة العملات
حتى 7 أيام	10%
أكثر من 7 أيام إلى شهر	20%
أكثر من شهر إلى 3 شهور	30%
أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	40%

وهذه المصارف هي: بنك سورية والخليج - بنك عودة.

◀ جميع المصارف التجارية السورية تعاني من فجوة سيولة سالبة خلال فترة 30 يوم أي أن المطالب التي سيحين وقت استحقاقها، في هذه الفترة تفوق الأصول المستحقة في الفترة ذاتها وهذا يلزم على البنوك العمل على تأمين نقدية كافية بمقدار قيمة هذه الفجوة التي ظهرت لديهم.

◀ إن عدم موائمة الأصول والخصوم وصل إلى أعلى قيمه لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي في الفترات التالية:

(1) أقل من 8 أيام: في هذه الفترة تفوق الخصوم المستحقة قيمة الأصول (فجوة سيولة سالبة) وهذا يعني أن البنك سيعاني من نقص في السيولة ولكن لفترة قصيرة نسبياً تعادل الشهر.

(2) أكثر من سنة: هنا الحالة مغايرة لما سبق أي أن هناك فجوة استحقاق موجبة وهذا يعني أن الأصول

المستحقة في هذه الفترة تفوق قيمة الخصوم لذلك فإن البنك سيعاني من فائض في السيولة مما ينعكس سلبياً على الربحية (وفقاً للعلاقة العكسية بينهما).

الجدول رقم (40)

فجوة الاستحقاق لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية عام 2008

الأرقام مقربة لأقرب مليون

2008	أقل من 8 أيام	8 - 30 يوم	1-3 شهور	3-6 شهور	6-9 شهور	9 أشهر - سنة	< سنة	بدون استحقاق	المجموع
البنك العربي	(3,930)	262	(1,452)	(1,149)	3,530	(35)	1,834	4,243	3,303
سورية والمهجر	(9,118)	(6,923)	9,561	(49)		349	8,243	1,744	3,786
بيبلوس	(1,214)	(1,258)	(1,257)	(2,061)	351	443	3,701	3,417	2,122
الدولي للتجارة والتمويل	679	(2,365)	(2,852)	1,549	1,803		3,751	1,647	4,211
بيمو السعودي الفرنسي	(35,973)	(7,508)	7,193	7,025	3,705	4,720	14,870	9,831	3,863
بنك عودة	(5,966)	(21,016)	7,297	2,276	2,977	675	10,413	6,410	3,067
سورية والخليج	(202)	659	77	(962)	96	109	1,353	1,539	2,668
الأردن - سورية	(145)	(622)	0	67	(3)	(9)	(10)	(779)	(1,501)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

◀ إن بنك الأردن - سورية لديه فجوة استحقاق صفرية*⁴⁰ خلال فترة 1- 3 أشهر أي هناك توازن بين استحقاق الأصول والخصوم مما يعني عدم وجود عجز أو فائض في السيولة أي أن (التدفقات النقدية الداخلة = التدفقات النقدية الخارجة) .

◀ أيضاً في هذا العام لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي أعلى الحدود لعدم موائمة استحقاق الأصول والخصوم وذلك في الفترات التالية:

- (1) أقل من ثمانية أيام: يعاني البنك هنا من عجز في السيولة بقيمة (35,973) مليون.
 - (2) أكثر من سنة: لدى البنك في هذه الفترة فائض في السيولة بقيمة 14,870 مليون.
- هذا يفرض على البنك العمل على تحليل مختلف السيناريوهات الممكنة لمواجهة احتياجاته للسيولة ووضع خطة طوارئ مسبقة لكل سيناريو محتمل.
- فقد يلجأ البنك لسد العجز إلى ثلاث طرق هي:

- (1) بيع أصول سائلة مثل أذون الخزنة هنا المخاطرة السعرية معدومة والتكلفة قليلة.
 - (2) اقتراض الأموال (شراء السيولة) من السوق النقدية ضمن الحد الأعلى المسموح به.
 - (3) فوائض الاحتياطيّات وهي كل المبالغ النقدية التي تزيد عن الحد المطلوب الاحتفاظ به حسب تعليمات البنك المركزي (الوديعة الإلزامية تعادل 10% من متوسط ودائع الزبائن و 10% من رأسمال البنك).
- ولكل سيناريو إيجابياته وسلبياته ف شراء السيولة يحتم على البنك تكلفة تتمثل بمعدل الفائدة المعمول به في السوق المختص عادة يكون أقل من العائد على القروض التي يمنحها وكلما ارتفع هذا المعدل كلما قلت جدوى هذا الأسلوب. ولكن لا بد من التنويه إلى أن تمويل العجز بشراء السيولة يسمح للبنك المحافظة على حجمه الكلي دون الاخلال بحجم الأصول في الميزانية طالما أن العجز تمت تغطيته من جانب المطالبين.
- أما عن السيناريو الأول والأخير فهما لا يكبدان البنك تكاليف إضافية مباشرة، إلا أن التكاليف هنا غير مباشرة تتمثل بتكلفة الفرصة البديلة (خسارة عائد أذون الخزنة في حال بيعها أو خسارة العائد الممكن تحقيقه من السيولة المحتفظ بها في حال لو تم استثمارها).

ترى الباحثة أن الحل الأفضل يكون بالبحث عن المزيج الأمثل حيث تحتفظ البنوك بكمية من السيولة على شكل نقدية وتمول الجزء الباقي من العجز بعملية شراء السيولة.

* فيما لو أهملنا الأرقام التي تأتي بعد المليون.

الجدول رقم (41)

فجوة الاستحقاق لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية عام 2009

الأرقام مقربة لأقرب مليون

2009	أقل من 8 أيام	8-30 يوم	1-شهور	3-6 شهور	6-9 شهور	9 أشهر-سنة	< سنة	بدون استحقاق	المجموع
البنك العربي	3,137	(15,270)	(49)	1,745	1,744	1,066	6,154	4,804	3,331
سورية والمهجر	228	(7,809)	(8,207)	(1,959)	5	608	12,912	8,616	4,395
بيبلوس	(224)	(2,247)	(3,504)	(2,663)	680	(1,030)	7,149	4,141	2,302
الدولي للتجارة والتمويل	(15,317)	7,487	3,927	5,634	2,015	949	6,005	9,048	4,775
عودة	(2,664)	(28,136)	1,544	5,806	3,627	3,503	14,243	8,206	6,130
بيموالسعودي الفرنسي	13,088	(15,832)	(1,636)	(1,564)	(8,007)	(1,143)	7,924	11,578	4,407
سورية والخليج	2,102	(2,339)	(580)	(1,553)	110	203	2,256	2,474	2,673
الأردن- سورية	(938)	450	642	687	(554)	478	(1,586)	(1,065)	(2,842)
فرنسبنك	1,975	67	(1,102)	(3,410)	1,613	333	1,450	606	1,533
الشرق	1,300	205	(211)	(668)	90	33	299	1,309	2,355
قطر الوطني	1,722	(7)	974	275	210	229	-	(3,402)	-

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

◀ إن بنك عودة لديه أعلى قيمة لفجوة السيولة التراكمية حيث بلغت 6,130 مليون ولكن بالقيمة الموجبة، مما يعني أن البنك خلال معظم الفترات الزمنية المبينة في سلم الاستحقاق كانت تدفقاته النقدية الداخلة تفوق التدفقات الخارجة وبالتالي عليه البحث عن مصادر لتوظيف هذا الفائض من السيولة.

◀ إن بنك الأردن - سورية يعاني في معظم الفترات الزمنية من عجز في السيولة حيث بلغ إجمالي العجز بعد استبعاد الفائض المحقق في بعض الفترات 2,842 مليون، وبالتالي يتوجب على البنك العمل على تحقيق موازنة أفضل بين استحقاق أصوله وخصومه قدر الإمكان.

الجدول رقم (42)

فجوة الاستحقاق لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية عام 2010

الأرقام مقربة لأقرب مليون

2010	أقل من 8 أيام	8-30 يوم	1-3 شهور	3-6 شهور	6-9 شهور	9 أشهر-سنة	< سنة	بدون استحقاق	المجموع
البنك العربي	5,838	(10,239)	(3,900)	(151)	(492)	649	6,590	5,340	3,635
سورية والمهجر	(21,406)	(14,707)	(5,983)	10,644	(235)	2,923	23,280	10,581	5,116
بيبلوس	(1,918)	(988)	(4,274)	283	934	497	4,858	4,997	4,389
الدولي للتجارة والتمويل	1,540	(13,213)	174	6,889	(3,267)	464	6,345	8,388	7,319
عودة	(12,821)	(16,664)	(4,028)	6,578	1,916	2,570	19,063	10,251	6,864
بيموالسعودي الفرنسي	(38,593)	(8,899)	16,723	3,432	2,290	1,154	14,223	14,743	5,074
سورية والخليج	(849)	105	(2,902)	35	(55)	250	3,107	2,779	2,470
الأردن- سورية	431	(2,269)	(1,440)	(104)	639	622	3,309	1,673	2,860
فرنسبنك	852	(1,379)	(1,361)	(2,380)	1,322	647	2,854	972	1,528
الشرق	179	211	(865)	107	305	22	582	1,695	2,235
قطر الوطني	5,394	1,210	(1,457)	2,496	(361)	1,385	1,642	(10,309)	-

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

- ◀ بلغ مجموع قيمة الفجوة التراكمية لدى بنك قطر الوطني الصفر أي أن التدفقات النقدية الداخلة تعادل التدفقات النقدية الخارجة وهناك موائمة بين استحقاق الأصول واستحقاق الخصوم حيث بلغت قيمة كل من الفجوة التراكمية الموجبة والسالبة 12,127 مليون .
- ◀ إن أكثر البنوك احتياجاً للسيولة هو بنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك خلال فترة أقل من 8 أيام حيث بلغ عجز السيولة 38,593 مليون كما أن لديه أعلى فائض للسيولة لتلك البنود التي ليس لها استحقاق وقد بلغ 14,743 مليون.
- ◀ جميع المصارف التجارية السورية لديها فائض في السيولة خلال فترة أكثر من سنة أي أن الأصول التي ستستحق خلال هذه الفترة تفوق قيمة الخصوم والتي ستستحق أيضاً خلال الفترة ذاتها.
- ◀ نلاحظ أن بنك الشرق هو البنك الوحيد الذي ظهر لديه عجز في السيولة قد بلغ 865 مليون عن فترة واحدة فقط (من شهر إلى ثلاثة أشهر)، أما خلال الفترات الزمنية الأخرى فقد ظهر لديه فائض في السيولة وهذا يفرض على البنك التخطيط لتوظيف هذا الفائض والبحث عن مصادر تمويلية مربحة.
- ◀ إن أدنى قيمة للفائض موجودة لدى بنك الشرق حيث بلغ 22 مليون عن فترة 9 أشهر إلى سنة في حين أن أدنى قيمة للعجز موجود لدى بنك سورية والخليج وقد بلغ 55 مليون عن فترة 6-9 أشهر.
- الجدول التالي يوضح نسبة الفجوة التراكمية السالبة إلى إجمالي الالتزامات المتراكمة عام 2010، لنقارنها بالنسب المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم /588/ وذلك عن الفترات الزمنية المحددة من قبله أيضاً.

الجدول رقم (43)

نسبة الفجوة التراكمية السالبة إلى إجمالي الالتزامات المتراكمة لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في

سورية عام 2010

أقل من ثمانية أيام	من 8-30 يوم	من شهر-3 أشهر	من 3-6 أشهر
-	-26%	-31%	-27%
-52%	-57%	-57%	-39%
-13%	-15%	-25%	-19%
-	-34%	-24%	-8%
-32%	-46%	-42%	-32%
-50%	-49%	-31%	-26%
-16%	-11%	-34%	-30%
-	-26%	-32%	-27%
-	-5%	-11%	-20%
-	-	-9%	-6%
-	-	-	-

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك عام 2010، ولمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 9-10.

لم يلتزم أي بنك في الفترة أقل من ثمانية أيام بنسبة الفجوة التراكمية السالبة المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف وهي 10%، وإن أكثر البنوك تجاوزاً هو بنك سورية والمهجر حيث بلغت نسبة الفجوة التراكمية السالبة لديه 52% أي بما يزيد عن النسبة المعيارية بمقدار 42%.

هناك ستة بنوك لم تلتزم بالنسبة المعيارية المحددة وهي 20% وذلك عن الفترة الزمنية "من 8 أيام إلى شهر"، وهذه البنوك هي:

البنك العربي، سورية والمهجر، الدولي للتجارة والتمويل، بنك عودة، بيمو السعودي الفرنسي، الأردن-سورية.

وإن أكثر البنوك تجاوزاً هو بنك سورية والمهجر أيضاً.

إن أكثر البنوك تجاوزاً للنسبة المعيارية المحددة وهي 30% وذلك عن الفترة الزمنية "من شهر إلى 3 أشهر"، هو بنك سورية والمهجر، يليه بنك عودة، حيث بلغت نسبة الفجوة التراكمية السالبة لكل منهما 57%، 42% على الترتيب.

جميع المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية ملتزمة بالنسبة المعيارية المحددة وهي 40% وذلك عن الفترة الزمنية "من 3 أشهر إلى 6 أشهر".

وإن البنك الذي لديه أقل نسبة هو بنك الشرق يليه المصرف الدولي للتجارة والتمويل حيث بلغت النسبة لكل منهما 6%، 8% على الترتيب.

ثانياً: رأس المال ودوره في الأمان المصرفي:

لقد تزايد الاهتمام بكفاية (متانة) رأس المال المصرفي أو ما يسمى الملاءة المصرفية خلال السبعينات والثمانينات لدرجة كبيرة حيث أصبحت من القضايا المعاصرة في الحياة المصرفية، نظراً للتطورات المتسارعة في العالم وبخاصة نشوء أزمة المديونية والتحريك نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الواسعة والقوية، إضافة إلى انتشار ظاهرة الفروع والمصارف خارج الدولة الأم.

لقد أرادت الباحثة معالجة جوانب محددة من موضوع رأس المال المصرفي متعلقة بمدى كفايته وملائمته حيث انطلقت من الخطوط العريضة لمفهوم رأس المال وأهميته ووظائفه في المصرف وصولاً إلى معايير كفايته، والنقاط الرئيسية التي تناولتها لجنة بازل كمتطلبات لكفاية رأس المال في المصرف، وأخيراً عرضت ماهي التعليمات التي أصدرها مصرف سورية المركزي حول كفاية رأس المال في المصارف العاملة في القطر العربي السوري استجابةً لتوصيات ومتطلبات لجنة بازل الدولية، وكيفية حساب درجة كفايته.

1- أهمية رأس المال المصرفي:⁴¹

يعد رأس المال المصرفي عنصراً حيوياً من عناصر الحماية للمودعين من أية خسائر وهو مطلب أساسي لأي وظيفة تشغيلية، فالبنوك المركزية لا تمنح أي ترخيص أو إجازة ممارسة للنشاط المصرفي ما لم يتوفر لدى المصرف حد أدنى من رأس المال كشرط أساسي، وبالتالي أهمية رأس المال المصرفي تأتي من الأمور التالية:

- أ - الدرع الحصين للمصرف من ناحية المودعين عند انخفاض الأموال في المصرف.
- ب - المصدر الجيد لتمويل الاستثمارات اللازمة لتشغيل المصرف.
- ت - تغطية وتحمل الخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية.
- ث - يدعم الثقة من ناحية المقترضين والدائنين.

⁴¹ الشماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، الأردن، 2005، صفحة 347.

2- وظائف رأس المال المصرفي:

يلعب رأس المال المصرفي أدواراً أساسية في تدعيم العمليات التشغيلية اليومية وضمان ديمومة عمل المصرف بالأجل الطويل. ومن أهم هذه الوظائف:

- أ - وضع قاعدة أساسية تواجه مخاطر الفشل من خلال امتصاص الخسائر العاملة والمالية، حتى يستعيد المصرف ربحيته ويتجاوز المشكلات التي تعرض لها.
- ب - يشكل مصدر للأموال للحصول على إجازة عمل المصرف، وتشغيله قبل حصوله على الودائع.
- ت - يؤدي إلى تدعيم ثقة الجمهور بالمصرف وجعل المودعين مطمئنين حول متانة المصرف.
- ث - هناك علاقة بين رأس المال ومجموع القروض للشخص الواحد وذلك بموجب قرارات السلطات الرقابية.
- ج - ينظم نمو المصرف، و يساعد في ضمان النمو المتوافق مع متطلبات الأجل الطويل. إذ تتطلب السلطات الرقابية والأسواق المالية أن يتنامى رأس المال المصرفي بما يتوافق مع نمو القروض وغيرها من الموجودات المصرفية ذات المخاطرة.
- ح - يلعب دوراً مهماً في عمليات الاندماج والحيافة إذ أن شراء الأسهم في المصرف (امتلاكه جزئياً أو كلياً) يتم من خلال حقوق الملكية.
- خ - متابعة حجم رأس المال المصرفي من قبل السلطات الرقابية، فيما يخص العلاقة بينه وبين المخاطر التي يتحملها المصرف، فرأس المال المتين يحمي نظام التأمين على الودائع، بسبب إمكانية المودعين من الخسائر التي يحققها المصرف.

3- مقررات لجنة بازل حول معايير كفاية رأس المال (تغطية المخاطر):

أ- مقررات لجنة بازل عام 1988:

في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك بتحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وبخاصة البنوك الأمريكية وتعرض بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم، ولضمان سلامة النظم المصرفية على مستوى العالم فقد وافق محافظوا البنوك المركزية بالدول الصناعية الكبرى الممثلة لاثنتي عشرة دولة وكذلك المجموعة الأوروبية خلال تموز 1988 على مقررات لجنة بازل بشأن المعيار الموحد لكفاية رأس المال، والذي يضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر

شمولاً من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر من ناحية أخرى (والذي تم تحديده بمعدل 8% بحلول نهاية كانون الأول 1992).

وفيما يلي السمات الرئيسية لمقررات بازل الصادرة في عام 1988:

1. ربط مستوى رأس المال المتطلب بالأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (حد أدنى 8% بحلول نهاية 1992) .

2. تتكون مصادر رأس المال المصرفي بموجب وفاق بازل المعتمد أعلاه من شريحتين هما:

الشريحة (1): رأس المال الأساسي: ويتكون من:

- حقوق المساهمين الدائمة (الأسهم العادية المصدرة المدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة).

- الإحتياطيات المعلنة.

- حصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة.

يستثنى من هذا التعريف لرأس المال كلاً من احتياطيات إعادة التقييم والأسهم الممتازة المتراكمة.⁴²

الشريحة (2): رأس المال المساند: ويتكون من:

- الإحتياطيات غير المعلنة: يسمح الاحتفاظ بها بدون الإفصاح عنها في الميزانيات العمومية وهي تتكون

من ذلك الجزء من الأرباح الصافية بعد الضريبة على شكل احتياطي ضمن الأرباح المحتجزة ويجب أن

تكون متاحة وبشكل آني لمواجهة أية خسائر غير متوقعة في المستقبل.⁴³

- احتياطيات إعادة تقييم الأصول:

وهي تنشأ بطريقتين:

• يسمح للمصارف في بعض الأقطار بإعادة تقييم الموجودات الثابتة التي تستخدمها وذلك بين مدة

وأخرى وبما يتوافق مع القيم السائدة في السوق.

⁴² الشماع، خليل، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، 1991، صفحة

16-17.

⁴³ عمر، محمود عبد السلام، مقالة بعنوان " لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، المجلد

الرابع، مارس، 1996، صفحة 19.

- القيم السرية لاحتياطات إعادة التقييم التي قد تنشأ بسبب احتفاظ المصرف ولآجال طويلة بأوراق مالية على شكل حقوق ملكية في شركات أخرى، والتي تقيم في الميزانية العمومية بالتكلفة التاريخية لحيازتها.

ويشترط لشمول هذه الاحتياطات بالشريحة الثانية أن تكون الموجودات قد تم تقييمها بشكل سليم وبما يعكس احتمالات تقلبات الأسعار والبيع الاضطراري، وقد رفضت اللجنة شمول الاحتياطات الناشئة عن تنزيل قيم الموجودات الثابتة التي يشغلها البنك ضمن هذا التعريف لرأس المال المساند.

وتشترط الاتفاقية أن يكون ذلك التقييم معقولاً وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط لمخاطر تنذب أسعار هذه الأصول بالسوق واحتمالات خضوعها للضريبة).

- المخصصات المكونة لمواجهة أية مخاطر عامة غير محددة: (لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدد في قيمة الأصول بذاتها، فهذه المخصصات تكون بمثابة احتياطات على أن يكون الحد الأقصى لهذا النوع من المخصصات والذي يدرج ضمن القاعدة الرأسمالية بنسبة 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر).

- القروض المساندة: (تطرح في صورة سندات ذات أجل محدد، ومن خصائصها أن ترتيب سدادها في حال إفلاس البنك يرد بعد سداد حقوق المودعين وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به وتتمتع بسعر فائدة متميز) والقروض المساندة التي أتاححت اتفاقية بازل اعتبارها ضمن عناصر رأس المال المساند هي القروض التي تزيد آجالها عن 5 سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها، على أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي، والحكمة من ذلك تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها.⁴⁴

- أدوات رأس المال الهجينة (دين أحق الملكية): وتشمل مجموعة من الأدوات التي تجمع بين صفات حق الملكية والدين وتتفاوت مواصفاتها من قطر لآخر ولكنها يجب أن تقي بالمتطلبات التالية:

- أنها غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل.
- أنها غير قابلة للاستعادة بمشيئة حاملها وبدون الموافقة المسبقة للسلطات الرقابية.

⁴⁴ الشماع، خليل، مرجع سابق، صفحة 51، ج1.

- أنها متاحة للإسهام في استيعاب خسائر المصرف بدون اضطراره إلى التوقف عن العمل (وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية).
- على الرغم من أن أدوات رأس المال قد تتضمن الالتزام بدفع الفائدة التي قد لا يجوز تخفيضها بشكل دائم أو حذفها (على العكس من مقسوم الأرباح على حقوق المساهمين الاعتيادية)، فإنها يجب أن تسمح بتأجيل أعباء خدمة الدين كما هو الحال بالنسبة للأسهم الممتازة المتراكمة وذلك في الحالات التي لا تسمح ربحية المصرف في الوفاء بمثل هذه الالتزامات. وعلى ذلك فإن الأسهم الممتازة المتراكمة هي مؤهلة للشمول ضمن هذه المجموعة، أما أدوات الدين غير المشمولة فتقع ضمن الفقرة السابقة.⁴⁵

3. الإستبعادات من رأس المال الأساسي:

■ الشهرة

■ الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة.

■ الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

وفي ضوء ذلك تتضمن متطلبات رأس المال بموجب وفاق بازل (1) ما يلي:

- يجب أن لا تقل نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر عن 4%.
- وتشترط اتفاقية بازل ألا يتعدى إجمالي عناصر رأس المال المساند نسبة 100% من عناصر رأس المال الأساسي باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين والتي تعد دعامة لمواجهة أية خسارة.
- يجب أن لا تقل نسبة مجموع رأس المال المصرفي القانوني (مساند + أساسي) عن 8% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة.
- ركزت على المخاطر الائتمانية.

4. تصنيف دول العالم إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وتضم مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية.

يطلق عليها دول (OECD) وهذه المجموعة تعطى أوزان مخاطر أقل من الوزن المخصص لباقي الدول و تضم بدورها مجموعتين فرعيتين هما:

⁴⁵ الشماع، خليل، مرجع سابق، ج1، صفحة 53-54.

- الدول الأعضاء في لجنة بازل.
 - الدول التي عقدت ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي.
- المجموعة الثانية:** تشمل مجموعة الدول ذات المخاطرة العالية وتشمل كل دول العالم، ولا تتمتع هذه الدول بتخفيضات أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى.
5. الأصول المرجحة بالمخاطر:

لقد أعدت طريقة لقياس متانة رأس المال مستندة إلى نظام من أوزان المخاطر يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية، وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطر بـ (0،10،20،50،100) بالمائة حسب الأنواع المختلفة من الموجودات.⁴⁶

- 1) الفئة الأولى (مثل النقدية وما يكافئها): صفر %
- 2) الفئة الثانية (القروض المضمونة بالنقدية أو الأوراق المالية): 10 %
- 3) الفئة الثالثة (مثل التزامات قصيرة الأجل تستحق في سنة واحدة أو أقل): 20 %
- 4) الفئة الرابعة (مثل القروض المضمونة برهونات عقارية سكنية عائلية): 50 %
- 5) الفئة الخامسة (مثل القروض الاستهلاكية والتجارية): 100 %

ب- مقررات لجنة بازل عام 1995:

أكدت اللجنة الاقتراح الذي يسمح للمصارف بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية ويتكون رأس المال من حقوق المساهمين أي الشريحة الأولى ورأس المال المساند "الشريحة الثانية"، وأخيراً الدين متأخر الرتبة قصير الأجل "رأس المال من الشريحة الثالثة".⁴⁷

ويخضع رأس المال من الشريحة الثالثة للشروط التالية:

- يجب أن يكون له فترة استحقاق أصلية لا تقل عن عامين وأن تكون في حدود 250 % من رأس مال المصرف من الطبقة الأولى المخصص لدعم مخاطر السوق.
- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السلع

⁴⁶ حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، ج1، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، صفحة 134.

⁴⁷ حماد، طارق عبد العال، مرجع سابق، 2001، صفحة 165.

- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة حتى نفس الحد وهو 250%.
- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع يعني أن رأس المال المصرف الإجمالي سوف يقل عن الحد الأدنى من متطلباته الرأسمالية.

ج- مقررات لجنة بازل II:

وقد تمثلت المقترحات الجديدة والتي أطلق عليها متطلبات بازل 2 في توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال بما يضمن تحقيق الأهداف التالية:

- 1- المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي.
 - 2- تدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط، وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة.
 - 3- إدراج العديد من المخاطر التي لم تكن متضمنة من قبل.
- وفيما يلي هيكل اتفاقية بازل 2 الجديدة وفقاً لـ 3 محاور هي:

1. المتطلبات الدنيا من رأس المال

2. عمليات المراجعة الإشرافية

3. قواعد الإفصاح العام

المحور الأول: المتطلبات الدنيا من رأس المال:

أصدرت لجنة بازل في يونيو 1999 م مقترحات جديدة بشأن كفاية رأس المال تتضمن إطاراً جديداً لرأس المال يحل محل المعيار السابق لعام 1988 م وتعديلاته، ويركز على تحسين طرق قياس المخاطر (احتساب مقام النسبة)، وتظل فيه مخاطر السوق دون تغيير، وكذلك مخاطر الائتمان، مع الأخذ في الاعتبار نوعية جديدة من المخاطر لأول مرة هي مخاطر التشغيل التي تعرفها اللجنة على أنها الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية إجراءات العمل الداخلية، وأعطال النظم، وكذلك أخطاء العاملين، أو الناتجة عن أحداث خارجية.⁴⁸

⁴⁸ BASEL,2001,P9.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقاً للمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية:
معدل كفاية رأس المال (حد أدنى 8%) =

رأس المال بمفهومه الشامل لم يتغير / الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر +12.5 (مخاطر السوق ومخاطر التشغيل)

من العرض السابق يمكن القول بأن المرحلة الثالثة من مراحل تطور دور رأس المال يبدأ خلال التسعينات وخصوصاً في نهايتها عند وقوع الأزمة المالية عام 1997 عندها ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال، وأن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مخاطر الائتمان، ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية، حيث مرت بعدة مراحل، انتهت بإصدار لجنة بازل المقترحات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال والمعروفة باسم بازل (2).

المحور الثاني: المراجعة الإشرافية

ويتطلب أن يكون لدى البنك تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال لتغطية المخاطر التي يواجهها البنك وأن يكون لدى البنك استراتيجية للمحافظة على مستوى رأس المال المطلوب، ويتطلب هذا المحور أن يكون لدى البنك سياسات جيدة لإدارة المخاطر المصرفية وبصفة خاصة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة. وحتى تكون هذه السياسة جيدة لابد أن تشمل على تعريف المخاطر وقياسها والتخفيف منها إلى أدنى حد ممكن ورقابتها والتأكد من أن تنفيذها يتم بصورة سليمة. "هذا المحور يعتبر من أهم محاور بازل على الإطلاق".

المحور الثالث: الإفصاح

وتلتزم البنوك وفقاً لهذا المحور بالإفصاح عن معظم معلوماتها وسياساتها العامة للجمهور وهذا الإفصاح سيساعد المشاركين بالسوق أن يقيموا البنك ومدى كفاية رأس ماله.

4- كفاية رأس المال في مصارف الجمهورية العربية السورية :

انسجماً مع مقررات بازل 2 الصادرة في حزيران 2006 المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف يطلب من كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية التقيد بما يلي:

تحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة: وجاء في المادة 1 من القرار رقم 253: على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ألا تتدنى نسبة الملاءة المالية لديها في أي وقت كان عن 8% والتي تحتسب على أساس الميزانيات المجمعة للإدارة العامة والفروع في سورية والخارج والمصارف والمؤسسات التابعة لها.

المادة 2:

يقصد بنسبة الملاءة: النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية (تتكون من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة) الظاهرة في البسط إلى مجموع العناصر التالية الظاهرة في المقام:

1- مخاطر الائتمان ومخاطر حساب الموجودات وحسابات خارج الميزانية المتقلة بأوزان المخاطر المحددة في هذه التعليمات.

2- مخاطر السوق وتشمل: مخاطر أسعار الفائدة للأدوات المالية ذات الفوائد الثابتة أو المتحركة المحتفظ بها للمتاجرة وذلك بعد تنقيط كل أداة حسب درجة مخاطرتها

- مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ بها للمتاجرة.

- مخاطر مركز القطع الأجنبي ومركز الذهب

3- المخاطر التشغيلية.

المادة 6:

على المصرف الذي تتدنى نسبة الملاءة لديه عن 8% أن يعمل فوراً إلى تعديل عملياته والحد من مخاطره أو تقديم أموال خاصة إضافية لتعزيز ملاءته للوصول إلى النسبة المقررة في هذه التعليمات.

تري الباحثة أن تعليمات مجلس النقد والتسليف إلى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بتنفيذ وتطبيق نسبة كفاية الأموال الخاصة بـ 8% وطريقة حسابها تتماشى مع معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة مع الإشارة أنه فيما يتعلق بالمادة الأولى من القرار والمشروطة بالمادة (6) من قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم 28\ لعام 2001 قد تم تعديلها ضمن مشروع قانون بتاريخ

27\2\2007 والذي يقضي زيادة رأسمال المصرف بحيث لا يقل عن 5 مليارات للمصارف الخاصة والتقليدية.

كما أنه وحسب المادة الثامنة من القرار ومن أجل احتساب نسبة الملاءة يطلب التقيد بما يلي:

- 1- ألا تتجاوز الأموال الخاصة المساندة قيمة الأموال الخاصة الأساسية.
- 2- يجب ألا يتجاوز مجموع الديون المشروطة المقترضة من الغير 50% من الأموال الخاصة الأساسية وعلى أن ينزل سنوياً منها ما نسبته 20% وذلك بعد كل سنة من السنوات التي تسبق استحقاقها.
- 3- لا تحتسب ضمن الأموال الخاصة المساندة فروقات إعادة التخمين إذا لم يتم تقييم العقارات موضوع إعادة التخمين من قبل مكتب خبرة معتمد.⁴⁹

نلاحظ أن الطريقة التي يتم من خلالها احتساب كفاية الملاءة منسجمة مع مقررات لجنة بازل 2 حيث شملت المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى مخاطر السوق بما فيها مخاطر أسعار الفائدة، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية مع الإشارة إلى بعض الاستثناءات فيما يتعلق ببعض المعايير مثل معاملات الترويج والأموال الخاصة وهذا بسبب خصوصية النظام المصرفي السوري وواقعه .

ثالثاً: الائتمان ودوره في الأمان المصرفي:

يمثل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية حيث أن النشاط الرئيس للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيس من الموجودات المنتجة للدخل.

ويعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسة في أغلب المصارف التي يمكن بسببها أن يواجه البنك العديد من المخاطر مثل: مخاطر توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك، أو مخاطر التركيز الائتماني، هذا فضلاً عن مخاطر إهمال دراسة الجدارة الائتمانية للعميل خاصة بالنسبة للشركات أو البنوك التابعة أو حتى كبار المساهمين في المصرف.⁵⁰

ونظراً للأهمية القصوى لعمليات الائتمان فقد عني القطاع المصرفي بوضع معايير لسلامة الائتمان ومتابعته سواء داخل البنك التجاري أو بواسطة البنك المركزي، غير أنه مهما زادت درجة الشدة والمراقبة للائتمان

⁴⁹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253\، 2007م، التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة.

⁵⁰ الغندور، كامل، (2003 م)، "محاور التحديث الفعال في المصارف العربية - فكر ما بعد الحداثة -"، اتحاد المصارف العربية، صفحة 188.

وإتباع معايير صارمة عند منحه فإن هذا لا يحول دون وقوع مشاكل وتعرثر بعض العملاء، ومن أجل ذلك تجنب البنوك جزءاً من أرباحها في صور مخصصات لمواجهة الائتمان المتعرثر بحيث يكون لها السلامة المالية وتحافظ على أموال المودعين.⁵¹

لذلك فإنه من الأهمية التعرف إلى علاقة الأمان المصرفي بالمخاطر الائتمانية من خلال تحديد أهمية القرار الائتماني وخطورته، وكيفية إدارة الائتمان والمخاطر الائتمانية، والضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة عليها.

1- تعريف الائتمان المصرفي:

يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات.⁵²

و يتطلب الائتمان وجود سياسة ائتمانية (مكتوبة ومعترف بها) فهي تُعتبر إطاراً يتضمن مجموعة القواعد والمعايير والشروط الإرشادية - تُزود بها إدارة منح الائتمان المختصة، بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة، وتكون دافعاً للإدارة نحو تحقيق أهداف المصرف.

وفي تعريف آخر يعرف الائتمان المصرفي بأنه: "عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى وذلك لتغطية عجز في السيولة لتمكنه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.⁵³

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نستنتج أن هناك ثلاث عناصر رئيسية في تعريف الائتمان وهي: أ. الثقة التي يوليها المصرف للعملاء.

ب. قيمة وشكل التسهيلات الممنوحة للعملاء، سواء كانت نقدية أو غير نقدية.

ت. الربح أو الفائدة التي يحصل عليها المصرف مقابل منحه الائتمان للعملاء.

⁵¹ آل علي، رضا صاحب، 2002 م، "إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر" دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، صفحة 14.

⁵² السيسي صلاح الدين، قضايا مصرفية معاصرة : الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، صفحة 15.

⁵³ أرشيد عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، صفحة 94.

2- أنواع الائتمان المصرفي:

يمكن أن يتخذ الائتمان تصنيفات متعددة، تبعاً للغرض منه، وتبعاً لمدة الائتمان، ومن حيث الجهة المستفيدة من الائتمان، ومن حيث طبيعته. وذلك كما يأتي:

أ- من حيث الغرض من الائتمان:

يقسم إلى ائتمان بغرض الإنتاج وائتمان بغرض الاستهلاك.

إن اهتمام المصارف التجارية التقليدية هو بذلك الائتمان الذي يكون بغرض الإنتاج، إلا أنه ونظراً لإقبال العملاء ورغبتهم في اقتناء الأشياء الثمينة وبسرعة دون الحاجة للانتظار لحين توفر المبلغ المطلوب، ونظراً لزيادة أعداد المؤسسات التي تقدم الائتمان الاستهلاكي، فإن المصارف دخلت حيز المنافسة وبدأت تقدم قروضاً استهلاكية للعملاء.⁵⁴

ب- من حيث مدة الائتمان:

ينقسم الائتمان حسب أجله إلى ثلاثة أنواع قصير ومتوسط وطويل الأجل.

الائتمان قصير الأجل هو الذي يشمل أي مدة حتى سنة، أما الائتمان متوسط الأجل فإن مدة استحقاقه تتراوح بين السنة والخمس سنوات، أما الائتمان طويل الأجل إنما يكون لفترة أكثر من خمس سنوات، وغالباً ما يستعمل في تمويل رأس المال الثابت.⁵⁵

وتنقسم فترات التمويل في القروض طويلة الأجل إلى ثلاثة فترات:⁵⁶

لـ فترة الاستخدام:

ففي فترة الاستخدام يقوم العميل باستخدام مبلغ الائتمان الممنوح له في الإنفاق على إنشاء المشروع، وشراء الآلات اللازمة، وتدريب العاملين، وشراء المواد الخام اللازمة، بالإضافة إلى تجارب التشغيل الأولى ومصاريف الافتتاح.

⁵⁴ خليل، سامي، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982 م، صفحة 105.

⁵⁵ هوارى، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1983 م، صفحة 205.

⁵⁶ الخضيرى، محسن، الائتمان المصرفي، منهج متكامل في التحليل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987 م، صفحة 134.

للفترة السماح:

وهي تلك الفترة التي يتم خلالها إنتاج السلعة وبيعها، وتحصيل ثمنها، أي هي تلك الفترة التي تغطي دورة واحدة للنشاط، أو دورة واحدة من دورات رأس المال العامل.

للفترة السداد:

وهي الفترة التي تأتي بعد انتهاء فترة السماح، وتحقيق المشروع المقترض لعائد مناسب يكفي لسداد الالتزامات المتعلقة بالقرض الممنوح له من المصرف.

ج- من حيث الجهة المستفيدة من الائتمان:

ينقسم الائتمان من حيث الجهة المستفيدة منه، إلى ائتمان موجه للقطاع الخاص، وائتمان موجه للقطاع العام.

أما الائتمان الموجه للقطاع الخاص فيشمل الأفراد وشركات الأعمال، والائتمان الموجه للقطاع العام فيشمل، الوحدات والدوائر الحكومية على كافة المستويات.⁵⁷

د- من حيث طبيعته:

يقسم الائتمان من حيث طبيعته، إلى ائتمان مباشر وائتمان غير مباشر.

الائتمان المباشر، هو الذي يمنحه المصرف التجاري لعملائه بصورة مباشرة، ويشمل: القروض والسلفيات، والجاري مدين، والكمبيالات المخصومة.

والائتمان غير المباشر، هو الذي يمنحه المصرف التجاري لعملائه بصورة غير مباشرة، ويشمل: خطابات الضمان، وبطاقات الائتمان، والاعتمادات المستندية.

3- العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية:

أ - رأس مال المصرف والاحتياطيات:

تعتبر وظيفة الحماية من الوظائف الرئيسة لرأس مال المصرف واحتياطياته المتجمعة لديه، بمعنى أن أية خسارة قد تحدث للمصرف نتيجة منح التسهيلات، يكون بإمكان رأس المال والاحتياطيات تحملها دون

⁵⁷ خليل، سامي، النقود والبنوك، مرجع سابق، صفحة 112.

المساس بأموال المودعين، وذلك في حال كون رأس المال والاحتياطيات كبيراً. وبالتالي يربط البعض في تحديد السياسة الائتمانية بين التسهيلات الائتمانية ورأس مال المصرف واحتياطياته.

ب - حجم الودائع:

لا شك في أن حجم ودائع المصرف يعتبر العامل الأساسي المؤثر على قدرة المصرف على الإقراض. فكلما كان حجم الودائع أكبر، كلما زادت قدرة المصرف على إعطاء قروض أكثر. فالمصرف دائماً يقرض من الودائع التي لديه، أما رأس مال المصرف واحتياطياته فلها وظائف أخرى، ولا تستخدم في عمليات الإقراض إلا في بداية العمل.⁵⁸

ت - الظروف الاقتصادية:

الظروف الاقتصادية تعتبر عاملاً مشتركاً في وضع سياسات المصرف المختلفة، لا سيما سياسة المصرف الائتمانية، حيث يجب على المصرف أن يدرس مدى الاستقرار الاقتصادي. فالظروف الاقتصادية المستقرة تشجع المصارف على اتباع سياسات ائتمانية متحررة، والعكس صحيح فالظروف الاقتصادية غير المستقرة تجعل المسؤولين عن إدارة أي مصرف متخوفين من احتمالات التغير في المستقبل، وبالتالي يعملون على وضع سياسات ائتمانية غالباً ما تكون متحفظة ودفاعية، كما وتؤثر خطط الدولة الاقتصادية على سياسات الائتمان، فترجيح الدولة وتشجيعها على الاستثمار في قطاعات معينة يؤثر على السياسات الائتمانية للمصارف.⁵⁹

ث - درجة المخاطرة والربحية المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة:

تختلف درجة المخاطرة والربحية باختلاف نوع الائتمان فمن المعروف أن القروض الاستهلاكية تعتبر أكثر مخاطرة وربحية عن القروض المعطاة مثلاً لجهات حكومية. أيضاً فإن السياسة الائتمانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف، فإذا كان المصرف يهدف إلى تحقيق معدلات ربحية عالية ففي هذه الحالة نجد أنه يتبع سياسة ائتمانية غير متحفظة أو هجومية، ويعني ذلك قيام المصرف باختيار تلك النوعية من الائتمان التي تحقق ذلك الهدف مثل القروض طويلة الأجل والقروض الاستهلاكية وغيرها.

⁵⁸ أرشيد عبد المعطي، محفوظ جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999 م، صفحة 165.

⁵⁹ التهامي، عبد المنعم أحمد، مقدمة في المنشآت والأسواق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1985 م، صفحة 116.

أما إذا كان المصرف يتبع سياسة ائتمانية متحفظة ودفاعية، والأمان هو الهدف الرئيس والأساسي فنجد أن المصرف يعمل على توظيف أمواله في قروض ذات درجة أقل من المخاطرة ودرجة عالية من السيولة متمثلة في إعطاء قروض قصيرة الأجل.⁶⁰

ج - موقع المصرف:

يحدد موقع المصرف لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على الائتمان الممنوح إذ أن المؤسسات الكبرى والتي غالباً ما تحتاج إلى قدر كبير من التمويل، تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها والحصول على احتياجاتها من التمويل اللازم منها.⁶¹

بالإضافة إلى أنه يجب أن يتقرر مقدماً المنطقة التي يخدمها المصرف ويمتد نشاطه إليها، والتي تتوقف على حجم المصرف ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان، ولا شك أن لرأس مال المصرف تأثير في تحديد هذه المنطقة.⁶²

ح - السياسات النقدية والمالية التي تضعها السلطات المختصة:

تخضع المصارف كغيرها من المؤسسات لعدة جهات إشرافية ورقابية ومن الجهات الرئيسة والتي لها رقابة مباشرة على المصارف "المصرف المركزي".

فالمصرف المركزي يعمل على وضع القوانين والقواعد والتعليمات المنظمة لأعمال المصارف وباعتبار أن وظيفة المصرف المركزي هي مساعدة الدولة على تحقيق أهداف الخطط الاقتصادية والاجتماعية، فإنه وجب عليه أن يرشد المصارف باعتبارها أدواته الرئيسة في تنفيذ السياسة النقدية والمالية للاتجاه المرغوب.

خ - قدرة وخبرة العاملين بالمصرف:

تؤثر مدى خبرة وكفاءة العاملين بالمصرف على سياسات الائتمان، فالمصارف التي يتميز المسؤولون فيها عن إدارة القروض بالخبرة والكفاءة في نوعية معينة من القروض نجد أن سياسات الإقراض المتبعة فيها تراعي ذلك. وهذه من ضمن الأسباب المفسرة لتخصص بعض المصارف في نوعية معينة من القروض.⁶³

⁶⁰ التهامي، عبد المنعم، مرجع سابق، صفحة 120.

⁶¹ عبد الحميد، طلعت، إدارة البنوك مدخل تطبيقي، مكتبة الجلاء، المنصورة، ط 1982، صفحة 108.

⁶² حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 م، صفحة 210.

⁶³ التهامي، عبد المنعم، مقدمة في المنشآت والأسواق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1985 م، صفحة 139.

⁵⁹ عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 213.

4- مفهوم المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقرض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.⁶⁴ كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد.
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقرض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضاً سواء كان بنكاً، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل.
- إن السبب الرئيس وراء المخاطر الائتمانية هو المقرض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.
- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقرض شخصاً حكومياً أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.⁶⁵

⁶³ حمزة، محمود الزبيري، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان 2000، ص 210.

5- صور المخاطر الائتمانية:

سننتبع التصنيف المعتمد على مصدر المخاطر وبالتالي نكون أمام أربع أنواع وهي:

- مخاطر العميل: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية.
- مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ أن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدة هذا القطاع.

- مخاطر الظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية.

- مخاطر مرتبطة بأخطاء المصرف: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان. ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل، والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وسحب العميل لهذه الودائع.⁶⁶

6- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان "في الجمهورية العربية السورية":

أ - إقامة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان:⁶⁷

تم الإشارة هنا إلى ضرورة قيام مجلس إدارة المصرف بوضع استراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان على أن تتضمن ثلاث نقاط مهمة هي:

- الجهات والقطاعات والمناطق الجغرافية المنوي التعامل فيها.
 - المخاطر الائتمانية الممكن تحملها والأرباح المرجوة منها.
 - حجم الأموال الخاصة للمصارف الممكن زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر الائتمانية.
- وبعد أن تتضمن الاستراتيجية كافة الجوانب المشار إليها سابقاً يتم وضعها موضع التنفيذ. وهنا لابد من تحديد صلاحيات منح التسهيلات، وما هي حدود التسهيلات المسموح بها، وشروط صحتها، إضافة إلى توزيع وتوزيع التسهيلات. وعلى الإدارة العامة في المصرف أن تعمل على إبلاغ سياسة الائتمان الموضوعة

⁶⁶ الزبيدي حمزة، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، عمان، دار الوراق للنشر، 2002م، صفحة 179.

⁶⁷ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (93) ام ن اب 4، 2004م.

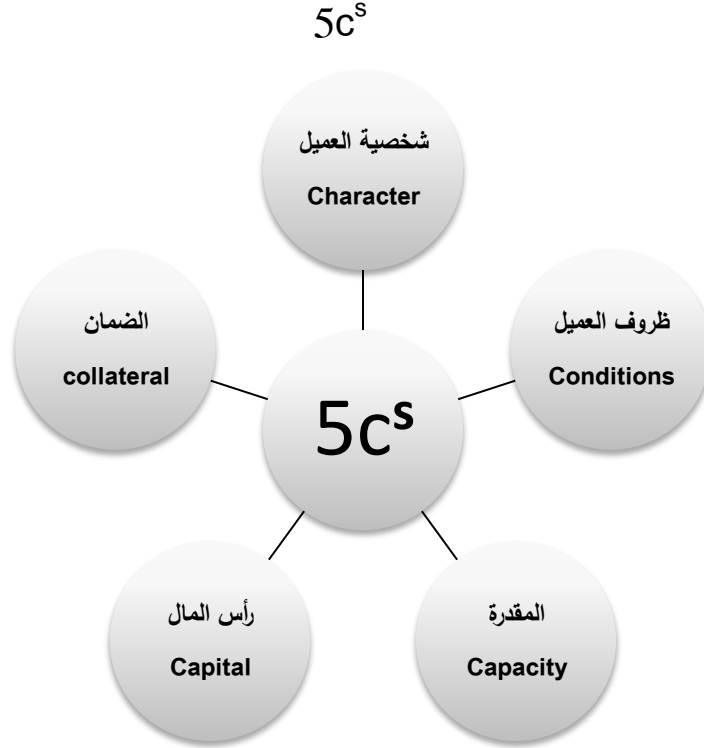
إلى كافة الجهات المعنية بذلك لتكون على علم ودراية تامة بواجباتها. كما أكد هذا المعيار على أهمية تحديد مخاطر الائتمان المحتملة في كل نشاط ائتماني جديد وذلك قبل التعامل به، ووضع الاجراءات المناسبة لإدارته.

ب- المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية:⁶⁸

تعتمد هذه المعايير بالدرجة الأولى على غاية التسهيلات الممنوحة ومصادر تسديدها، كما تعتمد على قدرة الجهة المقترضة على التسديد. وهذا يتطلب القيام بدراسة شاملة ومعمقة للجهات المقترضة قبل اتخاذ القرار الائتماني، كما نوه مجلس النقد والتسليف إلى أمور أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار، كالاتفاقيات والعقود المبرمة مع العميل ودرجة سيولة الضمانات المأخوذة ومدى مصداقية وسمعة الجهة المقترضة "سواء الأدبية أو التاريخية أو الشخصية"، وقدرته على سداد التزاماته تجاه الدائنين. ترى الباحثة أن دراسة النواحي المرتبطة بالجهة المقترضة التي أوصى بها هذا الإطار تفي بمتطلبات 5C^s المعروفة بالأدبيات المصرفية .

⁶⁸ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (93ام ن اب 4)، 2004م.

الشكل رقم (15)*



* الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

وفي السياق نفسه تم التأكيد على أهمية الابتعاد عن التركيز الائتماني من خلال الحدود القصوى للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعميل واحد أو لمجموعة مترابطة من المدينين والتي تم وضعها من قبل مجلس النقد والتسليف، وهذه الحدود تشمل أيضاً القطاعات الاقتصادية المختلفة والمناطق الجغرافية.

وضمن هذا الإطار يمنع على المصارف أن تفتح اعتمادات أو تمنح قروض أو سلف للعاملين لديها أو للمراقبين أو لمفتشي حساباتها ومدقيقها أو للعاملين في الدولة الذين لهم علاقة مباشرة بالإشراف على أعمالها ومراقبتها وزوجات هؤلاء وأولادهم.

وترى الباحثة أن هذه النقطة مهمة للغاية فهي تضمن عدم التحيز من قبل هذه الجهات التي لها دور كبير في تحديد حجم المخاطر الائتمانية ومراقبتها، وبالتالي تضمن مصداقية الاجراءات المتبعة وموضوعية النتائج التي سيتم التوصل إليها.

ج- المحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة التسليف:⁶⁹

تضمن هذا المعيار مجموعة من الخطوات التي تستكمل ما جاء في البند الأول لضمان سلامة سير العملية الائتمانية.

فأوصى بضرورة متابعة كل ملف ائتماني على حدى، مما يعني أهمية وجود نظام معلومات كافٍ حول تركيبة المحفظة الائتمانية، وذلك لتحديد مدى كفاية المؤنات المشكلة. كما حدد أهم المعلومات التي يجب أن يوفرها النظام ومنها:

- طبيعة ونوع الائتمان.
- شروط العقود الائتمانية.
- وجود أو عدم وجود ضمانات معينة.
- احتمال عدم التسديد حسب تقييم المصرف لكل ملف ائتماني.
- نسبة تركيز الديون.
- مدى التجاوز على خطوط الائتمان الممنوحة.
- مخاطر المجموعات المترابطة من المدينين.

كما تم التأكيد على دور التغيرات المحتملة في الظروف الاقتصادية في التأثير على عملية تقييم الديون، والتي يجب أن تتم أيضاً في ظل ظروف ضاغطة لمعرفة مدى إمكانية تحمل الخسائر التي قد تنتج عن هذه الظروف والأحوال.

د- وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان:

ويتم ذلك من خلال تزويد مجلس الإدارة و الإدارة العامة بالتقارير الداخلية التي ترفع من قبل الجهات المعنية بعمليات التسهيلات الائتمانية. كما لابد من التأكد من أن عملية منح التسهيلات الائتمانية تدار بشكل سليم وضمن حدود المعايير الاحترازية والسقوف المحددة لها. وتمت التوصية بتوفير نظام خاص للمعالجة المبكرة لتدني نوعية الائتمان، وإدارة الديون الصعبة.⁷⁰

⁶⁹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (93م ناب 4)، 2004م.

⁷⁰ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (93م ناب 4)، 2004م.

7- العلاقة التي تربط بين (السيولة - الربحية - الأمان):

في هذه الحالة يتعرض البنك إلى درجة من المخاطر تتغير ارتفاعاً أو انخفاضاً وفق منهج التشغيل الذي يستخدمه، فعند تعرض البنك للمخاطر يجب عليه أن يكون مستعداً لمواجهة أية خسائر محتملة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه البنك من أمن لأمواله.

إن هذه التشابكات ساعدت في توفير عدد من السمات أصبحت من خصائص البنوك التجارية هي : السيولة، والربحية، والأمان، أو ما تسمى في بعض الأحيان بالملاءة، وقد شكلت هذه السمات الثلاثة هرمًا متساوي الأضلاع، جعلت إدارة البنك التجاري توازن في نشاطاتها من خلال مراعاة هذه السمات رغم ما يعترى هذه السمات من تعارض شديد بسبب التضارب في المصالح.

فالربحية لا تتحقق إلا من خلال توجيه الائتمان نحو المجالات الأكثر خطورة والأطول زمناً والأكثر تنوعاً، التي تنحصر بين أنواع الائتمان تحت الطلب إلى الائتمان المقدم لرهن العقار، أما السيولة فهي ترتبط بمدى قدرة إدارة الائتمان في ضمان طلبات العملاء، لذلك فهي قيد على الربحية.

وأما الأمان أو ما يسمى بالملاءة فهو السمة التي تنشأ عن قدرة البنك بشكل عام في دعم ثقة المودعين لديه لكي يتمكن من جذب المزيد من الأموال لتأمين حاجة الائتمان في سد طلبات العملاء.⁷¹

مما سبق يتبين أن السمات الثلاثة إذا ما تم حصرها في إدارة الائتمان داخل البنك التجاري، فإنها متعارضة فيما بينها، إذ أن تحقيق الربحية والرغبة في زيادتها وتعظيمها لا يتم إلا من خلال زيادة الائتمان المقدم من ناحية المقدار ومن ناحية النوع، وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من السيولة وتخفيضها ويؤدي أيضاً إلى زيادة المخاطر، والعكس صحيح، فضمان السيولة يعني حجز كمية أكبر من أموال البنك في صورة نقد وموجودات شبه سائلة لا تدر عائداً، فتزداد الملاءة المالية للبنك وتخفض المخاطر التي يتعرض لها، وعليه فإن المشكلة التي تواجه إدارة الائتمان في البنوك التجارية هي معالجة التعارض بين الربحية من جهة وبين السيولة والأمان من جهة ثانية، لذلك فإن احتمال تعثر أو فشل إدارة الائتمان في قرارها الائتماني أو في نشاطها العام يتحدد إما بسبب قيامها بتقديم ائتمانات ذات درجات عالية من المخاطر أو عندما لا يتوافر لديها الأموال اللازمة لإيفاء طلبات العملاء مما يحد من قرارها الائتماني.

⁷¹ الزبيدي، 2002م، مرجع سابق، صفحة 182.

8- تجنب المخاطر الائتمانية والحد منها:

أ - تجنب المخاطر:

- هناك مجموعة من الاجراءات الوقائية التي يجب اتخاذها لتفادي الوقوع في مثل هذه المخاطر وهي:
- التأكد من مقدرة المقترض على السداد قبل أن تتم الموافقة على منح القرض ويتم ذلك غالباً عن طريق التحليل الائتماني الذي يعتبر أساساً لهذا الحكم.
 - أخذ الضمانات الكافية التي تعتبر مصدراً مهم للسداد في حالات التأخر عن الدفع ولكن يجب التنويه إلى أن هذه الضمانات لا تأخذ كبديل مطلق في حالات عدم القدرة أثناء اتخاذ القرار الائتماني.
 - استيفاء كافة المستندات المطلوبة واستكمال الضمانات قانونياً قبل تحويل الائتمان لحساب المقترض
 - التأكد من الغرض الذي طلب لأجله القرض والامتناع عن منحه فيما لو اتضح أن الغرض غير قانوني.

ب- الحد من المخاطر:

- يتم تحديد حد لكل مخاطرة ائتمانية.
- المطابقة بين مقياس المخاطرة وحد المخاطرة.
- استخدام التسهيلات الائتمانية فقط بعد أن تتم الموافقة على الحد الائتماني.
- يجب أن لا يتعدى إجمالي المخاطر الائتمانية في أي وقت من الأوقات الحدود الفعلية لمبالغ الائتمان التي تمت الموافقة عليها.
- للحد من مخاطر الأطراف الأخرى يؤخذ بالاعتبار إجمالي التسهيلات الائتمانية لجميع الأطراف ذات العلاقة (مالياً وقانونياً) حيث تتم معاملتهم كعميل واحد.
- وضع هيكل لأهداف المحفظة الائتمانية للبنك وتقع مسؤولية ضمان الالتزام بهذه الأهداف على المسؤول عن إدارة المخاطر الائتمانية.
- تتم مراقبة هيكل المحفظة الائتمانية على ضوء الارشادات المتعلقة بالقروض الجديدة ومن خلال تخفيض الائتمان الحالي إذا اقتضت الضرورة.⁷²

⁷² الخطيب، قياس و إدارة المخاطر، مرجع سابق، صفحة 149.

9- إيضاحات حول بعض مؤشرات المخاطر الائتمانية في الجهاز المصرفي السوري:

أ- نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة

أصدر البنك المركزي السوري القرار رقم (597م ن اب 4) والذي حدد فيه أسس تصنيف الديون ضمن محفظة البنك حيث قسم تصنيفات الزبائن إلى 6 مستويات موجودة ضمن فئتين أساسيتين للديون:

1- الديون المنتجة للدخل: وتنقسم إلى:

- ديون متدنية المخاطر.
- ديون عادية مقبولة المخاطر.
- ديون تتطلب اهتمام خاص.

2- الديون غير المنتجة للدخل: وتنقسم إلى:

- ديون دون المستوى العادي والمقبول.
- ديون مشكوك في تحصيلها.
- ديون رديئة.

وكما نعلم فإن محفظة التسهيلات المباشرة تشكل الجزء الأكبر من المخاطر الائتمانية لأي مصرف وتختلف هذه المخاطر وفقاً لطبيعة هذه المحفظة وجودتها ومستوى تصنيف الديون المشكلة لهذه المحفظة، كما تعد الضمانات المرتبطة بهذه المحفظة عاملاً أساسياً لتقييم مخاطرها.

ونظراً إلى أن الديون غير المنتجة هي الأكثر تأثيراً على جودة المحفظة تم احتساب نسبتها من إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة.

الجدول رقم (44)

نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة

البنك - السنة	2007	2008	2009	2010	المعدل الوسطي لكل بنك
البنك العربي	0.17%	0.93%	4.37%	6.40%	3%
بنك سورية والمهجر	1.74%	0.94%	1.76%	0.89%	1%
بنك عودة	0%	0%	2.33%	3.30%	1%
بنك بيلوس	0.62%	0.99%	0.76%	1.30%	1%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.11%	0.08%	0.42%	0.87%	0%
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2.36%	2.11%	5.84%	6.89%	4%
بنك سورية والخليج	0%	0%	4.80%	7.64%	3%
بنك الأردن سورية		4%	4%	3.84%	4%
بنك فرنسبنك		0%	0%	0.25%	0%
بنك الشرق		0%	0%	0%	0%
بنك قطر			0%	0%	0%
المعدل الوسطي للقطاع المصرفي	1%	1%	3%	3%	
أكبر قيمة	2.36%	2.11%	5.84%	7.64%	
أدنى قيمة	0%	0%	0%	0%	
المتوسط العام للقطاع ككل				2%	

*الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

لحق حق بنك بيموالسعودي الفرنسي أعلى قيمة لنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية المباشرة خلال السنوات الثلاث الأولى، في حين حقق بنك سورية والخليج أعلى قيمة في عام 2010 مما يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية لدى هذه البنوك وخاصة بنك بيمو السعودي الفرنسي والذي حقق معدل أعلى من المتوسط العام ومن المعدل الوسطي للقطاع المصرفي في كل عام من الأعوام الثلاث الأولى.

لحق لو أردنا استثناء البنوك الأربعة الأخيرة المحدثة مؤخراً فإننا نجد أن بنك سورية والخليج قد حقق أدنى قيمة في العامين 2007-2008، كما أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل حقق أدنى قيمة في العامين التاليين "2009-2010"، مما يعطي صورة إيجابية عن جودة المحفظة الائتمانية لهما خلال الأعوام المذكورة.

للمصارف بالإضافة إلى كل من بنك الشرق و بنك قطر و فرنسبنك، حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل أدنى قيمة للمعدل الوسطي خلال جميع سنوات الدراسة والبالغ 0% " تقريباً "، في حين أن كل من بنك الأردن سورية وبنك بيمو السعودي الفرنسي قد حققا أعلى قيمة للمعدل الوسطي والبالغ 4% وهو يزيد عن المتوسط العام بمقدار 2%، وبالتالي لابد من مراجعة السياسة الائتمانية المتبعة للعمل على رفع جودة المحفظة والتقليل من المخاطر الائتمانية.

ب- نسبة التغطية (مخصص التدني\الديون غير المنتجة)

حدد القرار السابق الذكر الخواص والشروط التي يتم على أساسها تصنيف كل دين، كما حدد آلية احتساب المخصصات والمؤونات حيث قسم المصرف المركزي المؤونات الواجب تشكيلها لمواجهة مخاطر التعثر إلى قسمين:

1) مخصص تدني: يتم تشكيله على مستوى الزبون ووفقاً لتصنيف كل دين وبعد استبعاد الضمانات المقبولة.

2) احتياطي عام لمخاطر التمويل والذي يتم تشكيله على مستوى المحفظة الائتمانية. و سيتم احتساب نسبة التغطية لدى جميع البنوك التجارية العاملة في سورية التي توضح تلك النسبة من الديون المنتجة التي تغطي بمخصص التدني، وكأحد الأساليب للحد من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية.

الجدول رقم (45)

نسبة التغطية لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة

البنك - السنة	2007	2008	2009	2010	المعدل الوسطي لكل بنك
البنك العربي	0%	0%	19.50%	15.41%	9%
بنك سورية والمهجر	12.45%	55.56%	36.63%	49.32%	38%
بنك عودة	0%	0%	21.63%	21.18%	11%
بنك بيلوس	48%	53.33%	92%	47.28%	60%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	4%	13.33%	20.87%	19.31%	14%
بنك بيمو السعودي الفرنسي	70.54%	65.04%	32.03%	30.88%	50%
بنك سورية والخليج	0%	0%	12.73%	19.31%	8%
بنك الأردن سورية	0%	0%	0%	12.94%	4%
بنك فرنسبنك	0%	0%	0%	13.64%	5%
بنك الشرق	0%	0%	0%	0%	0%
بنك قطر	0%	0%	0%	0%	0%
المتوسط العام			20%		

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

ج - نسبة الضمانات المقبولة إلى إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة:

إن المصرف المركزي عند تحديده للآلية التي يتم على أساسها احتساب المخاطر الائتمانية حدد الضمانات المقبولة كوسيلة لتخفيض حجم هذه المخاطر والتي تعتمد عليها المصارف عند منح التمويلات للعملاء. حيث حدد البنك في القرار رقم (395م ناب4) الضمانات النقدية والأوراق المالية والكفالات المقدمة من المصارف فقط كضمانات يمكن تخفيضها من قيمة التعرض الحقيقي للعميل عند احتساب نسبة تركزه، كما أنه في القرار (597م ناب4) اعترف إضافة إلى الضمانات السابقة بكل من الضمانة العقارية وضمانة الآلات والسيارات ضمن شروط محددة تضمن حق المصرف بالتصرف بالضمانة، كما حدد مصرف سورية المركزي نسب معينة من قيمة الضمانة والتي يمكن الاعتراف بها عند احتساب مخصص التدني على الديون.

الجدول رقم (46)

نسبة المحفظة المغطاة بضمانة لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة

البنك - السنة	2007	2008	2009	2010	المعدل الوسطي لكل بنك
البنك العربي	19.10%	24.10%	90.30%	54.60%	47%
بنك سورية والمهجر	144.62%	184.96%	88.98%	82.53%	125%
بنك عودة	134.44%	48.68%	54.06%	145%	96%
بنك بيلوس	23.84%	42.57%	36.72%	41%	36%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	46.95%	43.86%	49.70%	67.24%	52%
بنك بيمو السعودي الفرنسي	100%	99.23%	116.56%	123.08%	110%
بنك سورية والخليج	8.55%	54.90%	86.15%	71.93%	55%
بنك الأردن سورية		0%	49.80%	59.79%	37%
بنك فرنسبنك		0%	324%	60.78%	128%
بنك الشرق		0%	6.01%	39.95%	15%
بنك قطر			0%	28.22%	14%
المعدل الوسطي للقطاع ككل	81%	74%	74%	92%	
أكبر قيمة	144.62%	184.96%	324%	145%	
أدنى قيمة	8.55%	0%	0%	28%	
المتوسط العام			68%		

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية.

لحق حقق بنك سورية والمهجر أعلى نسبة خلال جميع سنوات الدراسة والبالغة 185% تقريباً عن عام 2008، وهو ما يعني أن قيمة الضمانات المقبولة تفوق قيمة المحفظة الائتمانية بمقدار 85% مما يدل على تدني المخاطر الائتمانية وارتفاع جودة المحفظة لديه في ذلك العام، كما أنه حقق ثاني أعلى معدل وسطي والبالغ 125% وبالعودة إلى الجدول رقم (44) نجد أن المعدل الوسطي للديون غير المنتجة نسبة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية قد بلغ 1% وهو معدل منخفض جداً، كما أنه يقل عن المتوسط العام البالغ 2% بمقدار 1% وهو ما يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها.

لحق حققت البنوك التي أحدثت مؤخراً معدلات منخفضة في السنوات الأولى، ثم بدأت بالارتفاع فيما بعد. فبعد أن كانت الضمانات معدومة لدى بنك الشرق عام 2007 ارتفعت تدريجياً لتغطي تقريباً 40% من المحفظة الائتمانية عام 2010 ومع ذلك بقيت دون المتوسط العام مما يدل على تدني جودة

المحفظة وارتفاع المخاطر الائتمانية، على اعتبار أن قيمة الضمانات تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة للحد من هذه المخاطر.

لو أردنا استثناء البنوك المحدثّة مؤخراً فإننا نجد أن بنك سورية والخليج قد حقق أدنى معدل خلال جميع سنوات الدراسة وذلك عام 2007 حيث بلغت النسبة تقريباً 9% وهو معدل منخفض جداً مما يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية لديه في ذلك العام.

حقّق بنك قطر الوطني أدنى معدل وسطي لجميع سنوات الدراسة وقد بلغ قيمة 14% وهو معدل منخفض جداً، وإذا أردنا استثناء البنوك المحدثّة مؤخراً نجد أن بنك بيبيلوس قد حقق أدنى معدل وسطي والبالغ 36% وبالعودة إلى الجدول رقم 44 نجد أن المعدل الوسطي للديون غير المنتجة نسبة إلى إجمالي المحفظة لديه قد بلغ 1% وهو معدل منخفض ويعطي صورة إيجابية عن جودة المحفظة الائتمانية ولكن ذلك لا يكفي فلا بد من العمل على تحسين السياسة الائتمانية المتبعة وخاصة فيما يتعلق بالضمانات المقبولة للحد من المخاطر الائتمانية.

الجدول رقم (47)

أهم المؤشرات الائتمانية للقطاع المصرفي السوري خلال فترة الدراسة⁷³

البيان – السنة	2007	2008	2009	2010
إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة	74,080,166,334	122,375,365,095	140,699,768,975	197,975,917,145
نسبة نمو المحفظة	-	65%	15%	41%
معدل النمو العام			167%	
الديون غير المنتجة	710,827,703	1,087,392,928	3,868,299,795	6,903,287,980
مخصص التدني	333,443,713	527,987,482	1,114,743,253	1,772,408,376
قيمة الضمانات المقبولة	59,943,065,294	91,062,529,407	104,620,675,297	182,278,596,615
نسبة التغطية	47%	49%	29%	26%
نسبة الديون إلى إجمالي المحفظة	1%	1%	3%	3%
نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة	81%	74%	74%	92%

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك..

إن معدل النمو العام للمحفظة الائتمانية بلغ 167% مما يدل على تحسن السياسة التوظيفية للقطاع المصرفي ، ولا ننسى الإشارة إلى المحافظ الائتمانية للبنوك التجارية المحدثّة مؤخراً، والتي ساهمت بارتفاع هذا المعدل.

⁷³ المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية. لمزيد من التفاصيل انظر الملحق

لـ نلاحظ أن قيمة الديون غير المنتجة ازدادت خلال فترة الدراسة لتبلغ أعلى قيمة لها عام 2010 ولكن بالمقابل وفي العام نفسه بلغت نسبتها إلى إجمالي المحفظة الائتمانية %3 كما بلغت نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة %92 مما يدل على جودة المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي ككل ونجاح السياسة الائتمانية المتبعة في البنوك التجارية الخاصة والتي نتج عنها تدني في نسبة الديون غير المنتجة.

رابعاً :معدل الفائدة ودورها في الأمان المصرفي:

يبرز دور إدارة المصرف في قدرتها على إدارة المخاطر المختلفة التي تواجه العمل المصرفي وذلك من خلال إدارة الميزانية العمومية (الموجودات والمطالب)، وفي سياق ذلك فإن من أكبر التحديات المصرفية التي تواجه المصرف في إدارته لموجوداته ومطلوباته هي مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة في السوق سواء كانت ناتجة عن تغيرات في الوضع الاقتصادي العام وسياسة العرض والطلب أو السياسة النقدية في الدولة أو سواء كانت ناتجة عن ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية والمتعلقة بكفاءة الإدارة الداخلية في المصرف، حيث يترتب على مديري المخاطر في المصارف أن يتفهموا آثار هذه التغيرات على كل من الموجودات والمطالب (الميزانية العمومية) وعلى الأرباح (قائمة الدخل) وقرارات منح الائتمان، ثم اتخاذ الاجراءات للاستفادة من الفرص المتاحة وتخفيف الأضرار المحتملة.

1- مصادر وآثار مخاطر سعر الفائدة:

أ- مصادر مخاطر سعر الفائدة:

1)- مخاطر إعادة التسعير:

تواجه المصارف من منطلق كونها وسيط مالي أشكالا متعددة من مخاطر سعر الفائدة ولعل أهمها تلك التي تنشأ من اختلاف مواعيد الاستحقاق (مقابل سعر فائدة ثابت) وإعادة التسعير (مقابل سعر فائدة متغير) لأصول البنك وخصومه ومراكزه المالية خارج الميزانية. ومع أن عدم التوافق في إعادة التسعير يعتبر أساسياً للأعمال المصرفية، إلا أنه يعرض دخل البنك والقيمة الاقتصادية لتقلبات غير متوقعة إذا تغيرت أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال في حالة استخدام البنك وديعة قصيرة الأجل في تمويل قرض طويل الأجل نظير فائدة ثابتة فسوف يواجه انخفاضاً في كل من قيمة الدخل المستقبلي الناشئ من المركز المالي والقيمة

الأساسية إذا ارتفع سعر الفائدة. هذا الانخفاض سوف ينتج عن ثبات التدفقات النقدية طوال حياة القرض وتغير الفائدة المدفوعة على التمويل ثم ارتفاعها بعد تاريخ استحقاق الوديعة قصيرة الأجل.⁷⁴ فهذه المخاطر تعكس التغيرات في مستوى سعر الفائدة، ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضها خلال مدة محددة. وتعتبر التغيرات العامة في مستوى سعر الفائدة عاملاً مهماً عند الاختيار بين مزيج الموجودات والمطلوبات ذات الأسعار الثابتة أو العائمة وكذلك في تحديد الاستحقاق واتخاذ قرارات الوقاء والتحوط.⁷⁵

(2)- مخاطر منحني العائد:

منحنى العائد هو صورة لكيفية تغير أسعار الفائدة السوقية للقروض والأوراق المالية مع تغير الآجال وفترات الاستحقاق. حيث تقاس أسعار الفائدة المتضمنة في منحنى العائد في نفس الفترة الزمنية مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المحددة للسعر ثابتة.⁷⁶

وتنتج مخاطر منحني العائد من جراء حصول تقلبات غير متساوية بين نسبة الفائدة المدفوعة عن أداة مالية معينة لأجل قصير عن نسبة الفائدة المدفوعة عن هذه الأداة لأجل طويل. كأن ينخفض مثلاً معدل الفائدة لسند دين صادر عن جهة معينة يستحق بعد ثلاثة أشهر بنسبة تفوق نسبة انخفاض معدل الفائدة المدفوع عن سند آخر صادر عن نفس الجهة يستحق بعد سنتين مثلاً.⁷⁷

(3)- مخاطر الأساس:

تنتج هذه المخاطر عند تبدل العلاقة بين مؤشر سعر الفائدة الأساسي أو سعر الفائدة الفضلي ومؤشر ليبور كأن يتم مثلاً تسعير قرض ممنوح على أساس الفائدة الأساسي، بينما يتم تسعير وديعة على أساس مؤشر ليبور، حيث يحدث أن تتبدل العلاقة بين هذين المؤشرين قبل تاريخ إعادة التسعير مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أو انخفاض هامش الفائدة بين هذه السلفة وتلك الوديعة.⁷⁸

⁷⁴ دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، صفحة 86.

⁷⁵ الشماخ، خليل، مرجع سابق، ج1، صفحة 217.

⁷⁶ Peter s.Rose,Sylvia c.Hudgins,2005,Bank management & financial Services,6thed,Mc Graw-hill,New York,p334.

⁷⁷ مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم(107م نأب4) صفحة 1، 2.

⁷⁸ مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم(107م نأب4) صفحة 1، 2.

وعليه فإن مخاطر الأساس تنشأ عندما لا يتحرك سعران باتجاه الانخفاض أو الارتفاع في آن واحد وبنفس القدر من الحركة. هذه مسألة مهمة للمصارف والمنشآت المالية التي ترتبط تدفقاتها النقدية الخارجة والداخلية بأرقام قياسية مختلفة.⁷⁹

فعلى سبيل المثال إن استراتيجية استخدام وديعة لمدة عام يعاد تسعيرها شهرياً وفقاً للفائدة الشهرية على أذون الخزانة الأمريكية يعرض المؤسسة لمخاطر التغير المفاجئ في الفرق بين هذا المعامل وذاك.⁸⁰

4- مخاطر عقود الخيارات:

عقد الخيار هو اتفاق بين البائع والمشتري ليمنح حامل العقد الحق في شراء أو بيع أصل أو عقد مستقبلي عند سعر محدد في أو قبل تاريخ انتهاء العقد.⁸¹

وهناك نوعان أساسيان من الخيارات خيار الشراء وخيار البيع. فخيار الشراء يعطي حائزه الحق في شراء الأصل محل العقد في تاريخ معين ومقابل سعر معين، أم خيار البيع فيعطي حائزه الحق في بيع الأصل محل العقد في ميعاد معين ومقابل سعر معين، ويعرف الثمن في العقد باسم سعر الممارسة أما التاريخ أو الموعد في العقد فيعرف باسم تاريخ انتهاء سريان العقد أو صلاحيته أو تاريخ الممارسة أو تاريخ الاستحقاق.⁸²

وفي سياق ذلك تم تعريف مخاطر الخيار من قبل مجلس النقد والتسليف بأنها:

المخاطر الناتجة عن إعطاء حق للمقترض بأن يسدد قيمة القرض قبل تاريخ الاستحقاق كأن يقوم المصرف بشراء سند دين بفائدة تعاقدية محددة مع حق الاستدعاء، ثم تقرر الجهة المقترضة المصدرة لهذا السند سداد قيمته قبل الاستحقاق لدى حصول انخفاض في سعر الفائدة الجاري في السوق، وفي هذه الحالة فإن المصرف سوف يواجه نقصاً في عائد الفائدة نتيجة اضطراره لإعادة توظيف قيمة هذا السند في مجالات أخرى بفائدة أقل.⁸³

⁷⁹ الشماخ، خليل، مرجع سابق، صفحة 219.

⁸⁰ Bank for international settlements, basel committee, lbid, p7.

⁸¹ Peter s, Rose, Sylvia C. Hudgins, lbid, p254.

⁸² حماد، طارق عبد العال، 2001، المنشآت المالية "المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة"، ج5، الإسكندرية، الدار الجامعية، صفحة 18.

⁸³ مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (107م ن اب 4) صفحة 212.

5- مخاطر السعر:

تتشأ مخاطر السعر عندما ترتفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض القيم السوقية لمعظم السندات والقروض ذات أسعار الفائدة الثابتة (أي بتناسب عكسي) فإذا ما أراد المصرف بيع هذه الأدوات المالية في السوق خلال فترة ارتفاع أسعار الفائدة فإنه يجب أن يكون مستعداً لتحمل الخسائر الرأسمالية.⁸⁴

6- مخاطر إعادة الاستثمار:

تظهر عندما تنخفض أسعار الفائدة في السوق مما يؤدي إلى إجبار المصرف على استثمار الأموال الجديدة في موجودات ذات عوائد منخفضة ومما يؤدي إلى تخفيض العوائد المستقبلية المتوقعة.

ب- آثار مخاطر سعر الفائدة:

جاء في وثيقة بازل 2 المتعلقة بمبادئ رقابة وإدارة مخاطر سعر الفائدة في سبتمبر 2003 في المبدأ الخامس عشر والبنود 17 و18 و19 منه وتحت عنوان آثار مخاطر سعر الفائدة ما يلي:

يمكن أن يؤثر التغيير في سعر الفائدة تأثيراً مضاداً على كل من أرباح المصرف والقيمة الاقتصادية، وقد نشأ عن ذلك منظوران ولكن متكاملين لتقييم التعرض لمخاطر سعر الفائدة .

- منظور الأرباح:

يتم التركيز في التحليل على تأثير التغيير في سعر الفائدة على الأرباح المسجلة والمحتجزة. وهذا هو الاتجاه التقليدي لتقييم سعر الفائدة الذي تأخذ به العديد من البنوك. اختلاف الأرباح يعتبر نقطة هامة في تحليل مخاطر سعر الفائدة حيث يمكن أن يهدد انخفاض الأرباح أو ارتفاع إجمالي الخسائر استقرار المؤسسة المالي عن طريق تقويض كفاية رأسمالها وخفض ثقة السوق بها.

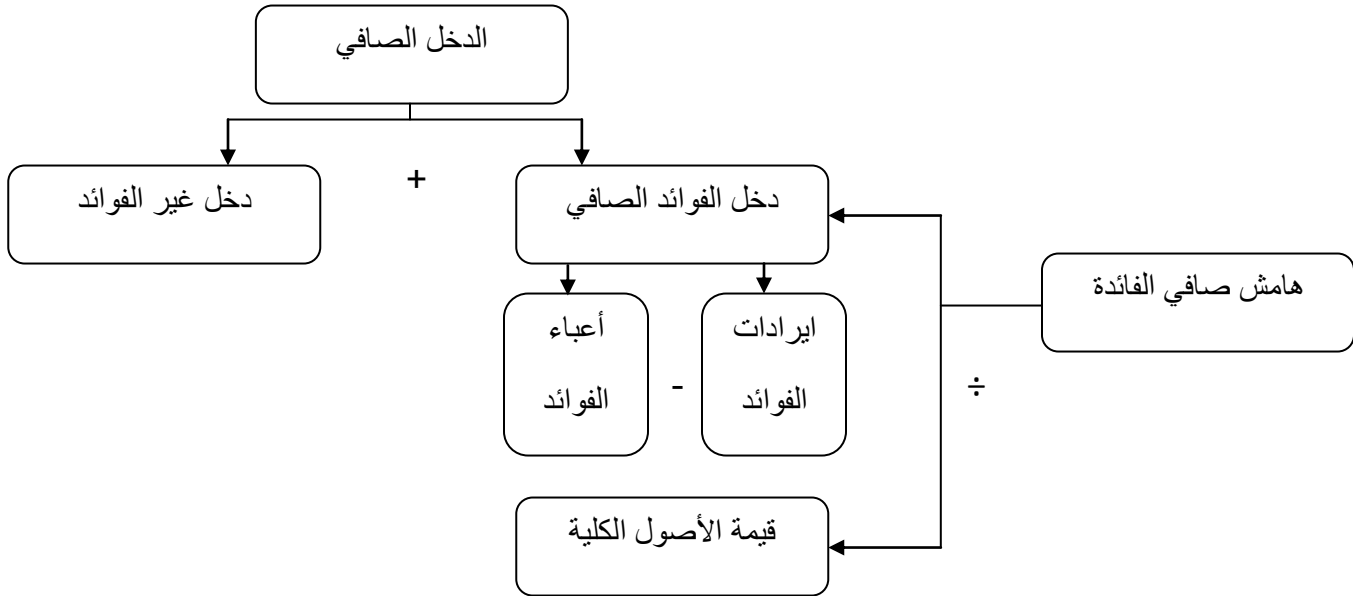
وفي هذا الخصوص يحظى صافي الدخل من الفائدة (بمعنى الفرق بين دخل الفائدة الإجمالي وتكلفة الفائدة الإجمالية) بانتباه أكثر وكذا صلته المباشرة والواضحة بالتغيير في سعر الفائدة، ولكن بما أن البنوك قد توسعت كثيراً في الأنشطة التي تدر أنواع دخل أخرى غير الفائدة فقد أصبح التركيز على إجمالي صافي الدخل الذي يشمل الدخل والمصروفات من الفائدة ومن غير الفائدة

⁸⁴ Peter s.Rose,Sylvia c.Hudgins,Ibid,p199.

أكثر شيوعاً. من الممكن أن يكون الدخل الناشئ عن أنشطة غير الفائدة مثل خدمة الدين وبرامج توزيع الأصول المختلفة على قدر كبير من الحساسية تجاه سعر الفائدة في السوق. مثلاً تقوم بعض البنوك بتقديم خدمة الدين وخدمة إدارة القرض بالنسبة للقروض ذات الرهونات نظير أجر يتم تقديره حسب حجم الأصول التي يتم إدارتها. عندما ينخفض سعر الفائدة ينخفض دخل البنك من هذا الأجر وذلك نظراً للسداد المبكر للرهون.⁸⁵

الشكل رقم (16)

آثار تغيرات سعر الفائدة على الأرباح



المصدر: خليل الشماخ، مرجع سابق، صفحة 247. (الشكل بتصريف الباحث)

• منظور القيمة الاقتصادية:

يمكن أن تؤثر أيضاً الاختلافات في سعر الفائدة بالسوق على القيمة الاقتصادية للمراكز المالية للأصول والخصوم والبند خارج الميزانية. لذا يهتم المساهمون والإدارة والمراقبون على حد سواء بتقلبات أسعار الفائدة. والقيمة الاقتصادية للبنك هي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة والتي تعرف على أنها التدفقات النقدية المتوقعة على الأصول ناقصاً التدفقات النقدية المتوقعة على الخصوم مضافاً إليها

⁸⁵ دليلاً إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، صفحة 88.

صافي التدفقات النقدية المتوقعة من المراكز المالية للبنود خارج الميزانية. ويعكس منظور القيمة الاقتصادية بهذا المعنى رؤيا واحدة لحساسية صافي قيمة البنك بالنسبة للتقلبات في أسعار الفائدة. لذا فإن هذا المنظور يقدم رؤيا أكثر شمولية لتأثير التغير في أسعار الفائدة على المدى الطويل أكثر مما يمنحه منظور الأرباح.⁸⁶

ومن الطبيعي أن تنعكس الربحية المحققة على قيمة حقوق الملكية أو صافي قيمة المصرف بمعنى آخر تستهدف الإدارة المالية السليمة تعظيم هذه القيمة معبراً عنها محاسبياً بمعدل الربح إلى قيمة السهم، وقد يعبر عنها اقتصادياً بالقيمة السوقية وذلك بقياس التدفق النقدي المخصوم لتحديد القيمة الاقتصادية للمصرف.⁸⁷

- منظور الخسائر الضمنية:

يركز منظور الأرباح والقيمة الاقتصادية على كيفية تأثر الأداء المالي للبنك بالتغيرات المستقبلية في أسعار الفائدة.

عند تقييم مستوى مخاطر سعر الفائدة التي ينوي البنك ويقدر على تطبيقها يجب أن يأخذ في الاعتبار تأثير الأسعار السابقة للفائدة على الأداء المستقبلي. وعلى وجه الخصوص فإن الأدوات المالية التي لا يعتزم تسويقها ممكن أن تتضمن أرباحاً أو خسائر كامنة ناتجة عن تحركات سابقة في النسب والتي من الممكن أن تنعكس بمرور الوقت على أرباح البنك. وعلى سبيل المثال في حالة الارتباط بقرض طويل الأجل نظير سعر فائدة ثابت عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة، ثم تم إعادة تمويله بالتزامات تحمل أسعار فائدة أعلى سوف يستنزف مصادر البنك طوال الفترة المتبقية من حياة القرض.⁸⁸

⁸⁶ Bank for international settlements, basel committee, lbid, p7.

⁸⁷ الشاهد، سمير، 2002، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، إتحاد المصارف العربية، ص15-16.

⁸⁸ Bank for international settlements, basel committee, lbid, p8.

2- أساليب تقييم مخاطر سعر الفائدة:

تستخدم المصارف التجارية عند تقييمها لدرجة انكشافها لمخاطرة سعر الفائدة العديد من الأساليب أهمها:

أ- جداول إعادة التسعير

(1) تحليل الفجوة

(2) تحليل الأمد

ب - أساليب المحاكاة

(1) القيمة الخاضعة للمخاطر

(2) ظروف ضغط السوق

أ- جداول إعادة التسعير

من خلال هذه الجداول يتم توزيع الموجودات والمطلوبات والمراكز خارج الميزانية التي تتأثر بالفائدة في عدد معين من الحزم الزمنية المحددة مسبقاً طبقاً لتواريخ استحقاقها (في حالة نسبة ثابتة) أو الوقت المتبقي لإعادة التسعير التالي (في حالة نسبة متحركة). الموجودات والمطلوبات التي تفتقد الفترات الزمنية المحددة لإعادة التسعير (مثلاً الإيداعات المستحقة عند الطلب أو حسابات الادخار)، أو الاستحقاقات الفعلية التي يمكن أن تختلف عن الاستحقاقات التعاقدية (مثلاً الرهونات التي تتميز بخيار السداد المبكر) يتم وضعها في حزم زمنية لإعادة التسعير وفقاً لرؤية وخبرة المصرف السابقة.⁸⁹

1- أسلوب تحليل الفجوة:

أولاً: تحليل الفجوة:

يمكن أن تحاول المصارف تحديد مخاطرة سعر الفائدة من خلال الرقابة على الفرق بين درجة حساسية كل من الأصول والخصوم لديها للتغيرات في سعر الفائدة.

الفجوة = الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة

وهناك صيغة بديلة تسمى نسبة الفجوة.

نسبة الفجوة = حجم الأصول الحساسة ÷ حجم الخصوم الحساسة

⁸⁹ Bank for international settlements, basel committee, lbid, p28.

وهكذا فإن فجوة قيمتها الصفر (أي نسبة الفجوة قدرها الواحد الصحيح) تشير إلى تساوي حجم الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة مع حجم الخصوم الحساسة لهذه التغيرات، الأمر الذي يعني عدم تأثر هامش الفائدة الصافي بشكل كبير بتقلبات أسعار الفائدة، في حين تشير الفجوة السالبة إلى أن الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة تتجاوز تلك الأصول التي تتصف بحساسيتها لتلك التغيرات. وهكذا تعطي المصارف التي تكون لديها فجوة سالبة اهتماماً كبيراً لأي زيادة في أسعار الفائدة قد تؤثر سلباً على هامش صافي الفوائد لديها.

ومع أن قياس الفجوة يعتبر طريقة سهلة في قياس مخاطرة سعر الفائدة التي يتعرض لها المصرف فإن لها بعض نقاط الضعف. من أهمها عدم القدرة على التفريق بدقة في درجة الحساسية لمعدلات الفائدة بين مصادر واستخدامات الأموال في المصرف مما يؤثر على هامش صافي الفوائد خلال الفترة التي تتغير بها أسعار الفائدة أي عدم القدرة على تحديد درجة انكشاف المصرف بدقة.⁹⁰

⁹⁰ أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، ص 225-226.

ثانياً: تحليل الفجوة لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية:

توضح الجداول التالية حجم الفجوات لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية وذلك حسب فترات الاستحقاق الموافقة لها.

الجدول رقم (48)

حجم فجوة إعادة التسعير لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية عام 2007					
البيان	دون الشهر	من 1-3 أشهر	من 3-6 أشهر	من 6-9 أشهر	9 أشهر - سنة
البنك العربي	13,736,551	5,140,922	84,650	3,131,848	226,593
بنك سورية والمهجر	(17,574,938)	2,008,647	286,835	1,516,127	1,368,025
بنك عودة	(13,080)	2,177	3,163	778	2,323
بنك بيبيلوس	(4,241,901)	1,249,050	(1,323,494)	414,310	408,956
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	(6,104,867)	(2,225,707)	2,493,716	1,996,996	1,250,029
بنك بيمو السعودي الفرنسي	(28,767,530)	10,801,558	5,059,423	2,407,812	1,348,787
بنك سورية والخليج	1,855	234	(793)	5	

البيان	من 1-2 سنة	من 2-3 سنة	من 3-4 سنة	من 4-5 سنة	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
البنك العربي	1,031,759	4,182	-	-	-	4,076,596	0
بنك سورية والمهجر	2,009,116	1,756,313	293,208	8,363	474,776	10,885,780	0
بنك عودة	599	1,508	0	234	1,968	3,815	2,811
بنك بيبيلوس	545,047	654,223	205,111	205,111	739,922	1,143,665	0
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	1,139,247	813,585	874,433	717,897	70,880	1,026,209	0
بنك بيمو السعودي الفرنسي	5,611,710	-	-	-	-	5,817,953	2,305,034
بنك سورية والخليج	78				2	1,446	2,828

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك.

◀ إن معظم البنوك هي حساسة للمطلوبات وذلك لفترة استحقاق دون الشهر فارتفاع سعر الفائدة سيكون له تأثير سلبي على هامش صافي الفائدة لكون الخصوم أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة من الأصول (تكلفة الأموال أكبر من عائدها).

◀ ومن جهة أخرى وبسيناريو معاكس أي عندما تتناقص معدلات الفائدة السوقية تتأثر معدلات الفائدة المقدمة على الايداعات لدى المصرف بالإضافة إلى تلك المعدلات المتحققة من القروض بهذا الانخفاض، ومع ذلك تكون معدلات الفائدة على الايداعات أكثر حساسية كلما تزايد معدل دورانها.

الجدول رقم (49)

حجم فجوة إعادة التسعير لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية عام 2008

الأرقام مقربة لأقرب ألف

البيان	دون الشهر	من 1-3 أشهر	من 3-6 أشهر	من 6-9 أشهر	من 9 أشهر - سنة
البنك العربي	(7,433,515)	(1,360,718)	(976,866)	3,827,725	156,102
بنك سورية والمهجر	(29,458,011)	9,659,301	112,884	28,462	559,106
بنك عودة	(10,867)	(4,929)	(4,869)	(116)	2,269
بنك بيلوس	(4,570,882)	(1,240,068)	(2,006,908)	270,587	496,722
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	(6,455,215)	(2,174,817)	2,939,401	1,219,538	1,432,837
بنك بيمو السعودي الفرنسي	(39,840,796)	12,557,307	6,143,587	5,655,532	806,861
بنك سورية والخليج	193	(428)	(978)	200	
بنك الأردن سورية	627,514	0	(51,658)	553,895	8,675

البيان	من 1-2 سنة	من 2-3 سنة	من 3-4 سنة	من 4-5 سنة	أكثر من 5 سنة	بنود غير حساسة	المجموع
البنك العربي	1,711,106	122,810	-	-	-	3,953,355	0
بنك سورية والمهجر	5,186,446	2,056,552	683,468	320,501	383,530	0	10,467,796
بنك عودة	3,290	0	0	712	200	7,839	3,067
بنك بيلوس	196,932	718,029	515,321	304,007	968,447	3,347,812	0
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	1,271,357	922,615	991,915	2,198,782	80,062	(2,426,475)	0
بنك بيمو السعودي الفرنسي	8,978,387	-	-	-	-	9,562,163	3,863,040
بنك سورية والخليج		1,255			36	2,391	2,668
بنك الأردن سورية	125	0	0	0	0	916,604	1,501,259

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك.

- ◀ إن البنك الأكثر حساسية للمطلوبات (الخصوم أكثر حساسية من الأصول) هو بنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك لفترة استحقاق دون الشهر أي إن ارتفاع سعر الفائدة سيؤثر سلباً على هامش صافي الفائدة لدى هذا البنك بشكل أكبر من البنوك الأخرى وذلك عن نفس فترة الاستحقاق المذكورة سابقاً.
- ◀ إن البنك الأكثر حساسية للأصول (الأصول أكثر حساسية من الخصوم) هو بنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك لفترة استحقاق من شهر إلى ثلاثة أشهر وبالتالي فإن انخفاض سعر الفائدة سيؤثر سلباً على هامش صافي الفائدة لدى هذا البنك بشكل أكبر من البنوك الأخرى وذلك عن نفس فترة الاستحقاق المذكورة سابقاً.
- ◀ إن البنوك التي هامش الفائدة الصافي لديها لن يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار الفائدة أي حجم الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة يساوي حجم الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة هي:

- بنك الأردن سورية وذلك لفترات الاستحقاق التالية:

من شهر إلى ثلاثة أشهر	من 3-3 سنوات	من 4-3 سنوات	من 4-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
-----------------------	--------------	--------------	--------------	-----------------

- بنك عودة وذلك لفترات الاستحقاق التالية:

من سنتين إلى ثلاثة سنوات	من ثلاثة إلى أربع سنوات
--------------------------	-------------------------

◀ إن بنك الأردن سورية تتخفف لديه الحساسية تجاه تغيرات أسعار الفائدة بشكل أكبر من بقية البنوك نظراً لكثرة الفجوات الصفيرية لديه في فترات الاستحقاق المذكورة أعلاه.

الجدول رقم (50)

حجم فجوة إعادة التسعير لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية عام 2009

الأرقام مقربة لأقرب ألف

البيان	دون الشهر	من 1-3 أشهر	من 3-6 أشهر	من 6-9 أشهر	من 9 أشهر - سنة
البنك العربي	(16,642,223)	121,304	1,927,265	1,810,916	1,136,565
بنك سورية والمهجر	(28,859,388)	4,435,587	6,093,924	(103,173)	448,159
بنك عودة	(32,111,367)	1,518,705	5,891,085	3,461,741	3,502,258
بنك بيبيلوس	(5,621,095)	(3,729,889)	(2,889,310)	1,156,485	(550,632)
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	(18,662,389)	5,116,377	6,104,848	2,170,247	1,123,298
بنك بيمو السعودي الفرنسي	(5,666,047)	(585,983)	(980,616)	(7,756,996)	(764,245)
بنك سورية والخليج	(2,041,121)	(583,493)	1,566,026	104,092	195,756
بنك الأردن سورية	(640,649)	(631,847)	(686,963)	553,895	478,096
بنك فرنسبنك	1,280,854	(1,102,377)	(3,433,824)	1,687,962	264,768
بنك الشرق	631,289	(205,806)	(747,985)	93,019	33,107
بنك قطر	159,414	971,272	273,900	228,250	228,250

البيان	من 1-2 سنة	من 2-3 سنة	من 3-4 سنة	من 4-5 سنة	أكثر من 5 سنة	بنود غير حساسة	المجموع
البنك العربي	6,115,748	535,643	-	-	-	4,994,781	0
بنك سورية والمهجر	4,844,796	1,851,372	580,233	262,941	397,236	14,008,147	3,949,834
بنك عودة	3,564,647	3,822,295	2,329,179	3,602,579	686,344	9,862,151	6,129,618
بنك بيبيلوس	3,535,445	1,721,764	583,044	117,938	1,153,666	6,824,209	2,301,624
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2,861,927	1,681,272	878,420	635,455	71,157	2,794,710	4,775,323
بنك بيمو السعودي الفرنسي	8,506,298	-	-	-	-	11,654,389	4,406,800
بنك سورية والخليج	373,382	596,453	450,227	160,980	533,961	4,448,918	2,673,129
بنك الأردن سورية	(2,112)	0	1,259,044	0	294,692	2,217,996	2,842,152
بنك فرنسبنك	132,247	350,330	126,727	422,718	338,056	1,469,074	1,536,535
بنك الشرق	70,888	83,237	45,913	97,323	1,500	2,252,442	2,354,927
بنك قطر	0	0	0	0	0	(1,861,086)	0

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك.

« إن البنك الأكثر حساسية لمطلوباته (لديه أكبر فجوة سالبة) هو بنك عودة وذلك لفترة الاستحقاق دون الشهر، وبالتالي يمكن لهذا المصرف التحوط من هذه الفجوة إذا كان متيقناً من تغير أسعار الفائدة باتجاه الارتفاع

« إن بنك سورية والمهجر لديه أكبر قيمة لفجوة البنود غير الحساسة.

« إن البنك الأكثر حساسية لأصوله (لديه أكبر فجوة موجبة) هو بنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك لفترة الاستحقاق من سنة إلى سنتين، وبالتالي يمكن لهذا المصرف التحوط من هذه الفجوة إذا كان متيقناً من تغير أسعار الفائدة باتجاه الانخفاض.

الجدول رقم (51)

حجم فجوة إعادة التسعير لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية عام 2010⁹¹ الأرقام مقربة لأقرب ألف

البيان	دون الشهر	من 1-3 أشهر	من 3-6 أشهر	من 6-9 أشهر	من 9 أشهر - سنة
البنك العربي	(11,033,334)	(3,631,342)	52,787	(491,540)	635,114
بنك سورية والمهجر	(15,948,810)	(5,926,268)	10,844,266	(319,799)	2,913,522
بنك عودة	(23,809,532)	(3,612,666)	6,782,943	1,889,214	2,536,975
بنك بيلوس	(7,978,724)	(4,182,086)	370,236	921,749	492,643
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	(36,155,655)	6,429,178	14,871,253	1,301,799	1,813,424
بنك بيمو السعودي الفرنسي	(47,028,470)	17,844,895	4,149,623	2,421,655	1,312,016
بنك سورية والخليج	(412,656)	(2,902,086)	25,229	(57,139)	227,736
بنك الأردن سورية	(4,315,714)	(1,392,962)	6,980	1,328,313	(43,572)
بنك فرنسبنك	(1,943,355)	(1,113,552)	(2,326,879)	1,321,678	631,931
بنك الشرق	(550,142)	(899,849)	222,447	314,523	(61,701)
بنك قطر	8,008,807	1,543,528	(290,443)	(331,265)	1,384,969

البيان	من 1-2 سنة	من 2-3 سنة	من 3-4 سنة	من 4-5 سنة	أكثر من 5 سنة	بنود غير حساسة	المجموع
البنك العربي	6,259,039	296,306	-	-	-	7,912,970	0
بنك سورية والمهجر	8,490,344	8,838,501	2,134,211	2,097,236	1,507,231	(9,514,181)	5,116,253
بنك عودة	5,766,334	4,721,419	5,267,319	2,418,609	744,981	4,158,091	6,883,688
بنك بيلوس	1,860,578	814,849	654,520	750,183	652,193	10,032,422	4,388,563
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	3,806,963	1,557,431	1,690,791	253,496	(264,934)	12,015,549	7,319,297
بنك بيمو السعودي الفرنسي	14,806,202	-	-	-	-	11,567,874	5,073,796
بنك سورية والخليج	997,914	807,789	358,211	203,654	570,735	2,650,332	2,469,718
بنك الأردن سورية	331,907	766,039	818,947	620,209	818,070	3,921,538	2,859,755
بنك فرنسبنك	360,793	(50,759)	477,504	114,467	1,589,895	2,466,051	1,527,772
بنك الشرق	(96,622)	126,679	264,169	228,043	66,776	2,620,845	2,235,167
بنك قطر	1,641,610	-	-	-	-	(11,957,205)	0

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية.

◀ نلاحظ عدم وجود فجوات صفيرية لدى البنوك التجارية العاملة في سورية عام 2010 إلا في قيمة

مجموع الفجوات (الفارق بين الأصول الحساسة والخصوم الحساسة لدى البنك ككل) وذلك لدى البنك

العربي وبنك قطر الوطني.

⁹¹ المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية العاملة في سورية.

◀ إن البنك الأكثر حساسية لمطلوباته أي أن خصومه الحساسة لتغير أسعار الفائدة تتجاوز أصوله الحساسة لتغير أسعار الفائدة هو بنك بيمو لسعودي الفرنسي وذلك لفترة الاستحقاق دون الشهر وبالتالي يعتبر خلال هذه الفترة من أكثر البنوك انكشافاً لمخاطرة سعر الفائدة (تغير سعر الفائدة باتجاه الارتفاع).

◀ أن البنك الأكثر حساسية لأصوله أي أن أصوله الحساسة لتغير أسعار الفائدة تتجاوز خصومه الحساسة لتغير أسعار الفائدة هو بنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك لفترة الاستحقاق من شهر إلى ثلاثة أشهر، وبالتالي يعتبر خلال هذه الفترة من أكثر البنوك انكشافاً لمخاطرة سعر الفائدة (تغير سعر الفائدة باتجاه الانخفاض).

(2) - أسلوب تحليل الأمد: ⁹²

يعتبر قياس الحساسية الزمنية من المناهج البديلة المستخدمة في تقييم مخاطر سعر الفائدة التي يتعرض لها المصرف، ذلك أن بعض الأصول والخصوم تتمتع بحساسية أكثر من غيرها حتى في تطابق فترات التعديل الدوري لمعدلات الفائدة مع فترات الاستحقاق، حيث يعتبر سند الخصم الذي أجله عشر سنوات أكثر حساسية لتقلبات أسعار الفائدة من سند الفائدة بنفس الأجل والذي يعطي فوائده على شكل كوبونات (قسائم دورية) وهكذا ستكون القيمة السوقية لأصول المصرف الذي استثمر أمواله في سندات الخصم أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات التي تصيب سعر الفائدة، ولقد لجأت المصارف والمؤسسات المالية الأخرى إلى استخدام مفهوم الحساسية الزمنية لقياس درجة تأثر أصولها بالتغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة .

هناك العديد من الوسائل المستخدمة في قياس الحساسية الزمنية و من أكثرها شيوعاً:

$$DUR = \left[\sum_{t=1}^n \frac{Ct(T)}{(1+i)^t} \right] \div \left[\sum_{t=1}^n \frac{ct}{(1+i)^t} \right]$$

حيث أن:

Ct: هي مدفوعات الفائدة المترتبة على الأصل المالي.

T: موعد أداء المدفوعات المترتبة على الأصل المالي.

i: عائد الحيازة إلى تاريخ الاستحقاق YTM الذي يحققه الأصل المالي.

⁹² أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، صفحة 226 - 229.

ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يكون للأصول ذات فترات الاستحقاق الأقصر حساسية زمنية أقل، أيضاً يكون للأصول التي تعطي مدفوعات فائدة على عدد أكبر من الفترات حساسية زمنية أقل من تلك التي تعطي مدفوعات فائدة أقل تواتراً. إن الحساسية الزمنية لمحفظه الأصول تعادل الوسطي المنقل للحساسية الزمنية لمكونات المحفظة (تقيس الأوزان القيمة السوقية النسبية لكل مكون من هذه المكونات). هذا وتستخدم المصارف والمؤسسات المالية الأخرى المهتمة بعنصر مخاطرة سعر الفائدة منهج الحساسية الزمنية لإجراء مقارنة على مستوى المحافظ الاستثمارية الكلية (المكونة للأصول والخصوم لدى كل بنك)، ويمكن لهذه المصارف وتلك المؤسسات العمل على جعل الحساسية الزمنية لخصومها مطابقة للحساسية الزمنية لأصولها.

وعلى الرغم من أن تحليل الحساسية الزمنية هو أحد التقنيات المستخدمة في مقارنة حساسية مختلف الأوراق المالية للتغيرات في سعر الفائدة فإن امكانياتها تعتبر محدودة عندما تطبق على تلك الأصول التي ترتبط تواريخ استحقاقها بإشعار فوري يجعلها تستحق عند الطلب.

لنأخذ على سبيل المثال حالة ذلك المصرف الذي يقدم قرضاً أجله خمس سنوات بمعدل فائدة ثابت بحيث يمكن إعادة سداد هذا القرض قبل تاريخ الاستحقاق دون أي عقوبة تفرض بحق المقترض ولا يعتبر هذا القرض حساساً لسعر الفائدة إذا لم يتم سداده قبل موعد الاستحقاق، ومع ذلك يبقى احتمال سداده مبكراً في أي وقت طوال فترة الخمس سنوات أمراً قائماً. وفي هذه الحالة سيعيد المصرف استثمار الأموال المستردة عند معدل يتفق مع المعدلات السائدة في السوق في ذلك الوقت. وهكذا يمكن أن تكون الأموال المستخدمة في تقديم القرض حساسة للتحركات التي تطرأ على سعر الفائدة. بحيث تعتمد درجة الحساسية تلك على تاريخ سداد القرض (في أي وقت على امتداد أجل القرض). وبشكل عام يشيع اللجوء إلى السداد المسبق للقروض عندما تتناقص أسعار الفائدة في السوق.

وتكمن الفكرة هنا في أن احتمال السداد المسبق يجعل من غير الممكن الوصول إلى مطابقة تامة بين حساسية الأصول وحساسية الخصوم.⁹³

⁹³ أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، صفحة 226 - 229.

ب- أساليب المحاكاة:

تستخدم الكثير من المصارف خاصة تلك التي تستخدم أدوات مالية معقدة أو لديها أشكال مخاطر مركبة أنظمة متطورة لقياس مخاطر سعر الفائدة من تلك التي تعتمد على جداول استحقاق ١ إعادة تسعير بسيطة. و تتضمن عادةً هذه الأساليب تقييمات مفصلة لتأثير التغيرات المحتملة في سعر الفائدة على الأرباح والقيمة الاقتصادية عن طريق محاكاة خط سير سعر الفائدة المستقبلي وتأثير هذه النسب على التدفقات النقدية.⁹⁴ يمكن تعرف المحاكاة بأنها تطوير نموذج مالي للمصرف يتضمن العلاقات المتداخلة بين الموجودات والمطلوبات والأسعار والتكاليف وحجم الأعمال ومزيج المنتجات وغيرها من المتغيرات ذات العلاقة بأنشطة المصرف. وتعني المحاكاة تطوير خطط متعددة للمصرف كما تعني تحليل كيفية أداء كل خطة في ظل مشاهد بديلة لأسعار الفائدة. الهدف من كل ذلك هو تقدير أثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية. غالباً ما تكون هذه النماذج مكثفة بحسب خصوصيات المصرف إما من خلال تصويرها داخلياً أو على أساس شرائها من الغير.⁹⁵

وبناء عليه أتاحت برمجيات المحاكاة أمام الإدارة المصرفية إعداد توقعات بديلة عن بعضها حول هامش الفائدة الصافي والتي تمتاز بالقياس والقدرة على المقارنة مما جعلها أكثر قدرة على متابعة أثر تركيبة الموجودات في القدرة الإيرادية المستقبلية للمصرف.⁹⁶

وتتفاوت نماذج المحاكاة من جداول العرض البسيطة إلى النماذج المعقدة جداً المستندة للحاسوب. ويمكن مثلاً استخدام نموذج الانحدار التالي باستخدام ممثل لسعر الفائدة (كمعدل الفائدة على أدونات الخزينة) هو i_t ومؤشر ستاندر أند بور ممثلاً لعائد السوق R_m واعتبار العائد على سعر سهم المصرف R ممثلاً لأداء المصرف:

$$R = B_0 + B_1 R_m + B_2 i_T + u$$

u : عبارة الخطأ B_2, B_1, B_0 : معاملات الانحدار

⁹⁴ Bank for international settlement, Basel committee, Ibid, p30- 31.

⁹⁵ الشماخ، خليل، مرجع سابق، ج3، صفحة 766- 767.

⁹⁶ عبد الله، خالد أمين، 2002، بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات العقارية، موسوعة التوريق 2، اتحاد المصارف العربية، ص84.

ويعبر معامل الانحدار B2 في هذا النموذج عن مقدار تأثير العائد بتحركات أسعار الفائدة، وهكذا فإن الإشارة الموجبة لهذا المعامل ستعني وجود علاقة طردية بين الأداء وارتفاع أسعار الفائدة والعكس بالعكس صحيح، إذ إن الإشارة السالبة لهذا المعامل ستشير إلى علاقة عكسية بين أداء المصرف وارتفاع أسعار الفائدة، أما حالة اقتراب قيمة هذا المعامل من الصفر فتعني أن عوائد سهم المصرف مستقلة عن تحركات أسعار الفائدة. إن النماذج المماثلة لهذا النموذج الموصوف سابقاً قد تم اختبارها على محفظة استثمارية تضم مجموعة من جميع المصارف المطروحة أسهمها للتداول العام لتحديد مدى ارتباط أداء سعر المصرف بتحركات أسعار الفائدة، وقد توصلت الغالبية العظمى من هذه الأبحاث إلى حقيقة وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين (أي أن المعامل B2 يأخذ قيمة سالبة معتبرة)، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى حالة عدم التوازن بين حساسية أصول المصرف وحساسية خصومه لأسعار الفائدة. وعلى اعتبار أن المصارف تميل إلى أن تكون لديها فجوة سالبة (أي حالة كون خصومها أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة من أصولها)، فإن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤثر سلباً على أداء المصرف .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه النتائج يمكن تعميمها على الصناعة المصرفية ككل وليس بالضرورة أن تنطبق على كل المصارف.⁹⁷

وبناء عليه تتمتع المحاكاة بكونها مدخلاً ديناميكياً مستشرفاً للمستقبل بالمزايا التالية:

- تقليل الدور الذي تلعبه الإدارة بالأزمات.
- زيادة أهمية التخطيط الاستراتيجي وتوجيه أو الزام المستعملين له على النظر في بدائل استخدام الموجودات المستحقة وبدائل تمويل المطلوبات المستحقة.
- تفاعل المستخدمين مع الوحدات الإدارية للحصول على البيانات عن المنتج والحجم والمزيج و السعر.
- تمكين المستخدمين من متابعة بعض المحاكاة غير المجدية من حيث نتائجها وبالتالي اكتساب المهارات اللازمة.

⁹⁷ أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، ص 229-231.

إلا أن هناك بالمقابل عدداً من السلبيات التي تعاني منها المحاكاة أهمها:

- الوقت الطويل المستنزف في استعمال الحاسوب.
- توليد أحجام كبيرة من المخرجات.
- مجموعة من البيانات لكل افتراض (استجابات الإدارة وأساليب الوقاء ومشاهد أسعار الفائدة).
- حل المشكلات من خلال التجربة والخطأ (أي انتهاج أسلوب الحلول التراكمية).
- الحاجة إلى متخصصين من مهارات عالية المستوى وبوجه خاص في مجال البرمجة المستندة إلى الحاسوب وتحليل المخاطر كما أنها بحاجة إلى معارف وخبرات عن القطاع وعن طبيعة عمل المصرف.⁹⁸

1- القيمة الخاضعة للمخاطر:

هي تقدير لأقصى خسارة محتملة للمحفظة خلال مدة احتفاظ محددة وضمن مستوى ثقة معين. ويستند هذا الأسلوب إلى المفهوم الاحصائي لكل من التوزيع الاعتيادي والانحراف المعياري ورقابة المخاطر وإدارتها.⁹⁹ تحاول نماذج القيمة الخاضعة للمخاطر أن تقيس السعر أو المخاطر السوقية لمحفظة الموجودات الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة وغيرها من أسعار الأسهم والصرف وأسعار السلع. حيث تقدم هذه النماذج رقم محدد لكامل محفظة الموجودات معبرة عن الخسارة المحتملة في فترة زمنية معينة عند مستوى ثقة محدد لتحديد الدقة في تقدير الخسارة.¹⁰⁰

يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر على أساس تخطيط المحفظة، وتخطيط تعرض المحفظة للمخاطر هو العملية التي يتم فيها تحليل وتحويل المحفظة إلى كمية من التعرضات لعدد محدد من المتغيرات العشوائية (مثل مؤشرات الأسهم، معدلات الصرف، معدلات الفائدة، عائدات السندات الصفرية خلال فترات استحقاق قياسية). وبشكل متعاقب فإن الإفراط في تبسيط الشرح في عملية التخطيط سوف يشوه المعنى وقد ينتج عن تقديرات ضعيفة للقيمة المعرضة للمخاطر.¹⁰¹

⁹⁸ الشماع، خليل، مرجع سابق، ج3، ص790 - 791.

⁹⁹ الشماع، خليل، مرجع سابق، ج3، ص 810.

¹⁰⁰ Peter S.Rose, Sylvia C.Hudgins, Ibid, p501.

¹⁰¹ Francesco, Saita, value at risk and bank capital management, Elsevier Inc, united states of America, 2007, p31.

إن العناصر الأساسية في تحليل القيمة المعرضة للمخاطر هي:

- تقدير مبلغ الخسائر القصوى المتوقعة في قيمة الموجودات التي تحدث عند مستوى مخاطر محدد.
- تقدير الفترة الزمنية التي يمكن من خلالها تسييل الموجودات عند حدوث تدهور في أوضاع السوق (مثلاً 24 ساعة للموجودات ذات السيولة المرتفعة أو ممكن أسبوعان في حالة الموجودات الأصعب تحويلاً إلى نقدية).
- مستوى الثقة الذي تضعه الإدارة لتقدير احتمال حدوث خسائر في أي فترة معطاة (99%) مثلاً يعني (1% مستوى مخاطر).

إن هذا النموذج يوفر الوقاية الجيدة من الخسائر الناجمة عن سلسلة واسعة من الحركات والتغيرات في السوق إلا أنها لا تجدي أمام العديد من الأزمات الشديدة والمتطرفة لذلك ثمة حاجة إلى "اختبار التحمل" من أجل تحديد نقاط الضعف وتوفير حماية من الحالات الطارئة عندما لا يكفي رأس المال لتوفير الحماية المطلوبة.

2- ظروف ضغط السوق "اختبارات التحمل":

تستند تدابير مواجهة المخاطر إلى الافتراضات التاريخية التي تتضمن التوزيعات الطبيعية للتقلبات والارتباطات واستمرارية الأسعار وتوفر السيولة المناسبة، تعتبر مثل هذه التدابير قابلة للتطبيق ومفيدة في ظل أحوال السوق الطبيعية.

إلا أنها تفشل ولا تحقق الهدف في ظل تحركات السوق المتطرفة أو الظروف الصعبة. فعلى سبيل المثال تعتمد حسابات القيمة الخاضعة للمخاطر عادة على قيمة حدتها الأعلى ثلاثة أضعاف الانحراف المعياري كما أنها تعتمد على بيانات تاريخية محدودة تغطي ما لا يزيد عن ثلاثة سنوات، كما لوحظ أن أزمات السوق قد تجاوزت الثلاثة انحرافات معيارية وأن ذلك ليس بالأمر الغريب. لذا فإن استخدام تدابير المخاطر التقليدية هذه جعلت من الضروري معاملة اختبار التحمل كجزء مكمل وروتيني لإدارة المخاطر.¹⁰²

¹⁰² مركز البحوث المالية والمصرفية بترخيص من "Integrating Stress Testing with Risk Management"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 7، عدد 4، ديسمبر 1999، ص 24.

جاء في المبدأ الثامن من اتفاقية بازل 2 ما يلي:

- يجب أن تقيس البنوك قابليتها للخسارة في ظل ضغوط ظروف السوق ويشمل القياس تحليل للفرضيات الأساسية، وأن تأخذ في اعتبارها نتائج هذا القياس عند وضع ومراجعة سياساتها وحدود مخاطر سعر الفائدة.
- يجب أن تصمم اختبارات التحمل أو الضغط بحيث تقدم معلومات عن أنواع الظروف التي تكون فيها استراتيجيات ومراكز المصرف أكثر ضعفاً ولذا يمكن أن تصمم وفقاً لخصائص مخاطر البنك.
- ممكن أن تتضمن سيناريوهات الضغوط الممكنة التغيرات غير الطبيعية في المستوى العام لأسعار الفائدة والتغيرات في العلاقات بين النسب الرئيسية في السوق (مثلاً المخاطر الأساسية) والتغيرات في قمة وشكل منحنى العائد وتغيرات في سيولة الأسواق المالية الرئيسية أو التغيرات في تقلب أسعار الفائدة.
- كما يجب أن تشمل سيناريوهات الأزمات الظروف التي لا تطبق فيها الافتراضات وأساليب قياس الأعمال.
- اختبار الافتراضات في وقت الضغوط والتي يتم استخدامها للأدوات غير النقدية والأدوات ذات الاستحقاقات التعاقدية غير المؤكدة مهمة على وجه الخصوص لتحقيق فهم لشكل مخاطر البنك.
- يجب أن يتم مراعاة الأدوات والأسواق ذات التركيز عند إجراء اختبارات التحمل حيث إن هذه المراكز ممكن أن تكون أصعب في تحويلها لسيولة أو تعديل في مواقف الضغوط.
- يجب أن تراجع البنوك أسوأ المواقف المحتملة بالإضافة إلى الأحداث الأكثر احتمالاً.
- يجب أن تراجع الإدارة ومجلس الإدارة بصفة دورية تصميم ونتائج مثل هذه الاختبارات الخاصة بالتحمل وتتضمن وجود خطط بديلة للطوارئ.¹⁰³

¹⁰³ دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، صفحة 105.

4- الأساليب المستخدمة في الحد من مخاطر سعر الفائدة:

أ- إستراتيجيات إدارة الموجودات والمطلوبات:

أولاً : إستراتيجية إدارة الموجودات:

إن استخدام الأموال في الموجودات مقيد بالقدرة على تحويل تلك التوظيفات إلى أموال سائلة قابلة للاستخدام ثانية (إعادة الاستخدام) حيث تتأتى سيولة الموجودات من مصدرين أساسيين هما: الأجل والبيعية أي القدرة على تحويلها أو تبادلها نقداً.

فغني عن البيان أن عملية صيانة السيولة من خلال تركيبة الموجودات هي ليست بدون تكلفة فالقروض تعتبر تقليدياً أكثر الموجودات المصرفية عائداً ولكنها عموماً أقل الموجودات (المكتسبة للفوائد) سيولة، وبالتالي فإن استهداف مستويات أعلى من سيولة الموجودات يقابله تخفيض في مردودها فلغرض تحقيق السيولة الأعلى لابد من مبادلتها بالمردود الأقل.

تعتبر كلاً من معدلات أسعار الفائدة والأحجام والمزيج لهذه الفئات من الموجودات عناصر خطيرة في إدارة الموجودات والمطلوبات وذلك من خلال التمييز بين الموجودات ذات المعدلات الحساسة والموجودات ذات المعدلات غير الحساسة.

ثانياً : استراتيجية إدارة المطلوبات:

إدارة المطلوبات تعني ممارسة المصرف لشراء الأموال وإقراضها لتحقيق الأرباح، ولذلك فقد أدخل استخدام مصطلح إدارة الفارق في نظام إدارة الموجودات والمطلوبات.

وإن إدارة جانب المطلوبات يمكن عرضه بطريقتين الأولى: هي إدارة مطلوبات المركز الاحتياطي وتركز على استخدام أدوات قصيرة الأجل لمقابلة الإيداعات أو لمقابلة الطلب على القروض بشكل مؤقت. وتعتبر اتفاقيات إعادة الشراء وشراء الأموال الفيدرالية ليوم واحد أداتين أساسيتين في إدارة المطلوبات. إن هذه الطريقة في إدارة الاحتياطيات ينشأ عنهما مصادر أموال قصيرة الأجل لتهدياً مقدار وافر من السيولة في ميزانية المصرف . أما الطريقة الثانية في إدارة المطلوبات هي إدارة مركز القروض وتركز هذه الطريقة على التوسع الدائم لميزانية المصرف لمقابلة فرص الاستثمار المربحة وخاصة طلب القرض الشخصي وإن الأداة المالية في هذه التقنية هي شهادات الإيداع ذات المبالغ الكبيرة.

ولغرض تقييم أثر إدارة المطلوبات على ربحية المصرف فإنه لا بد من المقارنة بين الزيادة في العائد من محفظة الموجودات وبين التكلفة الأعلى للأموال المقترضة في السوق المفتوح. حيث يمكن قياس التغيير في الهامش من خلال المقارنة بين الزيادة في العائد من الموجودات والزيادة في تكلفة المطلوبات وهو الفارق بين الاثنين.

ثالثاً : استراتيجية إدارة الأموال:

تعتبر هذه الاستراتيجية مدخل متوازن أكثر في الإدارة من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1) لا بد للمصارف من أن تمارس السيطرة والرقابة الأكبر على حجم ومزيج وعائد أو تكلفة كل من الموجودات والمطلوبات من أجل تحقيق أهداف المصرف.
 - 2) يجب أن تكون إدارة الموجودات والمطلوبات متوافقة داخلياً، لأنه يساعد في تعظيم الفارق بين إيرادات المصرف من موجوداته ذات العائد وبين تكلفة مطلوباته بالإضافة لسيطرته على مدى تعرضه لمخاطر سعر الفائدة.
 - 3) لا بد من صياغة السياسات المصرفية التي تؤدي إلى تعظيم العوائد وتقليل التكاليف وذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية على شكل زيادة الموجودات أو تخفيض بالمطلوبات.¹⁰⁴
- ب- مطابقة فترات الاستحقاق:

أي مطابقة فترات استحقاق كل حساب من حسابات الإيداع لديها بفترات استحقاق مماثلة لأنواع الأصول المختلفة التي لديها. ومع أن هذه الاستراتيجية ستساعد المصرف على تجنب مخاطرة سعر الفائدة فإن تطبيقها بشكل فعال هو أمر غير ممكن دائماً. ذلك أن المصارف تحصل عادة على كميات ضخمة من الإيداعات قصيرة الأجل ولن تكون قادرة على مطابقة آجال استحقاق الإيداعات مع الآجال الطويلة التي تتميز بها القروض حيث من النادر أن يطلب المقترضون الاقتراض على فترات تقل عن شهر واحد أو حتى ستة أشهر، هذا إلى جانب أن حجم الإيداعات تكون عادة صغيرة نسبة إلى حجم القروض وسيواجه المصرف صعوبة في ضم الإيداعات في إطار فترة استحقاق موحدة للاستجابة إلى طلب اقتراض أجله مساوٍ لهذه الفترة.

¹⁰⁴ الشماع، خليل، مرجع سابق، ج 1، ص 180 - 185.

ج- التحوط من مخاطر سعر الفائدة باستخدام المشتقات:

1- التحوط باستخدام العقود المستقبلية:

تتميز العقود المستقبلية بإتاحة الفرصة للمصارف بالتحديد المسبق للسعر الذي يمكن عنده بيع أو شراء الأدوات المالية المختلفة في تاريخ مستقبلي محدد يسمى تاريخ التسوية.

وبذلك فإن هذا العقد ينشأ بين طرفين يكون أحدهما مشتري للعقد والآخر بائعاً له أما الأصل الذي يسري عليه التعامل بموجب العقد فيمكن أن يكون أصلاً حقيقياً أو أصلاً مالياً. ويتم التعامل في أسواق العقود المستقبلية بطريقة المزاد المفتوح عن طريق وسطاء أو بيوت مقاصة توكل إليها عادة تنظيم التسويات التي تتم بين طرفي العقد بعد الأخذ بالحسبان الآثار التي تترتب على حق كل منهما بسبب التقلبات السعرية التي تحدث في سعر العقد. ولأجل الالتزام المتبادل بين طرفي العقد المستقبلي يلتزم كل من البائع والمشتري بأن يسلم الوسيط بتاريخ نشوء العقد هامشاً معيناً تتراوح قيمته بين 5-15% من القيمة الإجمالية للعقد ولا يتم استرداده إلا عند تصفية العقد. ويقوم الوسيط عادة بإجراء تسوية يومية بين طرفي العقد تعكس التغيرات السعرية التي تحدث على سعر العقد ومن ثم يعكس أثر ذلك على رصيد كل منهما في سجلاته.¹⁰⁵

فهناك على سبيل المثال عقود مستقبلية متاحة على شهادات الإيداع وعندما تثبت المصارف ذلك السعر الذي يمكن أن تباع عنده شهادات الإيداع لأجل تاريخ تسوية محدد فإن ذلك يسمح لها بتثبيت تكلفة حصولها على هذه الأموال وبالتالي ستكون التكلفة الكلية للأموال المستقبلية بمعزل نوعاً ما عن حركة أسعار الفائدة. إن عملية بيع العقود المستقبلية على شهادات الإيداع على سبيل المثال تقلل من الأثر العكسي المحتمل لارتفاع أسعار الفائدة على مصاريف الفائدة التي يتكبدها المصرف. وهي تقلل أيضاً من الأثر الإيجابي المحتمل لانخفاض أسعار الفائدة على تلك المصاريف. وعلى فرض أن المصرف منذ البداية يملك خصوماً حساسة لتغيرات سعر الفائدة أكثر مما هي عليه أصوله فإن استخدامه للعقود المستقبلية سيساعد في تضيق الفجوة وبالتالي في تقليل أثر سعر الفائدة على هامش الفوائد الصافي لدى المصرف.

لقد خلصت الدراسة التي أجراها كوينهافير إلى الدليل على أن تلك المصارف التي تكون خصومها أكثر حساسية من أصولها لتغيرات أسعار الفائدة يمكن أن تستفيد بشكل كبير من عملية التحوط باستخدام العقود

¹⁰⁵ قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، 2010-2011، ص 271.

المستقبلية على أسعار الفائدة. لقد وجدت هذه الدراسة بأنه يمكن للعقود المستقبلية على أسعار الفائدة أن تقلل من درجة تقلب الأرباح بنسبة تصل إلى 80%.¹⁰⁶

(2) - التحوط من مخاطر سعر الفائدة عن طريق تبادلات أسعار الفائدة:

عقد مبادلة أسعار الفائدة هو عبارة عن اتفاق بين طرفين لمبادلة مدفوعات الفوائد بموجب فترات منتظمة. حيث يتم التعامل بهذا النوع من العقود في أسواق المال وذلك بسبب اختلاف ملاءة المقترضين من جهة واختلاف توقعات المتعاملين في هذه الأسواق حول تقلب أسعار الفائدة السوقية والمخاطر الناجمة عن ذلك التي قد تؤدي إلى الإفلاس من جهة ثانية.

— عقود مبادلة أسعار الفائدة الثابتة بالمتغيرة :

وهو النوع الأكثر انتشاراً في هذه المبادلات وفيه يوافق أحد الأطراف الداخل في المبادلة على أن يدفع سلسلة معدلات الفائدة الثابتة وفي الوقت نفسه يتسلم سلسلة من التدفقات النقدية التي تعتمد على معدلات الفائدة العائمة. وهذا الطرف يطلق عليه Fixed-Rate Payer في المقابل يوافق الطرف الآخر الداخل في عقد المبادلة على دفع سلسلة من معدلات الفائدة العائمة ويطلق على هذا الطرف Floting-Rate Payer وذلك وفقاً لمعدل مرجعي.¹⁰⁷

وسيكون المصرف الذي تتصف خصومه بحساسية أكبر لأسعار الفائدة من أصوله (وجود فجوة سالبة) قادراً على الاستفادة من هذا النوع من العقود في حال ارتفاع أسعار الفائدة حيث يعمل على مبادلة مدفوعاته التي تتم على أساس سعر فائدة ثابت مقابل المدفوعات التي يرتبها سعر فائدة متغير على الطرف الآخر على امتداد فترة زمنية معينة، وفي حال ارتفاع سعر الفائدة يستفيد المصرف نظراً لأن المدفوعات التي سيتلقاها من التبادل ستزداد في نفس الوقت الذي يحافظ فيه على تدفقاته النقدية الخارجة ثابتة.

¹⁰⁶ أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، ص 233-235.

¹⁰⁷ إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، مرجع سابق، ص 281.

توضيح:

لدينا المصرف (أ)

لديه كميات ضخمة من القروض عند سعر فائدة ثابت قدره 11% والغالبية العظمى من مصادر أمواله هي عناصر حساسة لسعر الفائدة وبالتالي يريد التحوط من مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.

المصرف (ب)

لديه كميات ضخمة من القروض عند سعر فائدة متغير والغالبية العظمى من أصوله هي عناصر حساسة لسعر الفائدة وبالتالي يريد التحوط من مخاطر انخفاض أسعار الفائدة.

المصرف (ج)

يلعب دور توفيق بين الأطراف الراغبة بالقيام بعمليات تبادل لأسعار الفائدة.

المصرف (أ) يرغب بمبادلة المدفوعات التي يرتبها معدل الفائدة الثابت بمدفوعات مترتبة على معدل متغير، هنا المصرف (ج) سيبحث عن الزبون المناسب وليكن المصرف (ب) الراغب بمبادلة مدفوعاته التي يرتبها عليه معدل فائدة متغير مقابل مدفوعات تترتب على معدل فائدة ثابت.



1: هي مدفوعات مترتبة على معدل فائدة ثابت من المصرف أ إلى المصرف ج.

2: هي مدفوعات مترتبة على معدل فائدة ثابت من المصرف ج إلى المصرف ب.

3: هي مدفوعات مترتبة على معدل فائدة متغير من المصرف ج إلى المصرف أ.

4: هي مدفوعات مترتبة على معدل فائدة متغير من المصرف ب إلى المصرف ج.

الجدول التالي يبين أثر معدلات الفائدة المتغيرة على هامش الفائدة الصافي لدى المصرف (أ) بافتراض أن المدفوعات الثابتة سيتم دفعها على أساس معدل ثابت قدره 9% وأن تكلفة الأموال لديه مساوية لمعدل الليبور.

الجدول رقم (52)

معدلات الليبور المستقبلية						الاستراتيجية
%11	%10	%9	%8	%7	%6	
						استراتيجية عدم التحوط
%11	%11	%11	%11	%11	%11	المعدل الوسطي على القروض الرهنية
%11	%10	%9	%8	%7	%6	التكلفة الوسطية للإيداعات
%0	%1	%2	%3	%4	%5	الهامش
						استراتيجية التحوط باستخدام تبادلات أسعار الفائدة
%11	%11	%11	%11	%11	%11	معدل الفائدة الثابت المتحصل من القروض الرهنية ذات المعدل الثابت
%9	%9	%9	%9	%9	%9	معدل الفائدة الثابت المترتب على التبادل
%2	%2	%2	%2	%2	%2	الهامش على أساس المدفوعات المترتبة على المعدل الثابت
%12	%11	%10	%9	%8	%7	معدل الفائدة المتغير المتحصل من التبادل
%11	%10	%9	%8	%7	%6	معدل الفائدة المتغير المترتب على الإيداعات
%1	%1	%1	%1	%1	%1	الهامش على أساس المدفوعات المترتبة على المعدل المتغير
%3	%3	%3	%3	%3	%3	الهامش الإجمالي باستخدام التبادل

المصدر: الشماع، خليل، أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، صفحة 238.

◀ تتجلى فائدة اتفاق التبادل في إتاحة الفرصة بتثبيت الهامش الذي يمكن تحقيقه من الأصول

المتوفرة أو على الأقل في الحد من درجة التقلب المحتملة في سلوك هذا الهامش.

◀ عندما تتناقص معدلات الفائدة ستتجاوز أعباء الفوائد التي سيتحملها المصرف إيرادات الفوائد

التي ستتحقق لديه من الدخول في مثل هذا التبادل .

◀ إذا ما بقي معدل الليبور عند 6% فإن هامش المصرف سيكون 5% في حالة عدم التحوط

و 3% في حالة التحوط باستخدام تبادلات أسعار الفائدة.

◀ عند ارتفاع معدل الليبور فوق 8% فإن الهامش المتحقق باستخدام التبادل سيتجاوز الهامش

المتحقق في حالة عدم التحوط .¹⁰⁸

وترى الباحثة أنه عند انخفاض أسعار الفائدة فإن الهامش بين معدلات الفائدة التي يحصل عليها المصرف على القروض ذات المعدل الثابت المتوفرة لديه وبين تلك المعدلات المدفوعة على الإيداعات ينبغي أن يتسع

¹⁰⁸ أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، ص 235-240.

بالشكل الذي يعوض صافي أعباء الفوائد التي يرتبها التبادل على المصرف. إضافة إلى أنه خلال هذه الفترة يلجأ المقترضين إلى السداد المسبق للقروض ذات المعدلات الثابتة الأمر الذي قد يتولد عنه أعباء فوائد دون أي أثر تعويضي.

د- الحدود العليا والدنيا لمعدلات أسعار الفائدة:

الحد الأعلى لسعر الفائدة هو عبارة عن اتفاق (مقابل رسم) يخول صاحبه الحصول على مقدار من الأموال في حالة ارتفاع أسعار الفائدة فوق مستوى معين خلال فترة زمنية محددة.

الحد الأدنى لسعر الفائدة هو عبارة عن اتفاق (مقابل رسم) يخول صاحبه الحصول على مقدار من الأموال في حالة انخفاض أسعار الفائدة دون مستوى معين خلال فترة زمنية محددة.¹⁰⁹

فهنا يمكن للمصرف (أ) المشار إليه سابقاً أن يشتري حداً أعلى لسعر الفائدة يستند إلى الليبور ذي السعر (6%) من المصرف (ب) وذلك بمبلغ وليكن 10 ملايين دولار ولمدة سنتين وهذا يضمن للمصرف (أ) استلام الفرق بين سعر الليبور و(6%) خلال أجل العقد عندما ترتفع الأسعار فوق سعر الليبور، وبالمقابل فإن المصرف (ب) يشتري حداً أدنى لسعر الفائدة مستنداً إلى الليبور بسعر (6%) من المصرف (أ) وبنفس المبلغ والأجل وهذا يضمن له استلام الفرق بين (6%) وسعر الليبور خلال أجل العقد وذلك عندما تنخفض الأسعار دون سعر الليبور.

بعبارة أخرى إن المعاملتين تتضمنان تحويل مبلغ إضافي بمقدار 10 مليون دولار من قروض المصرف (أ) ذات أسعار الفائدة الثابتة إلى قروض ذات أسعار قابلة للتعديل، كما أنهما يحددان مبلغاً معادلاً من قروض المصرف (ب) ذات الأسعار القابلة للتعديل، وهكذا يستطيع المصرفان تقليل مخاطرة سعر الفائدة، وكلاهما يكسب من المعاملة.¹¹⁰

5- لجنة بازل وإدارة مخاطرة سعر الفائدة:

اعتباراً من نهاية عام 1997 تم تطبيق شروط الرقابة على رأس المال، التي وضعتها لجنة بازل على مخاطرة السوق الناشئة عن عمليات التمويل التي تزاولها المصارف، يضم هذا المقترح (12) قاعدة تغطي تطبيقات واسعة لإدارة مخاطرة سعر الفائدة. تؤكد هذه المبادئ على ضرورة صياغة عملية متكاملة لإدارة

¹⁰⁹ أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، ص 240.

¹¹⁰ Lamfalussy, Alexandre, "Risk Management and Capital Allocation", World of Banking, July – August, 1993, pp: 10-12.

المخاطرة، تحدد بموجبها مخاطرة سعر الفائدة و القدرة على قياسها ورقابتها من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة العليا .وهذه المبادئ موضحة بمجموعات متجانسة وهي:

أ) دور مجلس الإدارة والإدارة العليا:

- ينبغي على مجلس إدارة المصرف أن يوافق على سياسات وإجراءات إدارة مخاطرة سعر الفائدة، وأن يتم إبلاغه بانتظام عن مخاطرة سعر الفائدة التي يتعرض لها المصرف لكي يتمكن من تحمل مسؤولياته.
 - ينبغي على الإدارة العليا أن تتأكد من أن هيكل أعمال المصرف ومستوى مخاطرة سعر الفائدة التي يتحملها تدار بشكل فاعل، وأنه قد تم وضع السياسات والإجراءات المناسبة للرقابة على هذه المخاطر والحد منها، وأن نتأكد أيضاً من وجود موارد كافية لتقييم مخاطرة سعر الفائدة وممارسة الرقابة عليها.
 - ينبغي أن يكون للمصرف نشاط محدد في مجال إدارة المخاطر، يتضمن واجبات واضحة المعالم لإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بما يتعرض له المصرف من مخاطر، ولا بد أن يتمتع هذا النشاط بالاستقلال عن الإدارة اليومية لأعمال المصرف .كما يجب أن يكون لدى المصارف الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً وحدات مسؤولة عن تصميم وإدارة النظام المتعلق بإدارة مخاطرة سعر الفائدة.
- ب) السياسات والإجراءات:

- من الضروري أن تكون سياسات المصرف وإجراءاته المتعلقة بمخاطرة سعر الفائدة معرفة تعريفاً جيداً، ومتلائمة مع طبيعة وتعقيدات أنشطته .كما ينبغي أن تعالج هذه السياسات مخاطر المصارف على أساس موحد، وكذلك على مستوى المصارف التابعة.
- من الأهمية بمكان أن تحدد المصارف ماهية المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والتأكد من وجود عمليات تنظمها وسائل رقابة مناسبة عليها، وذلك قبل اعتمادها وبدء العمل بها ولا بد من قيام مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية مسبقاً بالمبادرات الأساسية المناسبة للوقاء من هذه المخاطر وإدارتها.

ج) نظم قياس المخاطر والرقابة عليها:

- من الضروري أن تكون لدى المصارف نظم لقياس مخاطرة سعر الفائدة تتحكم في كل المصادر المادية لمخاطرة سعر الفائدة، وقادرة على تقييم أثر التغيرات في سعر الفائدة بطرق تتناسب مع نطاق أنشطتها كما ينبغي أن يفهم مدراء المخاطر، وإدارة المصرف ككل جيداً تلك الافتراضات الأساسية التي يستند إليها النظام.
- يتعين على المصارف أن تضع وتتخذ حدود العمليات والممارسات الأخرى التي تبقى المخاطرة في حدود المستويات التي تتلائم مع سياساتها الداخلية.
- على المصارف أن تقوم بقياس مدى تعرضها للخسارة في ظل تأزم السوق بما فيها انهيار الافتراضات الرئيسة، كما أن عليها أن تنتظر في النتائج عند وضع ومراجعة سياساتها حول مخاطرة سعر الفائدة وحدود تلك المخاطرة.
- ينبغي أن تكون لدى المصارف نظم معلومات كافية للرقابة على مخاطرة سعر الفائدة وإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عنها في الوقت المناسب.

د) وسائل الرقابة المستقلة:

- يجب أن تكون لدى المصارف وسائل رقابة داخلية كافية على عمليات إدارة مخاطرة سعر الفائدة كما أن عليها أن تقيم مدى كفاية وتكامل هذه الوسائل بصورة دورية، وينبغي أن يكون الأفراد الذين يتحملون مسؤولية تقييم إجراءات الرقابة مستقلين عن تدقيق الأنشطة التي كلفوا برقابتها.
- ينبغي أن تجري المصارف بصورة دورية دراسة مستقلة للتأكد من كفاية ومصادقية عمليات إدارة المخاطرة وأن تحيط السلطات الرقابية المختصة علماً بتلك الممارسات.

هـ) تزويد السلطات الرقابية بالمعلومات:

يجب أن تحصل السلطات الرقابية في الدول العشر من المصارف وبانتظام على المعلومات الكافية التي تساعد تلك السلطات على تقييم مستوى مخاطرة سعر الفائدة التي تتعرض لها المصارف، ويجب أن

تتضمن تلك المعلومات آجال الاستحقاق والعملات ضمن محافظ الاستثمار المصرفية والعوامل الأخرى ذات الصلة بالموضوع مثل الفرق بين أنشطة التداول والأنشطة الأخرى غير التداول.¹¹¹

¹¹¹ The World of Banking, "The Basle Committee Looks at Management of Interest Rate Risk", (Spring, 1997), pp: 28-29.

الفصل الثالث

القياس الكمي لدور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان

المصرفي

"دراسة تطبيقية - إحصائية"

مقدمة :

يتناول هذا الفصل قياس دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية، من خلال عينة تتألف من ستة بنوك رائدة في مجال العمل المصرفي. وقد تم اختيار مجموعة من النسب المالية البعض منها يمثل أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، والبعض الآخر يعبر عن ربحية هذه البنوك.

ولغرض القياس الكمي لهذا الدور تم استخدام البرنامج الإحصائي الشهير SPSS.

خطوات الدراسة:

- 1) تم جمع القوائم المالية (الميزانية العمومية، وقائمة الدخل)، للمصارف المدرجة ضمن عينة الدراسة عن الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2007 - 2010، عن طريق المواقع الالكترونية للبنوك .
- 2) استخراج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (معدل السيولة، متانة رأس المال، العائد على إجمالي الأصول، العائد على إجمالي حقوق الملكية، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة) من القوائم المالية للمصارف، لاستخدامها في عملية التحليل المالي لقياس مدى تأثيرها على درجة الأمان المصرفي.
- 3) تم تفرغ نتائج النسب المالية المستخدمة بواسطة برنامج EXCEL على برنامج SPSS، والتي تمثل نسبة كل منها متغيراً من المتغيرات التي تم قياس أثرها على درجة الأمان المصرفي.
- 4) تم تحليل الارتباط لجميع متغيرات الدراسة باستخدام معامل الارتباط بيرسون باعتبار أن متغيرات الدراسة كمية، وذلك لكل بنك من بنوك العينة على حده.
- 5) تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المدخلة بواسطة أسلوب الإنحدار البسيط، وذلك لاختبار معنوية كل فرضية من فرضيات الدراسة.

وتشير أساليب الانحدار إلى الطرق المستخدمة للتوصل إلى معادلة لتوفيق البيانات المتاحة. إذ يتم استخدام المعادلة $Y = a + b x$ في التقدير والتنبؤ، حيث يمثل Y المتغير التابع وهو في دراستنا الأمان المصرفي والذي تم قياسه بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول الخطرة، في حين يمثل x أحد المتغيرات المستقلة الواردة في دراستنا والتي سيتم ذكرها في بداية كل اختبار. ولقد تأكدت الباحثة قبل اختبار فرضيات الدراسة من شروط نموذج الانحدار وهي:

- (1) قيم المتغير المستقل ثابتة وغير عشوائية.
- (2) الأخطاء العشوائية تتوزع طبيعياً بمتوسط يساوي الصفر.
- (3) عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية حيث كانت قيمة Durbin - watson في جميع الاختبارات قريبة من 2.
- (4) الأخطاء العشوائية لها تباين ثابت Homoscedasticity

ومن ثم تم اختبار معنوية العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل واستنتاج معادلة الانحدار الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة ولكل بنك على حده.

المبحث الأول: تحليل البيانات واختبار الفرضيات لمصرف سورية والمهجر

أولاً: تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة الواردة في الدراسة و المتغير التابع وقد تم اعتماد مستوى الدلالة 5% فكانت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول الاحصائي رقم (1)

نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع			المتغيرات المستقلة
الأمان المصرفي SB			
Sig		معامل الارتباط	
معنوي	.019	.981	متانة رأس المال CA
معنوي	.048	-.952	معدل السيولة L
معنوي	.044	-.956	مخاطر سعر الفائدة IR
معنوي	.043	-.957	مخاطر الائتمان C
غير معنوي	.712	.288	العائد على إجمالي الأصول ROA
معنوي	.043	.957	العائد على إجمالي حقوق الملكية ROE

- توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من "متانة رأس المال، العائد على إجمالي حقوق الملكية".
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي و العائد على إجمالي الأصول.
- توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من "مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، معدل السيولة"

ثانياً: اختبار الفرضيات

1- نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

تتنص الفرضية الأولى على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متانة رأس المال و نسبة

الأمان المصرفي لدى بنك سورية والمهجر

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط الذي يبين العلاقة بين متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية والمهجر . حيث تم إدخال نسبة متانة رأس المال

كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.830 ^a	.689	.534	.0018833	4.436	.019 ^a

Coefficients					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t
		B	Std. Error	Beta	Sig.
1	(Constant)	.013	.021		.606
	CA	.358	.170	.830	.019

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين نسبة متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر عند مستوى دلالة 5% و أن نسبة متانة رأس المال لدى المصرف تفسر ما نسبته 53% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي وأن 47% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.358CA$$

أي كلما ازدادت متانة رأس المال لدى بنك سورية والمهجر بمقدار 1% ازداد الأمان المصرفي لديه بمقدار 0.358% .

وعليه يتضح عدم صحة فرضية العدم و بالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر .

2- نتيجة اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية والمهجر

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية والمهجر . حيث تم إدخال مخاطر سعر الفائدة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.956(a)	.914	.871	.001116	21.296	.044(a)

Coefficients

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.071	.003		21.797	.002
	IR	-.014	.003	-.956	-4.615	.044

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر عند مستوى دلالة 5% و أن مخاطر سعر الفائدة لدى المصرف تفسر ما نسبته 87% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي وأن 13% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.071 - 0.014 IR$$

أي كلما ازدادت مخاطر سعر الفائدة لدى بنك سورية والمهجر بمقدار 1% انخفض الأمان المصرفي لديه بمقدار 0.014% .

وعليه يتضح عدم صحة فرضية العدم و بالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر .

3- نتيجة اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية و المهجر

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية والمهجر. حيث تم إدخال معدل السيولة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.952(a)	.906	.859	.001168	19.267	.048(a)

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.072	.004		20.220	.002
	L	-.024	.005	-.952	-4.389	.048

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر عند مستوى دلالة 5% و أن معدل السيولة لدى المصرف تفسر ما نسبته 86% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي وأن 14% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.072 - 0.024L$$

إذا ازدادت معدل السيولة بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 0.024% وعليه يتضح عدم صحة فرضية العدم و بالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر .

4- نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية و المهجر

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية والمهجر. حيث تم إدخال مخاطر الائتمان كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.957(a)	.916	.873	.001107	21.669	.043(a)

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.063	.002		39.862	.001
	C	-1.376	.296	-.957	-4.655	.043

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر عند مستوى دلالة 5% و أن مخاطر الائتمان لدى المصرف تفسر ما نسبته 87% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي وأن 13% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.063 - 1.376 C$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت مخاطر الائتمان بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 1.376% وعليه يتضح عدم صحة فرضية العدم و بالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر.

5- نتيجة اختبار الفرضية الخامسة

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية و المهجر

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية والمهجر. حيث تم إدخال العائد على إجمالي الأصول كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.288(a)	.083	-.375	.003646	.181	.712(a)

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر عند مستوى دلالة 5% وبالتالي لا يمكن استخدام العائد على إجمالي الأصول للتنبؤ بنسبة الأمان المصرفي لدى هذا البنك.

وعليه يتضح صحة فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر.

6- نتيجة اختبار الفرضية السادسة

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية و المهجر

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك سورية والمهجر. حيث تم إدخال العائد على إجمالي حقوق الملكية كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.957(a)	.916	.874	.001102	21.893	.043(a)

Coefficients					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1 (Constant)	.045	.003		17.895	.003
ROE	.090	.019	.957	4.679	.043

أظهرت النتائج السابقة أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر عند مستوى دلالة 5% و أن العائد على إجمالي حقوق الملكية لدى المصرف يفسر ما نسبته 87% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي وأن 13% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الإنحدار كالتالي :

$$SB=0.045 +0.090 ROE$$

وهو ما يعني: إذا ازداد العائد على إجمالي حقوق الملكية بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي يزداد بمقدار 0.090%

وعليه يتضح عدم صحة فرضية العدم و بالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لبنك سورية والمهجر .

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

أولاً: تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة الواردة في الدراسة والمتغير التابع وقد اعتمد مستوى الدلالة 5% فكانت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول الإحصائي رقم(2)

نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع			المتغيرات المستقلة
SB			
Sig		معامل الارتباط	
معنوي	.017	.983	متانة رأس المال CA
معنوي	.015	-.985	معدل السيولة L
معنوي	.021	-.979	مخاطر سعر الفائدة IR
معنوي	.049	-.951	مخاطر الائتمان C
غير معنوي	.282	.718	العائد على إجمالي الأصول ROA
معنوي	.012	.988	العائد على إجمالي حقوق الملكية ROE

- توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من "متانة رأس المال، العائد على حقوق الملكية".
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي و العائد على إجمالي الأصول.
- توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من "مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، معدل السيولة".

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

1- نتيجة اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متانة رأس المال و نسبة

الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل. حيث تم إدخال متانة رأس

المال كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كمايلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.865 ^a	.748	.621	.0060467	5.921	.017 ^a

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.030	.021		1.432	.288
	CA	.330	.136	.865	2.433	.017

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين نسبة متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% و أن نسبة متانة رأس المال لدى المصرف تفسر ما نسبته 62% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي وأن 38% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى.

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.330 CA$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت متانة رأس المال بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي يزداد بمقدار 0.330%

2 - نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة و التمويل.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك الدولي للتجارة والتمويل، حيث تم إدخال مخاطر سعر الفائدة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كمايلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.979(a)	.958	.937	.0024656	45.638	.021(a)

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.415	.049		8.386	.014
	IR	-.322	.048	-.979	-6.756	.021

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومخاطر سعر الفائدة تفسر ما نسبته 94% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 6% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى. وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$SB = 0.415 - 0.322 IR$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 0.322%

3 - نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة و التمويل.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك الدولي للتجارة و التمويل. حيث تم إدخال معدل السيولة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.985(a)	.970	.955	.0020790	65.002	.015(a)

Coefficients

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.111	.004		28.720	.001
	L	-.047	.006	-.985	-8.062	.015

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% كما أن معدل السيولة لدى المصرف تقسر ما نسبته 96% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 4% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى . وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.111 - 0.047L$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت معدل السيولة بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 0.047%

4- نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان و نسبة

الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل، حيث تم إدخال مخاطر الائتمان كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كمايلي:

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.951(a)	.905	.857	.0037187	18.943	.049(a)

Coefficients					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	.091	.003		.001
	C	-9.729	2.235	-.951	.049

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% و مخاطر الائتمان لدى المصرف تفسر ما نسبته 86% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي، و أن 14% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.091 - 9.729C$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت مخاطر الائتمان بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينقص بمقدار 9.729%

5- نتيجة اختبار الفرضية الخامسة

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل. حيث تم إدخال العائد على إجمالي الأصول كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.718(a)	.516	.274	.0083739	2.130	.282(a)

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى هذا البنك وذلك عند مستوى دلالة 5% وبالتالي لا يمكن استخدام معدل العائد على إجمالي الأصول للتنبؤ بنسبة الأمان المصرفي لديه.

وعليه يتضح صحة فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة و التمويل .

6- نتيجة اختبار الفرضية السادسة

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل. حيث تم إدخال العائد على إجمالي حقوق الملكية كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.988(a)	.975	.963	.0018869	79.342	.012(a)

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.018	.007		2.500	.130
	ROE	.466	.052	.988	8.907	.012

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% وهو يفسر ما نسبته 96% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 4% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى . وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB = 0.466 ROE$$

وهو ما يعني: إذا ازداد العائد على إجمالي حقوق الملكية بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي يزداد بمقدار 0.466%

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي:

أولاً: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة الواردة في الدراسة و المتغير التابع وقد تم اعتماد مستوى الدلالة 5% فكانت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول الإحصائي رقم (3)

نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع			المتغيرات المستقلة
SB			
Sig		معامل الارتباط	
معنوي	.031	.969	متانة رأس المال CA
معنوي	.048	-.952	معدل السيولة L
معنوي	.034	-.966	مخاطر سعر الفائدة IR
معنوي	.030	-.970	مخاطر الائتمان C
غير معنوي	.520	.480	العائد على إجمالي الأصول ROA
معنوي	.047	.953	العائد على إجمالي حقوق الملكية ROE

- توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي و كل من " متانة رأس المال، العائد على إجمالي حقوق الملكية ".
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي و العائد على إجمالي الأصول.
- توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من " مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، معدل السيولة".

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

1- نتيجة اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين متانة رأس المال ونسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو. حيث تم إدخال متانة رأس المال كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.987 ^a	.974	.961	.0014621	4.791	.013 ^a

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	-.005	.005		-.944	.445
	CA	.405	.047	.987	8.648	.013

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومتانة رأس المال لدى المصرف تفسر ما نسبته 96% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 4% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى . وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.405 CA$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت متانة رأس المال بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي يزداد بمقدار 0.405%

2 - نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تتص الفرضية الثانية على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو. حيث تم إدخال مخاطر سعر الفائدة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.738 ^a	.545	.318	.0061108	2.396	.034 ^a

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1 (Constant)	.435	.256		1.704	.231
IR	-.423	.273	-.738	-1.548	.034

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% و مخاطر سعر الفائدة لدى المصرف تفسر ما نسبته 32% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 68% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى . وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB = -0.423 IR$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينقص بمقدار 0.423%

3 - نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تتص الفرضية الثالثة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي. حيث تم إدخال معدل السيولة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.952(a)	.907	.860	.27686	19.414	.048(a)

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	13.289	2.115		6.282	.024
	L	-.198	.045	-.952	-4.406	.048

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومعدل السيولة لدى المصرف تفسر ما نسبته 86% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 14% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى.

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=13.289 - 0.198 L$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت معدل السيولة بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 0.198 %

4- نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي. حيث تم إدخال مخاطر الائتمان كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كمايلي:

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.970 ^a	.942	.913	.21870	32.319	.030 ^a

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	17.793	2.431		7.320	.018
	C	-6.964	1.225	-.970	-5.685	.030

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% و مخاطر الائتمان لدى المصرف تفسر ما نسبته 91% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 9% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى . وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=17.793 - 6.964 C$$

وهو ما يعني:إذا ازدادت مخاطر الائتمان بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينقص بمقدار 6.964%

5- نتيجة اختبار الفرضية الخامسة

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي. حيث تم إدخال العائد على إجمالي الأصول كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.487 ^a	.237	-.145-	.0079136	.621	.520 ^a

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو عند مستوى دلالة 5% وبالتالي لا يمكن استخدام معدل العائد على الأصول للتنبؤ بنسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو .

وعليه يتضح صحة فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو .

6- نتيجة اختبار الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمانة المصرفي لدى بنك بيمو .

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيمو. حيث تم إدخال معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كمايلي:

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.953(a)	.908	.862	.27519	19.676	.047(a)

Coefficients					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	2.908	.280		.009
	ROE	8.306	1.872	.953	.047

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% و العائد على إجمالي حقوق الملكية لدى المصرف يفسر ما نسبته 86% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 14% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=2.908 + 8.306 ROE$$

وهو ما يعني: إذا ازداد العائد على إجمالي حقوق الملكية بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي يزداد بمقدار

8.306%

المبحث الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات لبنك بيلوس:

أولاً: تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة الواردة في الدراسة و المتغير التابع وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة 5% فكانت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول الاحصائي رقم(4)

نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع			المتغيرات المستقلة
SB			
Sig		معامل الارتباط	
معنوي	.027	.973	متانة رأس المال CA
معنوي	.030	-.970	معدل السيولة L
معنوي	.001	-.999	مخاطر سعر الفائدة IR
معنوي	.045	-.955	مخاطر الائتمان C
غير معنوي	.643	-.357	العائد على إجمالي الأصول ROA
معنوي	.026	.974	العائد على إجمالي حقوق الملكية ROE

- توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من "متانة رأس المال، العائد على إجمالي حقوق الملكية".
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي و العائد على إجمالي الأصول،
- توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من "مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، معدل السيولة".

ثانياً: اختبار الفرضيات

1- نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

تتنص الفرضية الأولى على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متانة رأس المال و نسبة الأمانة المصرفي لدى بنك بيبيلوس.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين متانة رأس المال و نسبة الأمانة المصرفي لدى بنك بيبيلوس. حيث تم إدخال نسبة متانة رأس المال كمتغير مستقل و نسبة الأمانة المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.973(a)	.947	.921	.0052833	36.018	.027(a)

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.019	.012		1.595	.252
	CA	.590	.098	.973	6.002	.027

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين متانة رأس المال و نسبة الأمانة المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومتانة رأس المال تفسر ما نسبته 92% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمانة المصرفي لدى بنك بيبيلوس وأن 8% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى. وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.590 CA$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت متانة رأس المال بمقدار 1% فإن الأمانة المصرفي يزداد بمقدار 0.590%

2 - نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس. حيث تم إدخال مخاطر سعر الفائدة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.974 ^a	.948	.922	.0052636	36.303	.001 ^a

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.523	.072		7.291	.018
	IR	-.514	.085	-.974	-6.025	.001

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومخاطر سعر الفائدة لدى المصرف تفسر ما نسبته 92% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 8% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى . وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.523-0.514 IR$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 0.514%

3 - نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس. حيث تم إدخال معدل السيولة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.970(a)	.941	.912	.0055742	32.154	.030(a)

Coefficients						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.157	.012		13.190	.006
	L	-.173	.031	-.970	-5.670	.030

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومعدل السيولة لدى المصرف تفسر ما نسبته 91% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي وأن 9% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.157-0.173 L$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت معدل السيولة بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 0.173%

4- نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس. حيث تم إدخال مخاطر الائتمان كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.727 ^a	.528	.292	.0158220	2.239	.045 ^a

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.132	.029		4.608	.044
	C	-7.769	5.192	-.727	-1.496	.045

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% مخاطر الائتمان لدى المصرف تفسر ما نسبته 29% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 71% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى . وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$SB=0.132 - 7.769 C$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت مخاطر الائتمان بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 7.769%

5- نتيجة اختبار الفرضية الخامسة

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس. حيث تم إدخال العائد على إجمالي الأصول كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كمايلي :

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.357(a)	.127	-.309	.0215184	.292	.643(a)

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس عند مستوى دلالة 5% وبالتالي لا يمكن استخدام معدل العائد على إجمالي الأصول للتنبؤ بنسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس.

وعليه يتضح صحة فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس.

6- نتيجة اختبار الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الإنحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك بيبيلوس. حيث تم إدخال معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كمايلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.974(a)	.949	.924	.0051813	37.530	.026(a)

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.060	.006		10.466	.009
	ROE	.535	.087	.974	6.126	.026

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% والعائد على إجمالي حقوق الملكية لدى المصرف يفسر ما نسبته 92% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 8% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الإنحدار كالتالي

$$SB=0.060+0.535 ROE$$

وهو ما يعني: إذا ازداد العائد على إجمالي حقوق الملكية بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي يزداد بمقدار

0.535%

المبحث الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات لبنك عوده:

أولاً: تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة الواردة في الدراسة و المتغير التابع وقد تم اعتماد مستوى الدلالة 5% فكانت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول الاحصائي رقم (5)

نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع			المتغيرات المستقلة
SB			
Sig		معامل الارتباط	
معنوي	.001	.999	متانة رأس المال CA
غير معنوي	.407	.593	معدل السيولة L
معنوي	.037	-.963	مخاطر سعر الفائدة IR
معنوي	.027	-.973	مخاطر الائتمان C
غير معنوي	.377	.623	العائد على إجمالي الأصول ROA
معنوي	.032	.968	العائد على إجمالي حقوق الملكية ROE

- توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من "متانة رأس المال، العائد على إجمالي حقوق الملكية".
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي و كل من " العائد على إجمالي الأصول، معدل السيولة".
- توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من " مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان".

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

1- نتيجة اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده. حيث تم إدخال متانة رأس المال كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.765 ^a	.585	.378	.0101438	2.823	.001 ^a

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.028	.026		1.092	.389
	CA	.317	.189	.765	1.680	.001

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومتانة رأس المال لدى المصرف تفسر ما نسبته 38% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 62% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى. وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$SB = 0.317 CA$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت متانة رأس المال بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي يزداد بمقدار 0.317%

2 - نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده. حيث تم إدخال مخاطر سعر الفائدة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.963 ^a	.927	.891	.004274	25.412	.037 ^a

Coefficients					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	.292	.044		.022
	IR	-.226	.045	-.963	.037

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومخاطر سعر الفائدة لدى المصرف تفسر ما نسبته 89% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 11% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى. وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$SB=0.292-0.226 IR$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 0.226%

3 - نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده. حيث تم إدخال معدل السيولة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.593(a)	.352	.028	.012740	1.085	.407(a)

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده وذلك عند مستوى دلالة 5% وبالتالي لا يمكن استخدام معدل السيولة للتنبؤ بنسبة الأمان المصرفي لديه.

وعليه يتضح صحة فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده.

4- نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده. حيث تم إدخال مخاطر الائتمان كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.973 ^a	.947	.921	.003633	35.936	.027 ^a

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t		Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error	
1	(Constant)	.117	.008		14.765	.005	
	C	-6.443	1.075	-.973	-5.995	.027	

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومخاطر الائتمان لدى بنك عوده تفسر ما نسبته 92% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 8% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى.

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي

$$SB=0.117- 6.443 C$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت مخاطر الائتمان بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 6.443%

5- نتيجة اختبار الفرضية الخامسة

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده. حيث تم إدخال العائد على إجمالي الأصول كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كمايلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.608 ^a	.370	.055	.0125003	1.176	.377 ^a

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لبنك عوده وذلك عند مستوى دلالة 5% وبالتالي لا يمكن استخدام معدل العائد على إجمالي الأصول للتنبؤ بنسبة الأمان المصرفي لبنك عوده.

وعليه يتضح صحة فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لبنك عوده.

6- نتيجة اختبار الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده .

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى بنك عوده. حيث تم إدخال معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.968(a)	.936	.904	.004000	29.297	.032(a)

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	-.173	.045		-3.838	.062
	ROE	2.500	.462	.968	5.413	.032

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% و العائد على إجمالي حقوق الملكية لدى بنك عوده يفسر ما نسبته 90% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 10% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى.

وعليه تكون معادلة الإنحدار كالتالي

$$SB = 2.50 ROE$$

مما يعني أنه إذا ازداد العائد على إجمالي حقوق الملكية بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي يزداد بمقدار 2.50%

المبحث السادس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات للبنك العربي:

أولاً: وتحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة الواردة في الدراسة و المتغير التابع وقد تم اعتماد مستوى الدلالة 5% فكانت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول الاحصائي رقم (6)

نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع			المتغيرات المستقلة
SB			
Sig		معامل الارتباط	
معنوي	.017	.983	متانة رأس المال CA
معنوي	.023	-.977	معدل السيولة L
معنوي	.015	-.985	مخاطر سعر الفائدة IR
معنوي	.044	-.956	مخاطر الائتمان C
غير معنوي	.552	-.448	العائد على إجمالي الأصول ROA
معنوي	.023	.977	العائد على إجمالي حقوق الملكية ROE

- توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي و كل من "متانة رأس المال، العائد على إجمالي حقوق الملكية".
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي و العائد على إجمالي الأصول.
- توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من "مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، معدل السيولة".

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

1- نتيجة اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متانة رأس المال و نسبة

الأمان المصرفي لدى البنك العربي

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين متانة رأس المال ونسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي. حيث تم إدخال متانة رأس المال كمتغير مستقل

و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.983 ^a	.967	.950	.002449	58.333	.017 ^a

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1 (Constant)	-.004	.012		-.320	.779
CA	.500	.065	.983	7.638	.017

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين متانة رأس المال و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومتانة رأس المال لدى المصرف تفسر ما نسبته 95% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 5% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى.

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$SB=0.5 CA$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت متانة رأس المال بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي يزداد بمقدار 0.5%

2 – نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الإنحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي. حيث تم إدخال مخاطر سعر الفائدة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.985 ^a	.971	.956	.002309	65.906	.015 ^a

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.237	.018		13.164	.006
	IR	-.185	.023	-.985	-8.118	.015

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر سعر الفائدة ونسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% ومخاطر سعر الفائدة لدى المصرف تفسر ما نسبته 96% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي للمصرف وأن 4% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى. وعليه تكون معادلة الإنحدار كالتالي :

$$SB=0.237- 0.185 IR$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 0.185%

3- نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي. حيث تم إدخال معدل السيولة كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.977(a)	.955	.932	.002864	42.121	.023(a)

Coefficients						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
Model		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.129	.006		21.470	.002
	L	-.078	.012	-.977	-6.490	.023

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين معدل السيولة و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% و معدل السيولة لدى المصرف تفسر ما نسبته 93% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي وأن 7% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى. وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي

$$SB=0.129- 0.078 L$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت معدل السيولة بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 0.078%

4- نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي. حيث تم إدخال مخاطر الائتمان كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.956(a)	.914	.871	.003953	21.167	.044(a)

Coefficients					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	.098	.003		.001
	C	-2.786	.606	-.956	.044

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين مخاطر الائتمان و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% و مخاطر الائتمان لدى المصرف تفسر ما نسبته 87% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي وأن 13% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى. وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي

$$SB = 0.098 - 2.786 C$$

وهو ما يعني: إذا ازدادت مخاطر الائتمان بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي ينخفض بمقدار 2.786%.

5- نتيجة اختبار الفرضية الخامسة

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي. تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي. حيث تم إدخال العائد على إجمالي الأصول كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كمايلي :

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.448(a)	.200	-.199	.012030	.501	.552(a)

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي للبنك العربي وذلك عند مستوى دلالة 5% وبالتالي لا يمكن استخدام معدل العائد على إجمالي الأصول للتنبؤ بنسبة الأمان المصرفي للبنك العربي. وعليه يتضح صحة فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الأصول و نسبة الأمان المصرفي للبنك العربي .

6- نتيجة اختبار الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يبين العلاقة بين معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي لدى البنك العربي. حيث تم إدخال معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية كمتغير مستقل و نسبة الأمان المصرفي كمتغير تابع فكانت النتائج كمايلي:

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.977(a)	.954	.931	.002889	41.373	.023(a)

Coefficients						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	.047	.007		6.778	.021
	ROE	.515	.080	.977	6.432	.023

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين العائد على إجمالي حقوق الملكية و نسبة الأمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% و العائد على إجمالي حقوق الملكية لدى المصرف يفسر ما نسبته 93% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الأمان المصرفي وأن 7% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى.

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي

$$SB=0.047+ 0.515 ROE$$

وهو ما يعني: إذا ازداد العائد على إجمالي حقوق الملكية بمقدار 1% فإن الأمان المصرفي يزداد بمقدار 0.515%

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- 1) يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة في الكشف عن نقاط القوة والضعف لدى القطاع المصرفي الخاص، وتعتبر النسب المالية من أهم أساليبه وأكثرها دقة فيما يتعلق بالتنبؤ بدرجة الأمان المصرفي، فلم تعد عملية التحليل المالي قاصرة على المحتوى الكمي للأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة، وإنما يتعدى الأمر إلى البحث فيما وراء هذه الأرقام من دلالات.
- 2) تعتبر متانة رأس المال من أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى القطاع المصرفي الخاص، وقد تجاوزت متانة رأسماله وسطياً الـ 8%، مما يدل على التزام البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية بتعليمات مجلس النقد والتسليف التي وردت في القرار رقم (253) والتي تمهد بشكل تدريجي لتطبيق مقررات لجنة بازل الدولية.
- 3) تجاوزت درجة سيولة القطاع المصرفي الخاص وسطياً الـ 30% مما يدل على ارتفاع قدرته في مواجهة التزاماته القصيرة الأجل، وتمويل استثماراته وتلبية طلبات الاقتراض المتزايدة. ويعتبر المصرف الدولي للتجارة والتمويل من أكثر البنوك أماناً لجهة المودعين نظراً لارتفاع هامش الأمان النقدي لديه والبالغ وسطياً الـ 62% بينما حقق بنك بيبيلوس وسطياً أدنى معدل والبالغ 37% مما يدل على انخفاض هامش الأمان النقدي لديه مقارنة بالبنوك التجارية الأخرى.
- 4) معظم البنوك التجارية الخاصة غير مستعدة بعد لتنفيذ قرار مجلس النقد والتسليف رقم 588 المتعلق بالحدود القصوى لنسبة الفجوة التراكمية السالبة للفترات الزمنية التي تصل إلى 3 أشهر فمعظمها تجاوز هذه الحدود عام 2010.
- 5) يعتمد القطاع المصرفي الخاص على المصادر الخارجية في الحصول على أمواله، ولكن بينت الدراسة من جهة أخرى أن معدل الإقراض من الودائع قد بلغ وسطياً 38%- حيث تعتبر الودائع من أهم تلك المصادر الخارجية- وهو ما يعني أن هناك 62% من أموال المودعين دون توظيف، مما ترتب عليه ربحية متدنية للقطاع المصرفي، فقد بلغ وسطياً كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية على الترتيب (0.75% - 11.31%).

(6) يمتلك القطاع المصرفي الخاص محفظة ائتمانية تمتاز بالجودة، تنخفض فيها نسبة الديون غير المنتجة وترتفع نسبة كل من الضمانات المقبولة والتغطية والبالغة كل منها وسطياً على الترتيب

(2%-68%-30%)، وهو مايفسر انخفاض المعدل العام لمخاطر الائتمان والبالغ 0.65%

ويعتبر بنك بيمو السعودي الفرنسي من أكثر البنوك تعرضاً للمخاطرة الائتمانية نظراً لارتفاع قيمة الديون غير المنتجة والبالغة نسبتها وسطياً إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية 4% بينما وصلت هذه النسبة إلى أدنى معدلاتها لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل مما يترتب عليه انخفاض مخاطرته الائتمانية مقارنة بالبنوك الأخرى عينة الدراسة.

(7) يتأثر القطاع المصرفي الخاص إيجاباً بانخفاض معدلات الفائدة وسلباً بارتفاعها، حيث بلغت مخاطرة سعر الفائدة وسطياً 93% مما يدل على أن قيمة خصومه الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة تتجاوز قيمة أصوله الحساسة لتلك التغيرات " وجود فجوة إعادة تسعير سالبة".

ويعتبر كل من بنك عوده والمصرف الدولي للتجارة والتمويل من أقل البنوك حساسية تجاه تغيرات أسعار الفائدة كما يعتبر المصرف الدولي للتجارة والتمويل البنك الوحيد الذي يتأثر إيجاباً بمعدلات الفائدة المرتفعة وسلباً بمعدلاتها المنخفضة، بينما يعتبر البنك العربي الأكثر حساسية تجاه تغيرات أسعار الفائدة.

(8) يوظف القطاع المصرفي الخاص معظم أمواله في التسهيلات الائتمانية المباشرة، ولقد بلغ معدل النمو العام لمحفظته الائتمانية 167% ولكن في الفترة الأخيرة عمل هذا القطاع على زيادة ذلك الجزء من الأموال المخصصة للاستثمار في الأوراق المالية مما يعني التوجه نحو سياسة التنويع كأحد الوسائل الهامة في تقليل المخاطر الاستثمارية .

(9) يشهد القطاع المصرفي الخاص انتشاراً جغرافياً واسعاً حيث بلغ معدل الزيادة العام في عدد الفروع 153% ويمتلك بنك بيبيلوس أدنى حصة سوقية فقد بلغ عدد فروعه عام 2010 (9) فروع، بينما يستحوذ بنك بيمو السعودي الفرنسي على أكبر حصة من السوق السورية من خلال فروعه البالغة في العام 2010 (36) فرع. ومع ذلك فإن حصة القطاع المصرفي الخاص من السوق السورية تبقى متدنية نسبياً مقارنة بحصة القطاع العام والذي يستحوذ على 64% منها.

- (10) يرتبط الأمان المصرفي بعلاقة طردية ذات دلالة احصائية مع كل من متانة رأس المال و العائد على إجمالي حقوق الملكية لدى جميع البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية.
- (11) يرتبط الأمان المصرفي بعلاقة عكسية ذات دلالة احصائية مع كل من مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة لدى جميع البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية.
- (12) لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الأمان المصرفي و العائد على إجمالي الأصول لدى جميع البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية.
- (13) يرتبط الأمان المصرفي بعلاقة عكسية ذات دلالة احصائية مع درجة السيولة لدى جميع البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية، عدا بنك عوده حيث تبين أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الأمان المصرفي ودرجة السيولة لديه.

ثانياً: التوصيات

- (1) متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي، والاستفادة من خبرات الدول والبنوك السابقة في هذا المجال.
- (2) العمل على تطوير ثقافة وآليات التعامل مع المخاطر المصرفية، وبيان خطورة غياب ذلك، وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على درجة الأمان المصرفي، تحقيقاً لعناصر الانضباط والاستقرار والتعامل في السوق المالي.
- (3) إيلاء السيولة النقدية اهتماماً غير مبالغ فيه لما لها من تأثير سلبي على ربحية المصارف التجارية، والاستمرار في تطبيق طريقة سلم الاستحقاق كوسيلة لتحديد مصادر الأموال ومصادر الطلب عليها، وتحديد التدفقات النقدية ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة والربحية والأمان، و من ثم العمل على تحديد الإجراءات اللازمة لحل أية تعارضات.
- (4) البحث عن مصادر جديدة لتوظيف الأموال، "كالإسهام في فتح صناديق الاستثمار وتكوين المحافظ المالية"، والاهتمام بشكل أكبر بسياسة التنويع كأحد الوسائل الهامة في تقليل المخاطر المصرفية، وتحقيق معدلات ربحية مرتفعة.
- (5) ضرورة التسريع في إيجاد أنظمة (مؤسسات) تصنيف محلية للأصول من أجل تسهيل المقارنة بين المصارف على أساس عادل وتساعد في إعطاء مؤشرات صحيحة وصادقة عن المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية الخاصة.
- (6) العمل على زيادة الانتشار الجغرافي، والبحث عن وسائل مبتكرة لاستقطاب شرائح جديدة من الجمهور، كفتح نوافذ إسلامية ضمن المصارف التجارية التقليدية، تعمل على تقديم الخدمات المصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- (7) ضرورة العمل على استحداث قسم بإعداد العاملين في المصارف التجارية الخاصة وتأهيلهم للتعامل مع متطلبات اتفاقية بازل - نظراً لأهميتها في تحقيق الأمان المصرفي - تمهيداً لتطبيقها دون الوقوع في أخطاء أو التسبب في إرباكات من شأنها التأثير على سير العمل المصرفي.
- (8) القيام بدراسات وأبحاث جديدة عن العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك التجارية العامة والإسلامية، وتأخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية ومخاطر سعر الصرف.

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- (1) أبو حمد، رضا، 2002، "إدارة المصارف - مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة، الأردن، عمان.
- (2) أرشيد، عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، 1999، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى.
- (3) اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، منير شاكر محمد، 2000، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان.
- (4) آل آدم، يوحنا والرزق، صالح، 2006، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، عمان، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- (5) التهامي، عبد المنعم، 1985، مقدمة في المنشآت والأسواق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- (6) الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، 2000، "إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الأردن، عمان.
- (7) الحياي، وليد ناجي، 2007، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- (8) الحياي، وليد ناجي، 2007، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- (9) الخطيب، سمير، 2005، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاه.
- (10) الخضير، محسن، 1987، الائتمان المصرفي، منهج متكامل في التحليل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- (11) الدوري مؤيد، نور الدين أبو زناد، 2003، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
- (12) الراوي، خالد وهيب، 2009، إدارة المخاطر المالية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- 13) الراوي، خالد، سعادة، يوسف، 2000، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 14) الزبيدي، حمزة، 2000، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق.
- 15) الزبيدي، حمزة محمود، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- 16) الزبيدي، حمزة محمود، 2000، إدارة المصارف - إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان .
- 17) السعيدة، فريد، 2004، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- 18) السيسي، صلاح الدين، 2004، مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 19) الشاهد، سمير، 2002، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، إتحاد المصارف العربية.
- 20) الشخمي حمزة، ابراهيم الجزراوي، 1998، الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 21) الشماع، خليل، 1991، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية، إتحاد المصارف العربية.
- 22) الشماع، خليل، 2005، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، الأردن.
- 23) الشيخ، فهمي مصطفى، 2008، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.
- 24) العصار وآخرون، 2001، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار البركة للنشر والتوزيع.
- 25) آل علي، رضا صاحب، 2002، "إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر" دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

- (26) الغندور، كامل، 2003، "محاور التحديث الفعال في المصارف العربية - فكر ما بعد الحداثة"، إتحاد المصارف العربية.
- (27) الكرخي، مجيد، 2007، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- (28) جبر، هشام، 2006، "إدارة المصارف-أصولها العلمية والعملية"، الطبعة الثانية، عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين: نابلس.
- (29) حماد، طارق عبد العال، 2001، المشتقات المالية "المفاهيم- إدار المخاطر- المحاسبة"، ج5، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- (30) حماد، طارق عبد العال، 2007، إدارة المخاطر - "أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف"، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- (31) حماد، طارق عبد العال، 2001، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، ج1، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- (32) حنفي، عبدالغفار، أبوقحف، عبدالسلام، 2004، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية "السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية - البنوك العربية"، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- (33) حنفي، عبد الغفار، 2002، إدارة المصارف - السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية في مصر ولبنان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- (34) خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، 1990، التحليل المالي للمصارف، إتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- (35) خليل، سامي، 1982، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت.
- (36) شبيب، دريد، 2006، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- (37) عبد الحميد، عبد المطلب، 2002، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- (38) عبد الحميد، طلعت، 1982، إدارة البنوك - مدخل تطبيقي، مكتبة الجلاء، المنصورة.

(39) عبد الله، خالد أمين، 2000، العمليات المصرفية "الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

(40) عبدالله، خالد أمين، 2002، بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات العقارية، موسوعة التوريق 2، إتحاد المصارف العربية.

(41) عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، 1999، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

(42) عقل، مفلح، 2006، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

(43) عقل، مفلح، 2000، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الأردن، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع.

(44) قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد، 2010، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق.

(45) كراجة، عبد الحليم، 2002، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان.

(46) مطر، محمد، 2003، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأردن، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

(47) نضال الشعار، محمد، 2005، أسس العمل المصرفي، سورية، حلب.

(48) هندي، منير إبراهيم، 1996، إدارة المصارف التجارية "مدخل اتخاذ القرارات" الطبعة الثالثة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.

(49) هوارى، سيد، 1983، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة.

ب- الدوريات والمجلات والمقالات

1 -الحسني، صادق، 1995، التحليل المالي والمحاسبي "دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها"،

المجلد رقم 10، العدد 5، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة مؤتة، عمان، تشرين الثاني.

2 -الرجبي، تيسير، 1998، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، فلسطين، القدس.

- 3 -المليجي، هشام، 2004، الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية لكلية التجارة، ع26.
- 4 -النعمي، شهاب الدين، 2002، "قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية"، مجلة دراسات - العلوم الإدارية، م29، ع1.
- 5 -حنفي، عبدالغفار، قرياقص، 2002، رسمية، مدخل معاصر في الإدارة المالية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- 6 -خان، طارق الله، أحمد، حبيب، 2005، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة، السعودية، ورقة مناسبات.
- 7 -خريوش، الزعبي، العبادي، 2004، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، م18، ع2.
- 8 -عمر، محمود عبد السلام، مقالة بعنوان " لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة "، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس، 1996م.
- 9 -مركز البحوث المالية والمصرفية بترخيص من "Integrating Stress Tessting with Risk Management"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد7، عدد 4، ديسمبر 1999م.

ج- القوانين والقرارات والتقارير

- 1 - التقارير السنوية، 2007، 2008، 2009، 2010، بنك سورية والمهجر .
- 2 - التقارير السنوية، 2007، 2008، 2009، 2010، المصرف الدولي للتجارة والتمويل.
- 3 - التقارير السنوية، 2007، 2008، 2009، 2010، البنك العربي.
- 4 - التقارير السنوية، 2007، 2008، 2009، 2010، بنك عودة.
- 5 - التقارير السنوية، 2007، 2008، 2009، 2010، بنك سورية والخليج.
- 6 - التقارير السنوية، 2007، 2008، 2009، 2010، بنك بيمو السعودي الفرنسي.
- 7 - التقارير السنوية، 2007، 2008، 2009، 2010، بنك بيلوس.
- 8 -قانون تأسيس المصارف الخاصة - القانون رقم (28 / لعام 2001).

- 9 - مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم 597 تاريخ 9/12/2009، التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة.
- 10 - مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، القرار رقم 93 تاريخ 19/9/2004، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان.
- 11 - مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، القرار رقم 107 تاريخ 13/2/2005، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة.
- 12 - مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، القرار رقم 74 تاريخ 19/9/2004، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة.
- 13 - مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم 588 تاريخ 22/11/2009، التعليمات الخاصة بنسب السيولة وفجوات الاستحقاق.
- 14 - مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم 253 تاريخ 24/1/2007، التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة
- د- المؤتمرات الدولية والملتقيات
- 1- عبدالله وآخرون، 1998، دورة في التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الائتماني، غزة.
- 2- هيئة الأوراق المالية والسلع، 2006، ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، أبوظبي، رأس الخيمة، دبي.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

A- Book And Articles:

- 1- Basel Committee on Banking Supervision. "Report of The Steering Committee on Regulatory Capital", Basel, iif, May 2001, p27.
- 2- Crouhy, Michel, Dan Galai, and Robert Mark (2001), risk management, Mc Graw Hill, New York.
- 3- Francesco, Saita, 2007, value at risk and bank capital management, Elsevier Inc, united states of America.
- 4- Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson, 2003, Financial management & analysis, second edition.

- 5- Gleason,James T.(2000),risk:The new management Imperative in finance,Bloomberg press,princeton,new Jersey.
- 6- Hempel.G.and Simonson D.1999,bank management,John Wiley and Sons. Inc. pp66-68.
- 7- John J.Stephens, 2002.managing interest rate risk, England, John Wiley&Sons, ltd.
- 8- Jorion,Phillippe and Sarkis J.Khoury (1996),Financial risk management domestic and international dimensions,black well publishers,cambridge,massachusetts.
- 9- Lamfalussy, Alexandre, "Risk Management and Capital Allocation", World of Banking, July – August, 1993.
- 10- Madura.J,Financial markets and institutions.South-Western college publishing,pp488-508.
- 11- Peter s.Rose,Sylvia c.Hudgins,2005,Bank management & financial Services, 6thed ,Mc Graw-hill,New York.
- 12- Santomero,Anthony M.(1997),”commercial bank risk management:An Analysis of the process”,Journal of financial services research,12-83-115.
- 13- Sunders.Anthony,2000,”Financial institutions management”,Irwin,chapter 7-17.
- 14- The World of Banking, "The Basle Committee Looks at Management of Interest Rate Risk", (Spring, 1997).
- 15- Van Home, James and John Wachowicz. 1995. "Fundamentals of
- 16- Financial Management". 9th ed., Prentice Hall.

B-The internet websites:

- 1- Bank for international settlements,basel committee,2003,principles for the management and supervision of interest rate risk,septemper,available at(<http://www.bis.com/pupl/bcbs/102,pdf>),p5.
- 2- Bank of International Settlements,Basel committee on Banking Supervision,2000,”A new Capital Adequacy Framework” available at www.bis.org/publ/bcbs50.
- 3- Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts",HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004,p9,www.hm-treasury.gov.uk.
- 4- The Financial Services Roundtable "Subcommittee On Risk Management Principles", Guiding Principles in Risk Management for US. Commercial Banks, June 1999 , Washington, D.C ,www.fsround.org.

الملحق رقم (1)

أهم المؤشرات الائتمانية لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية

البنك العربي				
2010	2009	2008	2007	البيان
23,514,599,516	17,355,527,390	23,683,644,402	14,459,403,043	إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة
1,505,763,519	758,551,619	221,034,787	21,059,614	الديون غير المنتجة
232,332,779	147,957,271	385,792	0	مخصص التدني
12,840,247,790	15,672,055,060	5,708,135,012	2,761,994,726	قيمة الضمانات المقبولة
15%	20%	0%	0%	نسبة التغطية
6%	4%	1%	0.15%	نسبة الديون/إجمالي المحفظة
55%	90%	24%	19%	نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة

بييلوس				
2010	2009	2008	2007	البيان
22,573,468,027	16,424,985,892	10,631,925,193	6,617,732,638	إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة
293,544,172	124,912,961	104,896,709	40,697,132	الديون غير المنتجة
138,802,136	114,861,510	56,099,803	19,500,000	مخصص التدني
9,254,643,958	6,030,554,842	4,526,499,467	1,577,557,712	قيمة الضمانات المقبولة
1%	1%	1%	1%	نسبة الديون/إجمالي المحفظة
47%	92%	53%	48%	نسبة التغطية
41%	37%	43%	24%	نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة

فرنسبنك				البيان
2010	2009	2008		
8,745,588,698	210,865,606	0		إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة
22,230,050	0	0		الديون غير المنتجة
3,156,052	0	0		مخصص التدني
5,316,131,494	683,211,168	0		قيمة الضمانات المقبولة
0%	0%	0%		نسبة الديون/إجمالي المحفظة
14%	0%	0%		نسبة التغطية
61%	324%	0%		نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة

بنك سورية والخليج

البيان	2007	2008	2009	2010
إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة	572,751,940	4,162,292,245	4,578,910,314	7,593,889,236
الديون غير المنتجة	0	0	219,622,739	579,624,371
مخصص التدني	0	0	27,808,393	112,458,234
قيمة الضمانات المقبولة	48,993,250	2,285,022,439	3,945,143,579	5,461,676,029
نسبة الديون/إجمالي المحفظة	0%	0%	5%	8%
نسبة التغطية	0%	0%	13%	19%
نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة	9%	55%	86%	72%

بنك عودة

البيان	2007	2008	2009	2010
إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة	9,908,870,809	19,417,109,128	26,815,274,867	40,507,926,112
الديون غير المنتجة	0	0	623,661,821	1,335,039,521
مخصص التدني	11,337,610	77,250,000	134,927,846	283,414,871
قيمة الضمانات المقبولة	1,442,703,482	9,452,886,382	14,495,415,299	58,784,764,872
نسبة الديون/إجمالي المحفظة	0%	0%	2%	3%
نسبة التغطية	0%	0%	22%	21%
نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة	15%	49%	54%	145%

بنك الأردن - سورية

البيان	2008	2009	2010
إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة	19,129,518	4,187,478,045	8,849,402,922
الديون غير المنتجة	0	179,565	340,489,786
مخصص التدني	0	40,148,137	44,383,408
قيمة الضمانات المقبولة	0	2,085,458,137	5,291,295,464
نسبة الديون/إجمالي المحفظة	0%	0%	4%
نسبة التغطية	0%	0%	13%
نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة	0%	50%	60%

بنك قطر الوطني		
البيان	2009	2010
إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة	0	6,090,693,456
الديون غير المنتجة	0	0
مخصص التدني	0	0
قيمة الضمانات المقبولة	0	639,653,000
نسبة الديون/إجمالي المحفظة	0%	0%
نسبة التغطية	0%	0%
نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة	0%	11%

بنك الشرق			
البيان	2008	2009	2010
إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة	0	1,429,336,304	3,661,848,602
الديون غير المنتجة	0	0	0
مخصص التدني	0	0	0
قيمة الضمانات المقبولة	0	85,744,050	1,463,144,308
نسبة الديون/إجمالي المحفظة	0%	0%	0%
نسبة التغطية	0%	0%	0%
نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة	0%	6%	40%

بنك بيمو السعودي الفرنسي				
البيان	2007	2008	2009	2010
إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة	17,133,087,247	27,187,943,065	28,813,479,000	37,857,406,532
الديون غير المنتجة	403,512,992	575,380,653	1,683,286,209	2,606,795,326
مخصص التدني	284,559,299	374,381,826	539,220,780	805,098,657
قيمة الضمانات المقبولة	17,207,908,810	26,977,994,060	33,584,701,930	46,596,433,400
نسبة الديون/إجمالي المحفظة	2%	2%	6%	7%
نسبة التغطية	71%	65%	32%	31%
نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة	100%	99%	117%	123%

سورية والمهجر				
البيان	2007	2008	2009	2010
إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة	13,418,457,550	18,253,280,810	19,548,464,050	32,773,234,052
الديون غير المنتجة	232,615,597	170,695,952	343,635,813	292,042,042
مخصص التدني	28,876,917	95,098,993	126,452,566	143,907,816
قيمة الضمانات المقبولة	9,439,352,191	13,583,480,550	17,393,442,478	27,048,184,642
نسبة الديون/إجمالي المحفظة	2%	1%	2%	1%
نسبة التغطية	12%	56%	37%	49%
نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة	70%	74%	89%	83%

المصرف الدولي للتجارة والتمويل

2010	2009	2008	2007	البيان
33,155,393,670	27,163,127,462	19,039,170,252	11,969,863,107	إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة
290,479,029	114,628,633	15,384,827	12,942,368	الديون غير المنتجة
56,393,883	23,514,887	1,943,818	496,159	مخصص التدني
22,292,646,018	13,499,362,106	8,350,586,047	5,620,088,237	قيمة الضمانات المقبولة
1%	0%	0%	0%	نسبة الديون/إجمالي المحفظة
19%	21%	13%	4%	نسبة التغطية
67%	50%	44%	47%	نسبة الضمانات إلى إجمالي المحفظة

الملحق رقم (2)

قيمة الالتزامات التراكمية عام 2010 لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية

أقل من ثمانية أيام	من 8-30 يوم	من شهر - 3 أشهر	من 3 أشهر - 6 أشهر	الالتزامات المتراكمة
2,626,331,712	17,169,921,900	26,356,107,669	30,826,081,176	البنك العربي
40,874,907,998	62,827,103,649	73,787,144,057	79,837,940,696	سورية والمهجر
14,599,050,930	19,449,377,376	28,778,813,228	35,504,974,610	بيبلوس
14,476,746,440	34,525,121,099	47,105,219,607	55,221,898,210	الدولي للتجارة والتمويل
39,822,312,191	64,656,041,836	79,016,988,137	83,374,269,599	عودة
77,596,249,537	96,184,653,816	100,873,417,751	106,032,579,058	بيموالسعودي الفرنسي
5,318,810,269	6,662,129,997	10,792,431,768	12,129,116,945	سورية والخليج
4,050,208,293	7,173,121,542	10,217,901,605	12,408,581,759	الأردن- سورية
6,055,497,676	10,500,682,635	16,736,182,594	20,914,677,262	فرنسبنك
2,069,334,486	3,624,147,737	5,222,921,325	6,390,899,133	الشرق
2,392,833,341	3,256,812,402	6,313,197,217	7,833,524,212	قطر الوطني

الملحق رقم (3)

قيمة الفجوة التراكمية عام 2010 لدى البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية

أقل من ثمانية أيام	من 8-30 يوم	من شهر - 3 أشهر	من 3 أشهر - 6 أشهر	الفجوة التراكمية
5,838,249,555	(4,401,117,222)	(8,301,190,326)	(8,452,527,869)	البنك العربي
(21,405,515,208)	(36,112,581,156)	(42,095,755,798)	(31,432,179,404)	سورية والمهجر
(1,918,313,230)	(2,906,460,498)	(7,180,787,917)	(6,897,875,584)	بيبلوس
1,540,085,061	(11,673,401,671)	(11,499,670,386)	(4,611,135,712)	الدولي للتجارة والتمويل
(12,821,172,912)	(29,484,680,970)	(33,512,975,214)	(26,935,203,446)	عودة
(38,592,758,794)	(47,491,470,589)	(30,768,589,505)	(27,336,488,544)	بيموالسعودي الفرنسي
(848,651,166)	(743,884,659)	(3,645,654,118)	(3,610,348,205)	سورية والخليج
431,379,116	(1,838,045,015)	(3,278,460,502)	(3,382,812,466)	الأردن- سورية
852,487,019	(526,904,927)	(1,887,689,603)	(4,267,425,020)	فرنسبنك
178,906,056	390,294,499	(475,095,736)	(368,034,489)	الشرق
5,394,035,081	6,603,917,882	5,147,258,461	7,643,447,995	قطر الوطني

